

د. عبد العزيز العمري

قضايا إسكانية

2000

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الكتاب : قضايا لسانية

المؤلف : د. عبد العزيز العماري

الطبعة الأولى : 2000

الإيداع القانوني : 2000/151

الرقم الدولي : 1-0-8045-9954 ISBN

المطبعة : مطبعة سِندي - مكناس

جميع حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

مقدمة

تهدف مباحث هذا الكتاب إلى دراسة عدة قضايا لسانية تهتم التركيب والدلالة والمصطلح والمفاهيم ومجالات لسانية أخرى . إنها مباحث موجهة إلى كل من له فضول الاطلاع على التفسير اللساني لبعض الإشكالات اللسانية المنعزلة أو المهمشة، فهي، إذن، موجهة إلى الأساتذة والطلبة وكل هواة اللسانيات العربية . وقد كانت هذه المباحث، في الأصل، عبارة عن مقالات نشرت ضمن منشورات كليتي الآداب بمكناس وفاس، وارتأيت أن أجمعها في هذا الكتيب حتى يسهل الاطلاع عليها والاستفادة منها . وقد استغللت هذه المناسبة لتطهيرها من الأخطاء المطبعية الخطيرة التي طرأت عليها ولتنقيحها ببعض التوضيحات الإضافية المفيدة . وإني أمل أن أكون بهذا العمل قد أضفت إلى المكتبة اللسانية العربية كتابا مفيدا . وبالله التوفيق .

مكناس في: 20 . 12 . 1999

الإضمار التركيبي *

0. في هذا المبحث سنحاول أن نقارب بعض الإشكالات التي يطرحها الإضمار باعتبارها إجراء تركيبيا. وسنوجه اهتماما خاصا إلى الإشكالات التي يطرحها إضمار الجملة المصدرية التي سنرمز إليها في هذا العمل بـ " أن ج " .

1. إذا بحثنا في النحو العربي القديم، فإننا سنجد سيبويه يستعمل مصطلح " إضمار " استعمالين مختلفين:

. تارة يقصد به الضمير . يقول " وأما الإضمار فنحو: (هو) و(إياه)، وإنما صار الإضمار معرفة لأنك تظنر اسما بعدما تعلم أن من تحدث قد عرف من تعني وما تعني " (1).

. تارة أخرى يقصد به العملية التي تستبدل اسما ظاهرا بضمير. يقول: " هذا باب إضمار المفعولين اللذين تعدى إليهما فعل الفاعل: اعلم أن المفعول الثاني قد تكون علامته إذا أضمر في هذا الباب العلامة التي تقوم: (إيا) (موقعها...) " (2).

بهمنا النص الثاني لأنه يتضمن مصطلحي: " إضمار " (= Pronominalisation) و " أضمر " (= Pronominaliser). ونفهم من هذا النص أن الإضمار عملية استبدال اسم ظاهر بضمير، وهذا يقتضي اعتبار " الإظهار " عملية عكسية تقوم باستبدال ضمير باسم ظاهر.

ولكن النحو العربي القديم يعترف بوجود نوعين من الضمائر: الضمائر البارزة والضمائر المستترة، وهذا يقتضي اعتبار الإضمار عملية استبدال اسم ظاهر بضمير بارز أو مستتر. وبما أن الضمير لا يستتر إلا في حالة واحدة، وتتمثل في وقوعه في موقع الفاعل أو ما يشبهه، فإن الأصل هو أن لا يستتر الضمير، وهذا يبقي القاعدة العامة على حالها: الإضمار هو استبدال اسم ظاهر بضمير.

2. ويقترح بعض اللسانيين ما يلي:

. يمكن أن تعتبر قواعد الإضمار ائتلافات من نوع: س = ضم (أي: اسم = ضمير) (3).
. إن ما يسمى في النحو التقليدي إضمارا عبارة عن عملية تعويض الأسماء الظاهرة بعناصر متكونة من مورفيومات تسمى ضمائر (4).

. إن الإضمار يقتضي أنواعا مختلفة من المرجعيات : مرجعية الفطاب ، المرجعية المعجمية، المرجعية الخارجية (4).

. لا يمكن لضمير أن يكون في علاقة مرجعية إلا مع مركب اسمي (= م س) سابق عليه في الذكر (5).

. يرى Langacker أنه لا يمكن للضمير أن يسبق الاسم الذي يعود عليه وأن يتحكم فيه في نفس الوقت (6).

. يرى Reinhart أن العلاقة المرجعية بين مركبين اسميين لا تخضع لترتيب بين هذين المركبين. غير أن J.Guéron ترفض هذه الفكرة وتلمح على أن يكون حل مشكل المرجعية مبنيا على مفهوم الترتيب الأصلي للمكونات الجمالية أو المفوضية، ولذلك فهي ترفض الإضمار المعكوس (Pronominalisation en arrière) (7).

. إن الإضمار تحوِيل يجري على مركبين متعادلين بنيويا وداخلين في علاقة مرجعية بينهما ، وهو تحوِيل خاضع للشرط الذي وضعه Langacker (8).

. يقترح Lakoff أن لا يفرض على الضمير أي قيد، أي يقترح أن يترك الضمير حرا، يسبق العائد عليه أو يلحق به (9).

. يعتبر هاريس (Harris) الإضمار ضربا من الاختزال (Réduction) (10).

3 . لا يتناقض ما اقترحه هؤلاء اللسانيون مع ما يراه النحاة العرب القدماء :

. إن القيد الذي وضعه Langcker يلتقي مع ما اشترطه النحوي العربي، فالأستراباذي ، مثلا ، يرى أنه لا يجوز الإضمار قبل الذكر (11)، ولذلك لا يجوز في رأيه أن يقال ما يلي :

. ضرب غلامه زيد

. يلتقي اقتراح Lakoff الذي ذكر مع اقتراح بعض النحاة العرب القدماء ، نحو ابن جني والأخفش ، فهؤلاء يجوزون استعمال المثال السابق، حيث لا يقيد الضمير بقيد التأخر عن العائد (12)،

4 . نستنتج أن الإضمار تحوِيل يتم بمقتضاه استبدال مركب اسمي بضمير : (م س = ضم) . ولكن تطرح هذه المعادلة الإشكال التالي : أليس الضمير مركبا اسميا أيضا ؟ إذا صحت هذه الملاحظة فإن مراجعة هذه المعادلة تصبح أمرا ملحا . ونعتقد أن الحل الأقرب إلى الصواب هو أن نرسم إلى الاسم الظاهر ب : / س ظ / وإلى الضمير ب : / س ضم / أو ب : / ضم / .

5 . وقد يحدث أن تقع جملة كاملة (أو شكل أكبر من الجملة) في موقع يشغله في الأصل اسم مفرد ، كأن ترد جملة مصدرية في هذا الموقع ، ونرمز

إليها ب : / س (= أن ج) / أوب : / أن ج / ونقصد بذلك الجملة الفعلية المصدرية ب / أن /
والجملة الاسمية المصدرية ب : / أن / .

وإذا أردنا أن نخفض الجملة المصدرية إلى تحويل ضميري ، فإن التزام المذمر أمر
ضروري ، ذلك أن إضمار / أن ج / يطرح مشاكل ذات طبيعة تركيبية ودلالية . وتتمثل
هذه المشاكل في التساؤلات التالية :

أ . كيف يتم إضمار الجملة المصدرية ؟

ب . هل تعامل الجملة المصدرية في حالة الإضمار معاملة المذكر أو المؤنث ؟

ج . هل تحمل معاملتها معاملة الاسم المذكر الإشكالات التركيبية والدلالية
التي يمكن أن تطرح ؟

د . هل من الممكن الاستغناء ، في مثل هذه الحالات ، عن الضمائر التقليدية
وتعويضها بضمائر محايدة ؟

هـ . هل تحمل الضمائر المحايدة المقترحة الإشكالات المطروحة ؟

ستظهر أهمية هذه التساؤلات بعد محاولة إجراء التحويل الضميري على مجموعة
من الجمل . ولكن نحاول ، قبل ذلك ، أن نتبم الطرق التقليدية والحديثة التي التجأت
إليها الأنحاء التقليدية والأبحاث اللسانية في معالجة هذه المشاكل التركيبية
الدلالية .

يتحدث النحو العربي القديم عن الضمائر وعن الجملة المصدرية في مواضع كثيرة
من كتب النحو ، ولكنه لم يعر اهتماما لمشكل إضمار الجمل المصدرية . ولكن الباحث
اللساني يستطيع أن يدرك بحدسه اللساني أن النحاة يعاملون الجملة المصدرية معاملة
المفرد في حالة الإضمار :

— أتمنى أن تنجح

← أتمنى نجاحك

← أتمناه

ويعامل النحو الغربي التقليدي أيضا الجملة المصدرية معاملة الاسم المفرد:

- Je souhaite que tu réussisses
→ Je le souhaite

6 . وتأتي بعض اللسانيات التطبيقية لتجد نفسها أمام هذه المشاكل : فإما أن
نتبنى وجهة النظر التقليدية ، وهي معاملة الجملة المصدرية معاملة المفرد ، حيث تضم
بواسطة الضمائر العادية التي تستعمل في إضمار الأسماء : سواء كان بناء : / أن ج /
معادلا لبناء : / س / أو مختلفا عنه ، فإن الضمير يكون دائما متطابقا مع

بناءً : / س / (13) ، وإما أن تحاول إيجاد حل بديل ، كما فعل M..Gross ، فقد حاول إبراز أبعاد هذه المشاكل . ولكننا نلاحظ ، من خلال تتبعنا لأهم كتبه ، أنه متردد ، مما جعل النتائج التي توصل إليها مؤقتة :

أ . يرى أن بعض الجمل المصدرية تقبل أن تضمر بواسطة الضمائر التقليدية وأن بعضها لا يقبل ذلك (14) .

ب . يقترح تحويلاً ضميرياً خاصاً بالجمل المصدرية ، حيث تعوض الجملة المصدرية بضمير مهاييد هو ضمير الإشارة (15) . ويرى أن هذا النوع من الإضمار أجدي من استبدال الجملة المصدرية بضمير عاد (15) ، ذلك ما يوضحه المثالان التاليان :

. ألم على أن ج

← ألم على ذلك

ج . ولكنه يستنتج أن الإضمار بهذه الطريقة لا يمل المشكل ، لأنه عام ، حيث يصلح لأن يستعمل في جميع المواقع التركيبية (15) .

د - يرى في موضع آخر أن الضمائر التي تصلح لإضمار الجمل المصدرية تخضع إلى طبيعة الفعل الدلالية (= دلالاته الداخلية الملازمة له) وإلى الموقع التركيبي (16) :

1 - أراد زيد أن يسافر

أ.1 ← أراد زيد ذلك

ب.1 ← أراداه زيد

نلاحظ أن الجملة المصدرية أضمرت بواسطة الضمير المهاييد (المثال : أ.1) ، ولكن هذا الإضمار تجووز واعتبر مرحلة تحويلية ، وتم الإضمار في الأخير بواسطة ضمير عاد ، هو : (ه) والذي يعادل في الفرنسية الضمير التقليدي التالي : (le) . لكن دلالة الفعل الرئيسي قد تحول دون ذلك (17) :

2 - يحب زيد أن يسافر

أ.2 ← يحب زيد ذلك

ب.2 ← * ؟ يحبه زيد

نلاحظ أن الإضمار بواسطة الضمير المهاييد (= ذلك) هو آخر مرحلة تحويلية مقبولة (18) . ولكن السؤال المطروح هو : ما هي المعايير التركيبية والدلالية التي استند إليها في قبوله للجملة : (ب.1) ورفضه للجملة : (ب.2) ؟ تتلخص هذه المعايير كالتالي :
. إن الفعل : (أراد) فعل رئيسي يتوزع في الأصل مع مفعول به يأتي على شكل جملة مصدرية ، ولذلك فإن إضمار هذا المفعول به (أن ج) بواسطة ضمير عاد أو بواسطة

ضمير محايد (ذلك) لا يحدث، في الغالب، لبساً في ذهن المخاطب، لأن المتداول في الاستعمال هو الشكل التالي:

. أراد أن ج

. إن الفعل: (أحب)، عكس ذلك، قد يرد فعلاً عادياً وقد يرد فعلاً رئيسياً مؤثراً بينتقي: (أن ج) بصفته مفعولاً، وبمعنى آخر فإنه يتوزع في الأصل مع مفعول به يوسم بالسمة: /+ إنسان / أو بالسمة: /+ متحرك / (= Animé). وقد يتوزع مع: / أن ج /، وإذا أضمرت الجملة المصدرية بواسطة ضمير متصل عاد فإن المستمع يكون، لامحالة، ضحية لبس، لأن الضمير: (ه) في الجملة التالية:

. أحبه زيد

إذا ما جرد من السياق الذي ورد فيه مرجعه، يوهم أن حب زيد موجه إلى: /+ إنسان / أو إلى: /+ متحرك/. ورغم ذلك فإن الفعل: (أحب) يقبل أن يتوزع أيضاً مع مفعول به موسوم بالسمة: /+ محسوس /، فيتم الإضمار كالتالي:

. أحب زيد الكتاب

← أحبه زيد

مما يجعل هذه المعايير غير مقنعة، وبالتالي يصبح إيجاد حلول أخرى لهذه المشاكل أمراً ملماً.

7. وإذا تبيننا مؤقتاً المل المؤقت الذي يهتمد على الضمير العادي: (ه)، بالنسبة للعربية، ويعتمد على الضمير: (le)، بالنسبة للفرنسية، فكيف نبرر هذا الاختيار؟ لا يوجد مبرر منطقي. ويبقى المبرر الوحيد هو كون الغلبة للمذكر، فكل ما ليس واضح التأنيث يعامل معاملة المذكر. ورغم ذلك نحس بأن هذا الضمير يستعمل عادياً، أي ضميراً يدل على المذكر، ومحايداً، وهو يعادل، هنا، الضمير المحايد: (ذلك).

8. كيفما كان الحال فإنه لا يمكن أن ننكر أن إضمار: (أن ج) بواسطة الضمير المحايد: (= ذلك) حل ملائم:

. فهذا الضمير يساعد على التنبؤ بهوية العنصر المضمّر بواسطة، فلا يكون هذا العنصر موسوماً بالسمة: /+ إنسان / فعندما يسمم مستعمل اللفظة العربية جملاً من نحو:

. رسم زيد في خيالك ذلك
← رسم زيد ذلك في خيالك
. نزع زيد من ذاكرتك ذلك
← نزع زيد ذلك من ذاكرتك

فإن العنصر: (ذلك) لا يعوض إلا شكلا يتميز بخاصية مناسبة، نمو الجملة المصدرية .
إن مساهمة هذا الضمير في حل المشكل المطروح مهمة ، بالرغم من أن العمل الذي
يساهم به ليس نهائيا ولا حاسما .

الموامش

* نص هذا المبحث هو في الأصل نص لمقالة نشرت في مجلة: " مكناسة " ،
العدد 10 ، السنة : 1996 ، منشورات كلية الآداب بمكناس .

- (1) سيبويه . الكتاب . ج 2 . ص 6 .
- (2) نفسه . ج 2 . ص 363 .
- (3) M . Gross - Quelques sources transformationnelles de formes pronominales - p 44
- (4) M . Gross - Grammaire transformationnelle : syntaxe du verbe - p 50 , 107
- (5) J . Guéron - Relations de coréférence - p 42
- (6) نفسه . ص 51 . وانظر أيضا :
- J . Fauconnier - La coréférence - p : 35 .
- J . Guéron - Relation de coréférence - p : 54 , 71 .
- G . Fauconnier - La coréférence - p : 35 . (8)
- وانظر أيضا : Marie - Noëlle - De la grammaire à la linguistique - p : 129
- G . Fauconnier - la coréférence - p : 41 (9)
- Z . Harris - Notes du cours de syntaxe - p : 94 - 100 (10)
- شرح الكافية في النحو . ج 1 . ص 75 . (11)
- نفسه . ج 1 . ص 75 . (12)
- F.Soublin - Exercices de syntaxe transformationnelle - p 118 (13)
- M . Gross - Grammaire transformationnelle : syntaxe du verbe - p : 106 (14)
- نفسه . ص 105 . 106 . (15)
- نفسه . ص 106 . (16)
- M . Gross - Méthodes en syntaxe - p : 77 (17)
- (18) يرى تمام حسان أن الضمير في العربية الفصحى ينقسم إلى ثلاثة أقسام : ضمائر الشخص
و ضمائر الإشارة و ضمائر الموصول . ولا شك في أنه أخذ هذا التقسيم من النحو الغربي . انظر
كتابه : اللغة العربية : معناها ومبناها . ص 110 .

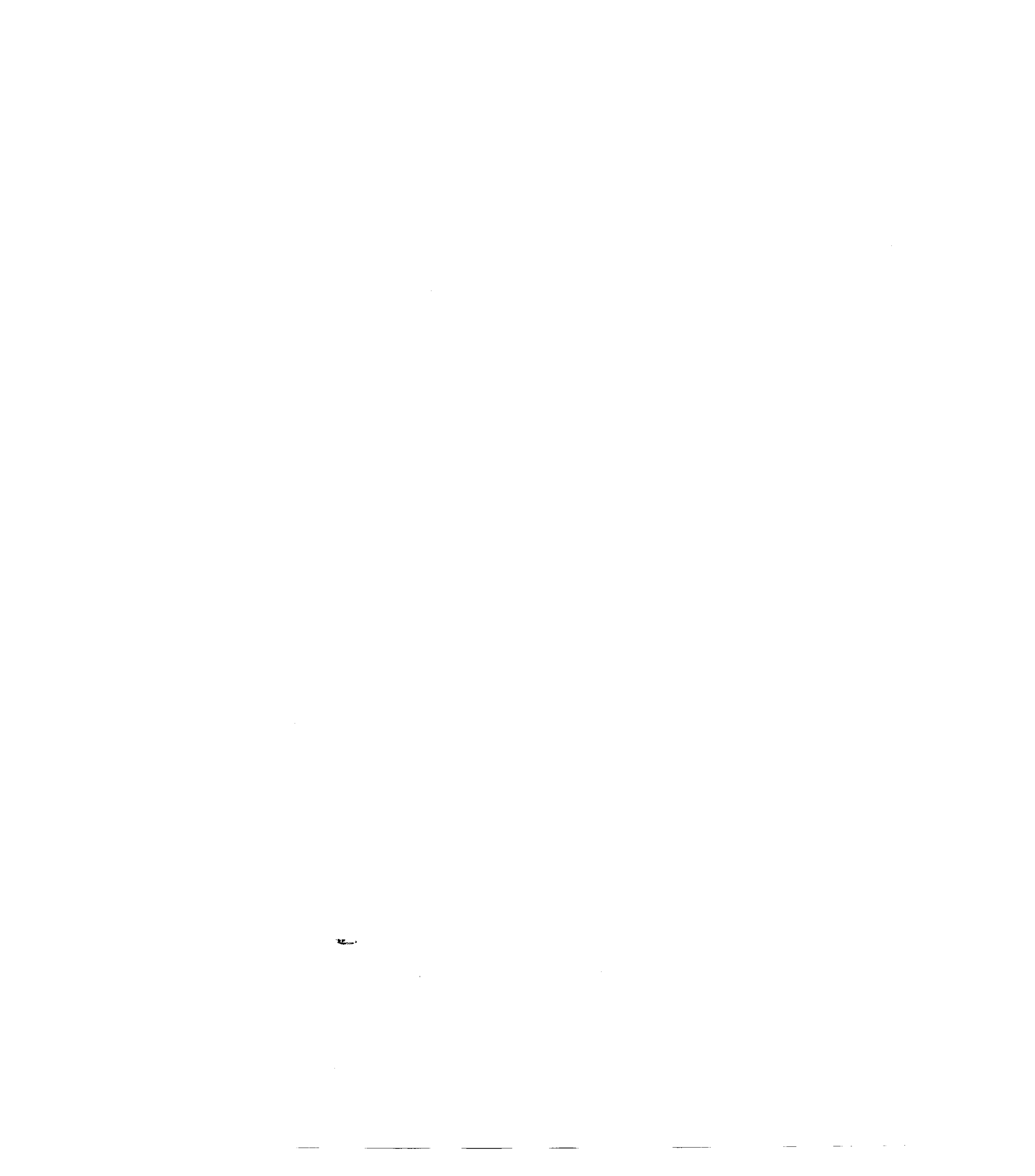
المراجع

1 (العربية

- . الأسترابادي، رضي الدين، شرح الكافية في النحو لابن الحاجب ، دار الكتب العلمية، 1979، بيروت .
- . تمام حسان، اللغة العربية : معناها ومبناه ، دار الثقافة ، البيضاء .
- . سيبويه أبو بشر، الكتاب ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، عالم الكتب ، بيروت .

2 (الأجنبية

- Fauconnier , G , La coréférence : Syntaxe ou sémantique ? Seuil , 1974 .
- Gross , M , Grammaire transformationnelle du français : Syntaxe du verbe , Larousse, 1973 .
- Gross , M , Méthodes en syntaxe , Hermann , Paris , 1975 .
- Gross , M , Quelques sources transformationnelles de formes pronominales , Revue : Langue française , n° 57 .
- Guéron , J , Relation de coréférence dans la phrase et dans le discours , Revue : Langue française , n°44 , 1979 .
- Harris , Z , Notes du cours de syntaxe , trad . fr : M . Gross, Seuil , 1976 .
- Marie - Noëlle , G , De la grammaire à la linguistique : l'étude de la phrase , Armand colin , 1985 .
- Soublin, F, Exercices de syntaxe transformationnelle du français, Armand Colin , 1974.



الانعكاسية

أو التحويل الانعكاسي*

0 - سنحاول في هذا المبحث أن ندرس تحويلاً ضميرياً خاصاً يسمى بالانعكاسية (Réflexivité) أو التحويل الانعكاسي . وحتى يتأتى لنا التأكد من أن الانعكاسية ظاهرة تركيبية دلالية ، نرى أنه من المفيد أن نعرف هذه الظاهرة انطلاقاً من تتبع مصادر لغوية عربية وغربية .
وقبل ذلك لابد من أن نشير إلى أن النحو العربي القديم لم يعر هذه الظاهرة اللغوية ما تستحقه من اهتمام وعناية ، فقد اكتفى بعض النحاة العرب القدماء ببعض الإشارات العابرة ، وإن كانت لا تخلو من أهمية . أما الأنحاء الغربية ، كالنحو الفرنسي ، فقد اهتمت بها وإن لم تستطع حل ألغازها بطريقة مرضية ، وقد جعلت هذه الوضعية الأبحاث اللسانية الحديثة تعيد دراستها قصد الكشف عن كنهها .

1 - تعريف الانعكاسية

1.1 . سيبويه

لم يسم سيبويه هذه الظاهرة بالاسم ، ولكنه عبر عنها بكلام واضح معزز بأمثلة . يقول : " هذا باب لا تجوز فيه علامة المضمير المخاطب ، ولا علامة المضمير المتكلم ، ولا علامة المضمير المحدث عنه الغائب " (1) ، فلا يجوز ، في رأيه ، أن نقول للمخاطب : (اضربك ، اقتلك) ولا أن نقول له : (ضربتك) . ويفسر هذا المنع بقوله : " لما كان المخاطب فاعلاً وجعلت مفعوله نفسه ، قبح ذلك ... " (1) ، لأن العربي استغنى بقوله : " اقتل نفسك ، أهلك نفسك ، عن الكاف وعن (إياك) " (1) . ثم يتمددت عن المتكلم فيلاحظ أنه لا يجوز أن تقول : (أهلكني ، أهلكني) ، وسبب ذلك راجع ، في نظره ، إلى أن المتكلم جعل نفسه مفعوله فقبح (1) . ويرى أن العربي استغنى عن ذلك بقوله : (أنعم نفسي) ، حيث أغنت (نفسي) عن (ني) وعن (إياي) (1) . ثم ينتقل إلى الحديث عن حالة الغائب فيرى أنه لا يجوز للعربي أن يقول : (ضربه) إذا كان فاعلاً

وكان مفعوله نفسه (1). ويقدم تفسيراً لذلك، حيث يرى أن العرب استغنوا عن الهاء وعن (إياه) بأن قالوا: (ظلم نفسه، أهلك نفسه) (1).

لقد تعمدنا نقل آراء سيبويه بأمانة حتى لاتضيع الفائدة. وما يهمنا من آرائه هو ما يلي:

. إن سيبويه استطلع أن يمدد ظاهرة الانعكاسية وإن لم يستعمل مصطلحاً ممدداً.

. إن الانعكاسية عنده تتمدد بتعادل الفاعل والمفعول به دلالة (الفاعل = المفعول به).

. إن العنصر (نفس) يلعب دور الجسر الرابط بين الفاعل والمفعول المضمرة:

أ - ظلم زيد زيدياً

ب - ظلم زيد نفسه

2.1. الاستنراباذي

ورد في "شرح الكافية في النحو" مايلي: "إنما لم يجر ذلك (أي اتحاد الفاعل والمفعول به ضميرين متصلين) في غير الأفعال المذكورة لأن الأصل في الفاعل أن يكون مؤثراً والمفعول به متأثراً به، وأصل المؤثر أن يغيّر المتأثر، فإن اتحدا معنى، كره اتفاقهما لفظاً، فلذا لا نقول: (ضرب زيد زيدياً) وأنت تريد: (ضرب زيد نفسه)، فلم يقولوا: (ضربتني)، ولا: (ضربتك) ...، وإن تخالفا لفظاً لاتحادهما معنى ولاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميراً متصلاً فقصد من اتحادهما معنى تغايرهما لفظاً بقدر الإمكان، فمن ثمة قالوا: (ضرب زيد نفسه)، لأنه صار النفس بإضافته إلى ضمير (زيد)، كأنه غيره غلبة مغايرة المضاف للمضاف إليه، فصار الفاعل والمفعول في: (ضرب زيد نفسه) مظهرين متغايرين في الظاهر" (2).

يتضمن هذا النص الأفكار التي تضمنها نص سيبويه السابق ذكره، ولكنه يضيف بعض التفاصيل، وإن لم ترق إلى مستوى دراسة شاملة، والدليل على ذلك أن هذه الظاهرة اللغوية بقيت بدون تسمية، وكأنها ظاهرة هامشية، ورغم ذلك فهذا النص، إذا ما أضيف إلى نص سيبويه وإلى نصوص أخرى مبعثرة في كتب النحو العربي القديم، يشهد على أن النحاة العرب لم يكونوا يجهلون هذه الظاهرة.

3.1. فيكتور خراكوفسكي

يرى فيكتور خراكوفسكي أن: "الكلمات التي تعبر عن الفاعل والمفعول يمكن أن يقابلها، في مستوى العائدية، عائدان أو عائدة واحد، وهين يكون لهذه الكلمات عائدة

واحد ، أي حين يكون الفاعل في نفس الوقت مفعولا ، فإن المفعول في الجملة يعبر عنه بكلمة (نفس) أو بكلمة (ذات) في غير حالة الرفع مع ضمير ملكية أو تخصيص متصل يشير إلى شخص وعدد وجنس الكلمة التي تفيد الفاعل " (3) . وقد قدم أمثلة من نحو ما يلي :

. أجبر أبي نفسه على النهوض

يتفق مضمون ما قاله مع ما عبر عنه سيبويه والأسترابادي . ويرى أيضا في نفس السياق أن كلمتي (نفس) و (ذات) نظيران وظيفيان للضمائر المنعكسة في اللغة الروسية واللغات الأخرى (3) . نلاحظ أنه لم يتعمق في هذه الدراسة ، ولكن ما يهمنا هو معرفة الطريقة التي حدد بها هذه الظاهرة .

4.1 . معجم اللسانيات

نعثر في " معجم اللسانيات " (4) على تعريف مهم لظاهرة الانعكاسية يخص اللغة الفرنسية ، لكنه يصلح أيضا للتطبيق على الانعكاسية في اللغة العربية : " الانعكاسية تحويل يعوض فيه ضمير منعكس مركبا اسميا مفعولا ، عندما يكون هذا الأخير معادلا للمركب الاسمي الواقع فاعلا في الجملة الأصلية " (5) .
وورد في نفس السياق ما يلي : إن التحويل الانعكاسي يطبق أيضا على المركب الاسمي العرفي (5) . نلاحظ أن هذا التعريف يتضمن بصفة عامة أفكار اللغويين الذين سبق ذكرهم ، ولكنه يتميز عن تعريفاتهم بالدقة .

5.1 . شومسكي

يعتبر شومسكي الانعكاسية عملية تشطيب (Rature) تستعمل مركبا اسميا لمذف مركب اسمي آخر (6) . وقد قدم تفسيراً لهذه العملية ، ففي الجملتين : أ و ب :

أ . John hurt John * = (* جرم زيد زيدا)

ب . The boy hurt the boy * = (* جرم الطفل الطفل)

يؤول المركبان الاسميان المتعادلان على المستوى الصوتي على أساس أن لهما مرجعا مختلفا (6) . ويرى أن الحصول على هوية لهذا المرجع يقتضي إخضاع المركب الاسمي الثاني إلى عملية الانعكاس (6) . ويلاحظ أن الإنجليزية تقحم العنصر الصوتي (Self) لتحقيق الانعكاسية (6) ، وهو عنصر معادل للعنصر العربي (نفس) . ويوضح هذه العملية بواسطة أمثلة :

ج . I hurt i * = (* جرم أنا أنا)

د . I hurt myself = (جرحت نفسي)

ويرى شومسكي أيضا أن المركب الاسمي الأول يستعمل في حذف المركب الاسمي الثاني ، فالمركب الاسمي الذي يقع في موقع المفعول به يحذف ويعوض بالعنصر الصوتي ، أي بالعنصر الانعكاسي :

ب . The boy hurt the boy * = (جرح الطفل الطفل)

ب . 1 . The boy hurt himself = (جرح الطفل نفسه)

نلاحظ أن المركب الانعكاسي (Himself) يعادل المركب الانعكاسي العربي : (نفس + ضمير متصل = نفسه) . ويرى شومسكي أن المكون الدلالي هو الذي يقوم بتحديد العلاقة المرجعية بين العنصرين المتعادلين عندما يتوفران على نفس المرجع في البنية العميقة (7) .

ما يهمنا في عرض شومسكي هو إبراز الكيفية التي يتمقق بها البناء الانعكاسي والتشابه بين البناء الانعكاسي في اللغة العربية والبناء الانعكاسي في اللغة الإنجليزية .

6.1 . عبد القادر الفاسي الفهري

تنبه الفهري إلى وظيفة العنصر "نفس" الانعكاسية فوجد أن هذا العنصر مرتبط بالضرورة بما سماه النواة الوظيفية (8) ، لذلك يصم في رأيه أن نقول :

. قتل زيد نفسه

ولا يصح أن نقول :

. * دخل زيد مكتب نفسه

لأن العنصر "نفس" في الجملة الثانية ليس مشدودا إلى نواته الوظيفية (8) . وفي كتاب آخر له تنبه إلى وجود صورة أخرى للبناء الانعكاسي . وتتمقق هذه الصورة بالاعتماد على صيغة "انفعل" (9) . ويسمى الفهري هذا النوع من الانعكاسية ب "البناء للنفس في الصرف" (9) ، تمييزا له عن "البناء للنفس في التركيب" (9) . ويحتاج البناء للنفس في الصرف إلى سياق يحدده ، فالجملتان التاليتان :

أ . انشغل زيد بالمال

ب . شغل زيد نفسه بالمال

ليستا بالضرورة مترادفتين ، ذلك أن الجملة (أ) قد تكون مشتقة من الجملة (ج) :

ج . شغل المال زيدا

التي تصبح بعد تحويل المطاوعة كالتالي :

ج . 1 . انشغل زيد

وقد يشتق من الجملة ج . 1 الجملة ج . 2 :

ج . 2 . انشغل زيد بالمال

دون أن يتعلق الأمر بالانعكاسية. يجب ، إذن ، أن يتدخل سياق يوضح أن
الجملتين (أ) و (ب) متعادلتان وأن أصلهما غير المستعمل هو :
د . * شغل زيد زيدا بالمال

ثم تتحقق الانعكاسية إما بواسطة الشكل (أ) وإما بواسطة الشكل (ب). وهذا
الشكل الأخير هو الأكثر استعمالاً.

2 . الانعكاسية تحوِيل ضميري

يتبين لنا من خلال الأفكار التي عرضنا أن الانعكاسية نوع من الإضمار ،
وبالتالي فهي تحوِيل. وتلمح J.Guéron على أن تدخل الأشكال الانعكاسية في إطار
علاقة العائدية (Relation de l'anaphore) (10).

وكيفما كان الحال فإن ما يهم هو أن مصطلح (انعكاسية) يدل على التحوِيل
الانعكاسي الذي يلعب فيه العنصر (نفس) دوراً مهماً في وضع البناء الانعكاسي .

ويدخل موريس كروس الانعكاسية في إطار أوسم ، وهو الإضمار (11).
والصحيح عندنا هو أن الإنعكاسية إضمار من نوع خاص ، فهو يفضم إلى كل الإجراءات
التي يفضم إليها تحوِيل الإضمار ، لكنه يفضم إلى إجراء إضافي :

. يعوض الاسم المكرر الواقع في موقع المفعول بضمير متصل .

. يقم عنصر الانعكاس قبل الضمير المتصل ويلتصق به .

للوصل مثلا إلى الجملة التالية :

. ظلم زيد نفسه .

تقطع المراحل الإجرائية التالية :

. * ظلم زيد زيدا .

. * ظلم زيد ه .

. ظلم زيد نفسه .

3 . استنتاج

نستنتج ما يلي :

. إن الانعكاسية نوع من الإضمار ، ولذلك فهو يفضم إلى كل قيود الإضمار ، لكنها

إضمار متميز .

. إن إقحام العنصر الانعكاسي إجراء إضافي يميز الانعكاسية عن الإضمار العادي .

. إن لكل لغة طريقتهما الخاصة في تحقيق البناء الانعكاسي .

الهوامش

- * نص هذا المبحث هو في الأصل نص لمقالة نشرت في مجلة: "مكناسة"، العدد 9، السنة 1995، منشورات كلية الآداب بمكناس.
1. الكتاب، ج 2، ص 366-367.
 2. شرح الكافية في النحو، ج 2، ص 285-286.
 3. دراسات في علم النحو العام والنحو العربي، ص 139
 4. J. Dubois et le groupe, Dictionnaire de linguistique
 5. نفسه، ص 415.
 6. N. Chomsky, Aspects, p 198
 7. نفسه، ص 199.
 8. A.F.Fihri, Linguistique arabe : forme et interprétation P: 263
 9. المعجم العربي، ص 111-112.
 10. Relation de coréférence, p : 43
 11. M. Gross, Quelques sources transformationnelles, p : 43

المصادر والمراجع

1. العربية

- . الأستراباذي، رضي الدين، شرح الكافية في النحو لابن الحاجب، دار الكتب العلمية، بيروت، 1975.
- . سيبوي، أبوبشر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت.
- . الفهري، عبد القادر الفاسي، المعجم العربي: نماذج تحليلية جديدة، دار توبقال، الدار البيضاء، ط 1، 1986
- . فيكتور خراكوفسكي، دراسات في علم النحو العام والنحو العربي، ترجمة: جعفر دك الباب، مطابع مؤسسة الوحدة، دمشق، 1982..

2. الأجنبية

- N. Chomsky, Aspects de la théorie syntaxique, tr. fr: J. Claude Milner, Seuil, 1971.
- J. Dubois et le Groupe, Dictionnaire de linguistique, Larousse, 1982.
- M. Gross, Quelques sources transformationnelles de formes pronominales, L.F n° 57.
- A. F. Fihri, Linguistique arabe: forme et interprétation, Publications de la faculté des lettres de Rabat, 1982.
- J.Guéron, Relation de coréférence dans la phrase et dans le discours, L.f n° 44, 1979.

مفهوم الرتبة*

أخصص هذا البحث لتمديد المصطلحات التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمصطلح (رتبة). وقد كان النحاة والبلاغيون العرب القدماء يستعملون، في هذا المجال، مصطلحات مختلفة تحتاج إلى تمديد. وتستعمل بعض اللسانيات الغربية أيضاً مصطلحات تتعلق بـ "الرتبة". وسأحاول أن أدرس بعض هذه المصطلحات القديمة والحديثة.

1. جذور مصطلح "رتبة" في الثقافة الإسلامية

لم يكن مفهوم "رتبة" من اختراع النحاة العرب، فقد أخذوه، في الحقيقة، من الثقافة العربية الإسلامية، فالمجتمع العربي الإسلامي القديم كان يمتنن السيد والخادم، والقائد والجندي... الخ، ولذلك كان لكل فرد (أو مجموعة من الأفراد) رتبة أو مرتبة. وفي "كشاف الاصطلاحات" للتهانوي تعريفات تدل على مدى ارتباط المصطلحات التالية: الرتبة، الترتيب، المرتبة، التقديم، التأخير، بالثقافة العربية الإسلامية، وذلك قبل أن يتبناها النحاة والبلاغيون العرب القدماء. يقول التهانوي: (1): "الترتيب إما عقلي كما في الأجناس المترتبة على سبيل التصاعد والأنواع الإضافية المترتبة على سبيل التنازل...، وإما وصفي، وهو أن يمكن وقوع المتقدم في مرتبة المتأخر، كما في صفوف المسجد، ويختلف ذلك التقدم الرتبي بسبب اختلاف المبدأ، فقد تبتدئ أنت من الممراب فيكون الصف الأول متقدماً على الصف الأخير، وقد تبتدئ من الباب فينعكس الحال" ويميز التهانوي بين عدة مستويات للتقدم:

أ. التقدم بالحقيقة: يقول: "التقدم بالحقيقة كالتقدم بالزمان، وهو كون المتقدم بالزمان لا يكون المتأخر، كتقدم موسى على عيسى...، فالتقدم هنا صفة للزمان" (2).

ب. التقدم بالشرف: يقول: "وهو أن يكون للسابق زيادة كمال عن المسبوق، كتقدم أبي بكر عن عمر رضي الله عنهما، ولا شك أن زيادة الكمال هو سبب للتقدم في المجالس" (2).

ج . التقدم بالرتبة : يقول : " بأن يكون المتقدم أقرب إلى مبدأ معين ،
وسماه البعض بالتقدم بالمكان " (2) .

د . التقدم بالطبع : يقول : " وهو أن يكون المتقدم محتاجا إلى المتأخر ، ولا
يكون علة تامة له ، كنتقدم الواحد على الإثنين " (2) .

يتضم ، إذن ، من هذه المقتطفات أن كلا من المصطلحات : " ترتيب ، رتبة ،
مرتبة ، تقدم ... الخ " مرتبط في معناه بالمعنى الفلسفي . ولعل النص الذي سأسوق ،
وهو للأنباري ، دليل أوضح على ما لهذه المصطلحات من علاقة حميمة بالمعاملات
المجتمعية ، قبل أن تلج ميدان النمو . يقول الأنباري : " إذ لو قلنا إنه يتم حيث لا يتم
العامل لقد منا التابع على المتبوع ، ومثال ذلك : أن يحمل الغلام حيث يجلس السيد ،
فتجعل مرتبته فوق مرتبة السيد ، وذلك عدول عن الحكمة " (3) .

2 . المصطلحات العربية :

استعمل النحاة العرب القدماء مصطلحات لها صلة وثيقة بمصطلح " رتبة " .
ونذكر منها ما يلي : المرتبة ، الترتيب ، التقديم ، التأخير ، التوسط ، الموقع ،
المركز . يضاف إلى ذلك ما يمكن أن يشتق منها ، وذلك نمو ما يلي : تقدم ، تأخر ،
مقدم ، مؤخر ...

لا أهدف في هذا المبحث إلى القيام بإحصاء شامل لمواضع ورود هذه المصطلحات في
كتب النمو العربية ، فذلك يحتاج إلى بحث خاص وطويل ، ولكنني سأحاول فقط أن
أقف على ما بينها من ترابط وفروق .

وفي غياب معجم لغوي متخصص لا بد ، لتحديد هذه المصطلحات ، من القراءة بين
السطور ، ذلك أن النحاة العرب القدماء كانوا يستعملونها دون تحديد دقيق ، ولا يتم
هذا التحديد ، إذن ، إلا بالرجوع إلى النصوص التي ترد فيها هذه المصطلحات .

2 . 1 . المرتبة والمرتبة والترتيب

توجد بين المصطلحات التالية : المرتبة ، المرتبة ، الترتيب علاقات على
مستويين : مستوى الاشتقاق ومستوى القرابة الدلالية . ورغم ذلك فإن الفرق دقيق
بين الرتبة والمرتبة من جهة والترتيب من جهة أخرى ، ولذلك يكون ضروريا تناول
كل مصطلح على حدة .

2 . 1 . 1 . المرتبة

استعمل هذا المصطلح أغلب النحاة ، ولا سيما المتأخرين منهم كابن هشام وابن
مالك وابن عقيل والأنباري والأشموني ، أضف إلى ذلك النحاة المعاصرين .
يقول الأنباري في " الإنصاف " : " والمفعول لا بد أن يتقدمه عامله لفظا أو
تقديرا ، فلا يصح له رتبة الابتداء " (4) . ويقول في موضع آخر : " لا خلاف أن رتبة

ضمير الاسم بعد ظاهره " (5) . ويقول م م عبد الحميد في حاشيته على شرح ابن عقيل : " على أنك تعلم أن رتبة الخبر التقدم " (6) . ويقول ابن عقيل : " فلا تقول : طابها في الدار ، لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة " (7) . ويقول الأشموني عن وجوب تأخير المفعول في حالة اللبس بسبب خفاء الإعراب وعدم القرينة : " ... إذ لا يعلم الفاعل من المفعول ... إلا بالرتبة ... " (8) . ويقول الصبان في موضوع جواز تقديم معمول خبر (كان) وهو ظرف : " لا يلزم من تجويز انتقال الضعيف عن رتبته انتقال القوي عن رتبته " (9) .

يمكن أن نلاحظ من خلال هذه النصوص أن مفهوم الرتبة استعمل في النحو في نفس المعنى الفلسفي والاجتماعي ، كما يمكن أن نلاحظ أن النحاة أعطوا كل عنصر من عناصر الجملة رتبة يحتفظ بها لفظا أو تقديرا ، ويمكن أن نلاحظ أيضا أنهم كثيرا ما كانوا يربطون مفهوم الرتبة بمفهوم آخر ، وهو مفهوم " الأصل " . يقول ابن مالك :

والأصل في الفاعل أن يتصلا والأصل في المفعول أن ينفصلا
ويقول في موضع آخر :

والأصل في الأخبار أن تؤخر وجوزا التقديم إذ لا ضرر

2.1.2. المرتبة

لن أقف طويلا عند مصطلح " مرتبة " ، وذلك لأنه يعتبر ، إلى حد ما مرادفا لمصطلح " رتبة " ، خصوصا إذا نظرنا إليهما من زاوية فلسفية . ولكن تجدر الإشارة إلى أن مصطلح " مرتبة " ليس شائعا شيوع مصطلح " رتبة " . وقد عنون السيوطي بابا من أبواب كتابه " الأشباه والنظائر " بما يلي :

" باب القول في الإسم والحرف أيهما أسبق في المرتبة والتقدم " (10) . في هذا الباب النحوي عامل كلا من الاسم والحرف وكأنهما كائنان اجتماعيان .

3.1.2. الترتيب

استعمل النحاة والبلاغيون العرب القدماء ، ولاسيما المتأخرين منهم ، مصطلح " ترتيب " ، فقد استعمله ابن مالك في ألفيته والأشموني في شرحه لها والصبان في حاشيته على هذا الشرح ، كما استعمله أغلب البلاغيين ، وأخص بالذكر عبد القاهر الجرجاني في كتابه : " دلائل الإعجاز " ، وشراح كتاب " التلخيص " . يقول ابن مالك :

إعمال " ليس " أعملت " ما " دون " أن " مع بقا النفي وترتيب زكن

ويقول عن الترتيب بين اسم "إن" (وأخواتها) وخبرها: "وراع ذا الترتيب". وتبنى الشراح هذا المصطلح فاستعملوه (11). ويقول الجرجاني في كتابه: "دلائل الإعجاز": "النظم ليس شيئاً غير توخي معاني النمو فيما بين الكلم، وأنت ترتب المعاني أولاً في نفسك، ثم تحذو على ترتيبها الألفاظ في نطقك" (12). وليس هذا هو الموضع الوحيد الذي استعمل فيه الجرجاني هذا المصطلح، وإنما أميل إلى الاختصار.

"الترتيب" في آخر المطاف هو توزيع الرتب بين عناصر الجملة، الأول فالثاني فالثالث، وفق شروط محددة. وسوف نرى في موضع لاحق أن مصطلح "ترتيب" يتفق مع المصطلح الفرنسي "Ordre"، وأن المصطلح: "رتبة" يتفق مع المصطلح الفرنسي: "Place".

2.2. المركز

يمكن اعتبار مصطلح "مركز" مصطلحاً مرادفاً للمصطلمين: "رتبة" و "مرتبة". ولكن ما يمكن ملاحظته أيضاً هو أنه قليل الاستعمال في النمو، ولم أعثر عليه إلا في كتاب "شرح الكافية في النحو لابن الحاجب"، وقد استعمل شارح الكافية الأستراباذي هذا المصطلح بمعنى "موقع" أو "موضع"، ولكنه يقصد الموضع والموقع الأصليين. يقول الأستراباذي في مسألة وجوب تقديم الفاعل على المفعول في حالة غياب القرينة المميزة لهما: "يلزم كل واحد مركزه ليعرفنا بالمكان الأصلي" (13). ويقول في نفس السياق: "... فإذا لزم كل واحد مركزه لم يلتبس ...". (14). ولكن استعماله لهذا المصطلح لم يمنع من استعمال مصطلح "مرتبة". يقول: "مرتبة المفسر قبل الضمير" (15).

2.3. الموضع والموقع

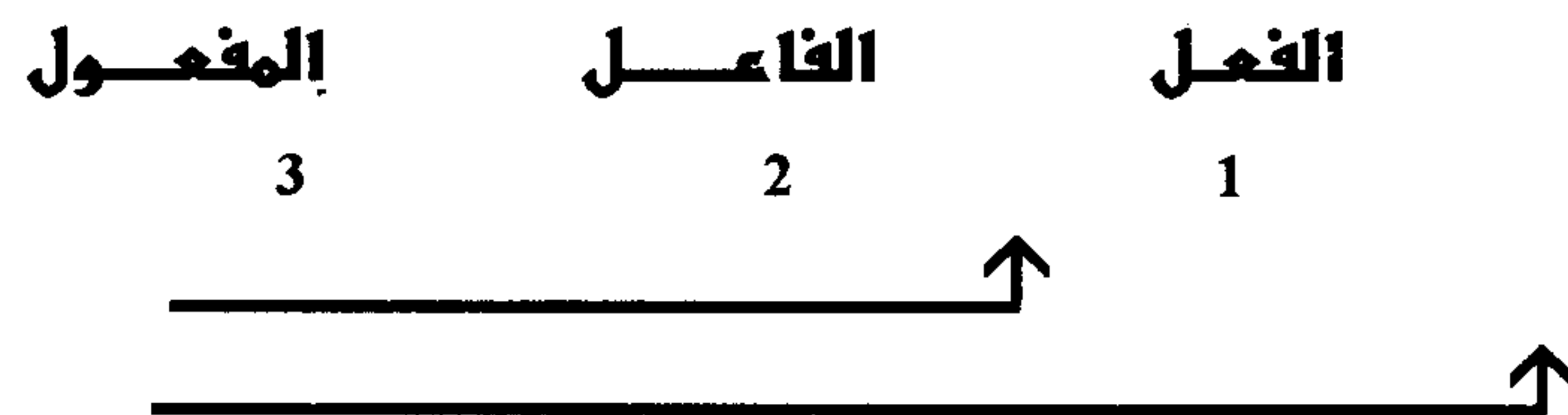
أعتقد أن المصطلحين: "موضع" و "موقع" مترادفان، والفرق البسيط الموجود بينهما يتمثل في كون "الموضع" أقدم من "الموقع" على المستوى التاريخي. يقول صاحب "الإنصاف": "ألا ترى أنه لا يجوز: (ضرب غلامه زيدا)، إذا جعلت (غلامه) فاعلاً، و(زيداً) مفعولاً، لأن التقدير إنما يخالف اللفظ إذا عدل بالشيء عن الموضع الذي يستحقه، فأما إذا وقع في الموضع الذي يستحقه، فمما ل أن يقال إن النية به غير ذلك" (16). أما "الموقع" فيكثر استعماله عند النحاة المحدثين. يقول عبد الرحمان أيوب في كتابه: "دراسات نقدية في النحو العربي" عن المثال: "ضرب زيد علياً": "توجد ثلاثة مواقع إعرابية هي: موقع الفعل المسند وموقع الفاعل المسند إليه وموقع

المفعول ... " (17). ويقول مستعملا مصطلح " موضع " : " يأخذ المبتدأ الموضع الأول في الجملة الإسمية ويأخذ الخبر الموضع الثاني " (18).

4.2 . التقديم والتأخير

يكثر استعمال مصطلحي : " تقديم " و " تأخير " في كتب النحو والبلاغة العربيين ، ورغم ذلك فإنهما يحتاجان إلى تحديد ، ذلك أن التقديم لا يكون إلا بالنسبة إلى عنصر (أو أكثر) في الجملة لم يتحرك من موقعه ، وتنطبق هذه الملاحظة أيضا على التأخير . والتقديم والتأخير عند النحاة العرب القدماء مرتبطان ، فحينما يذكرون المفعول المقدم يذكرون الفاعل المؤخر ، وهذا حكم غير صحيح على المستوى الصوري ، ذلك ما سيوضحه لنا الرسم التالي :

. رسم 1 .



فإذا نقل المفعول إلى ما قبل 1 ، فإن الفاعل يلزم موقعه ، لأنه لا توجد عملية تنقله من موقعه الأصلي إلى موقع آخر . أما إذا نقل المفعول إلى ما قبل 2 ، فإن الأمر حينئذ يتعلق بعملية تبادل المواقع بين الفاعل والمفعول . وإذا تأملنا ما يقوله الأشموني في باب الفاعل ، اتضح لنا أن التقديم والتأخير نسبي عند النحاة . يقول الأشموني عن وضعية الفاعل : " وجوب تأخيره عن رافعه " (19) ، فعندما نأخذ كلامه على ظاهره ، فإننا نفهم منه شيئين :

. إن الفاعل مجبر على أن يأخذ موقعه إلى يسار 1 ، أي إلى يسار الفعل .

. إن القول بوقوع الفاعل إلى يسار 1 ، أي إلى يسار الفعل ، يجتمل أيضا أن يكون المقصود وقوعه في الموقع 2 أو في الموقع 3 . وهذا يعني أن كلامه لا يوضح إلا مسألة وجوب تأخيره عن رافعه ، أي عن فاعله . ويقول أيضا عن موقع الفاعل : " يجب أن يكون الفاعل بعد الفعل " (19) . ولهذا الكلام أيضا نفس المعنى ، ذلك أن عبارة : " بعد الفعل " قد تعني الموقع 2 ، وقد تعني الموقع 3 ، ذلك ما يوضحه الرسم التالي :

رسم 2. أوب

أ.	فعل	فاعل	مفعول
	1	2	
ب.	فعل	مفعول	فاعل
	1	2	3

ويتضح ارتباط التقديم بالتأخير في قول سيبويه الآتي: "... وإن شئت قلت: (كان أخاك عبد الله) ، فقدمت وأخرت ... " (20) ، فهو يرى أن في تقديم (أخاك) تأخيراً: (عبد الله) ، أي أنك إذا قدمت عنصراً فإنك تؤخر آخره. وما قاله سيبويه ينطبق عليه أحد الترتيبين : 1 . 2 . 3 أو : 1 . 3 . 2 .
وينظر الجرجاني إلى التقديم والتأخير من زاوية تداولية (Pragmatique).
وقد سبقه إلى ذلك سيبويه (21) .

5.2 . التوسط

خصت لمصطلح " التوسط " حديثاً منفرداً ، لأنه ، هو أيضاً ، يطرح مشكلاً خاصاً ، فهو قليل الاستعمال ، وإذا ما قارناه بمصطلحي : " تقديم " و " تأخير " ، فإننا نجد أنه يتضمنهما . أضف إلى ذلك استعماله الملبس أحياناً . يقول ابن مالك عن توسط خبر (كان) وأخواتها : " وفي جميعها توسط الخبر أجز " . ولما لاحظ الأشموني أن هذه القولة غامضة ، فسرها فأضاف إلى قولة ابن مالك عبارة : " بينها وبين الاسم " (22) . وبصفة عامة ، فإنه لا يجوز الحديث عن التوسط إلا إذا كانت الجملة مكونة من ثلاثة عناصر فقط : 1 . 2 . 3 ، حيث يمكن أن يتوسط ، مثلاً ، 3 بين 1 و 2 ، فتصير الجملة كالتالي : 1 . 3 . 2 ، فإذا تجاوزت الجملة ثلاثة عناصر ، تعددت إمكانات التوسط ووجب تعيين العنصر الذي يراد توسطه والعنصرين اللذين يراد التوسط بينهما .

3 . المصطلحات الغربية

يتضمن النمو الغربي واللسانيات الغربية كذلك سبلاً من المصطلحات التي ترتبط بمفهوم الرتبة والترتيب . وقد تعددت المصطلحات بسبب تعدد الاتجاهات اللسانية . وسأحاول أن أعرض أهمها :

3.1. Ordre (= ترتيب)

ورد في " معجم اللسانيات " (Dictionnaire de linguistique) ما يلي :
" في السلسلة الكلامية ، وفي تمثيلها الخطي الكتابي ، تظهر الكلمات الواحدة تلو الأخرى : إنها تتقدم في ترتيب معين ... " (23).

3.2. Place (= رتبة ، موقع)

عندما نتتبع كتب النحو الفرنسي نلاحظ بسهولة أنه يعتمد كثيراً على مصطلح " Place " . ويتفق هذا المصطلح مع المصطلحات العربية التالية : الرتبة والموقع والموضع . وهكذا تعدد هذه الكتب مواقع كل مكونات الجملة : الفعل والمسند إليه والمفاعيل والظروف وأدوات الربط الخ .

3.3. Permutation (تبادل المواقع)

ورد في " معجم اللسانيات " ما يلي : " تبادل المواقع عملية يغير بمقتضاها ترتيب عناصر متجاورة في بنية لغوية ... ، ويقوم تحويل تبادل المواقع بعملية تبديل المواقع بين مكونات الجملة ، دون أن يتغير المعنى ، وذلك وفق شروط محددة ... " (24). نلاحظ أن هذا المصطلح الغربي يتضمن ما يسمى في النحو والبلاغة العربيين بالتقديم والتأخير .

3.4. Déplacement (النقل ، الانتقال)

يمكن أن نعتبر النمو التوليدي التحويلي من أشهر اللسانيات الحديثة التي اعتمدت على مصطلح : " Déplacement " في تفسير عمليات ترتيب عناصر الجملة (25). ونحن نرى أن هذا المصطلح يقبل أن يترجم إلى العربية بواسطة المصطلحين العربيين الحديثين : " نقل " و " انتقال " . وتظهر قيمة هذا المصطلح الغربي على الخصوص عندما يربط بمصطلح لساني آخر اعتمد عليه النحو التوليدي التحويلي كثيراً كذلك ، ويتعلق الأمر بمصطلح : " Trace " (= أثر) (26) . ونحاول أن نختصر كيفية اشتغال هذين المصطلحين الغربيين في الفكرة التالية : عندما ينقل مركب اسمي من موقعه الأصلي إلى موقع آخر في الجملة فإنه قد يخلف أثراً يشهد على هذا النقل .

3.5. Topicalisation (تقديم ، ابتداء)

ورد في " معجم اللسانيات " أن " التقديم (= ابتداء = Topicalisation) عملية لسانية تقضي بجعل عنصر من عناصر الجملة مبتدأ (= مقدم = Topique) ، وتكون باقي عناصر الجملة خبراً له " (27) . ما ينبغي التنبيه إليه هو أن اللفظتين

العربيين: (تقديم) و (ابتداء) مجرد أداتين للترجمة وأن هذا المصطلح الغربي يتوفر على شحنة دلالية تميزه نسبياً عن المصطلحين العربيين التقليديين: "تقديم" و"ابتداء"، ذلك أن المصطلح الغربي: "Topicalisation"، في الواقع، تقديم وابتداء، ولكنه تقديم خارجي، ففي المثال التالي:

. زيد ضربته

يعتبر تقديم (زيد) تقديماً خارجياً، لأنه وقع خارج الجملة: (ضربته). كذلك الأمر في المثال: (زيد قام)، حيث قدم: (زيد)، فأصبح مبتدأ (=Topique)، وهو أيضاً تقديم خارجي، حيث وقع: (زيد) خارج جملة: قام (هو). وقد تطور هذا المصطلح الغربي بتطور اللسانيات الحديثة (28).

4. يمكن أن نعتبر هذا العمل عرضاً لأهم المصطلحات العربية والغربية التي لها علاقة بمفهوم الرتبة. ويمكن أن نلاحظ أن مصطلحات اللسانيات الحديثة حاولت أن تتوخى الدقة أكثر من غيرها. ورغم ذلك، فإن قيمة المصطلح التفسيري لا تظهر إلا على المستوي التطبيقي.

الموامش

* نص هذا المبحث هو في الأصل مقالة نشرت في مجلة: "مكناسة"، العدد 2، السنة 1987، منشورات كلية الآداب بمكناس.

1. التهانوي، محمد علي بن علي، كشاف اصطلاحات الفنون، ج 2، ص 1213، ط 1862 م.
2. نفسه، ج 2، ص 1213.
3. الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 1، ص 68، المسألة: 9.
4. نفسه، ج 1، ص 50.
5. نفسه، ج 1، ص 65.
6. م. م. عبد الحميد، حاشيته على شرح ابن عقيل، ج 1، ص 242.
7. ابن عقيل، شرحه لألفية ابن مالك، ج 1، ص 239.
8. الأشموني، شرحه لألفية، ج 2، ص 52.
9. الصبان، محمد علي، حاشيته على شرح الأشموني، ج 1، ص 246.
10. السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر، ج 1، ص 53.
11. انظر:

. ابن عقيل، شرحه، ج 1، ص 301.

. الأشموني، شرحه، ج 1، ص 263.

. الصبان، حاشيته، ج 1، ص 243.

12. الجرجاني ، عبد القاهر ، دلائل الإعجاز ، ص 349 .
13. الأستراباذي ، الرضي ، شرح الكافية في النحو لابن الحاجب ، ج 1 ص 72 .
14. نفسه ، ج 1 ، ص 84 .
15. نفسه ن ج 1 ، ص 129 .
16. الأنباري ، الإنصاف ، ص 65 ، المسألة 9 .
17. عبد الرحمان أيوب ، دراسات نقدية في النحو العربي ، ص 37 .
18. نفسه ، ص 141 ،
19. الأشموني ، شرحه ، ج 2 ، ص 42 .
20. سيبويه ، الكتاب ، ج 1 ، ص 45 .
21. انظر :
- الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 83 - 84
- سيبويه ، الكتاب ، ج 1 ، ص 34 .
22. الأشموني ، شرحه ، ج 1 ، ص 243 .
23. المعجم اللساني ، ص 349 .
24. نفسه ، ص 368 .
25. انظر ، مثلا :
- . شو مسكي ، كتابه : Essais ... ، ص 99 - 200
26. انظر :
- . شو مسكي ، كتابه : La Nouvelle syntaxe ، ص 31 - 32 ، وكذلك ص 177 - 178 .
27. Dictionnaire de linguistique ، ص 489 .
28. انظر ، مثلا :
- . الفهري ، اللسانيات واللغة العربية ، الكتاب الأول ، ص - 112 . 114 .
- . المتوكل ، الوظائف التداولية في اللغة العربية ، ص 114 - 115 .

المصادر والمراجع

1. العربية

- . ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله
شرح الألفية ، تحقيق م. م عبد الحميد ، المركز الثقافي العربي للنشر والتوزيع ،
. الأستراباذي ، الرضي
شرح الكافية في النحو لابن الحاجب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 2 ، سنة 1979 .

- . الأشموني ، علي بن محمد
شرم ألفية ابن مالك ، دار الفكر ، بيروت .
- . الأنباري ، أبو البركات عبد الرحمن
الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، تحقيق : م.م عبد الحميد ،
نشر مطبعة السعادة ، ط 4 ، سنة 1961 ، مصر .
- . التهانوي ، علي بن محمد
كشاف اصطلاحات الفنون ، كلكتة ، سنة 1862 .
- . الجرجاني ، عبد القاهر
دلائل الإعجاز ، دار المعرفة ، بيروت ، 1978 .
- . سيبويه ، ابن قنبر
كتاب سيبويه ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، عالم الكتب ، بيروت .
- . السيوطي ، جلال الدين
الأشباه والنظائر في النحو ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، هيدرآباد ، ط 2 ، سنة 1309 هـ .
- . الصبان ، محمد بن علي ،
هاشيتته على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، دار الفكر ، بيروت .
- . عبد الرحمان أيوب
دراسات نقدية في النحو العربي ، نشر مكتبة الأنجلو المصرية ، سنة 1957 .
- . الفاسي الفهري عبد القادر
اللسانيات واللغة العربية ، دار توبقال للنشر ، الطبعة الأولى ، 1985 .
- . المتوكل أحمد
الوظائف التداولية في اللغة العربية ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ،
الطبعة الأولى ، 1985 .

2. الأجنبية

- N . Chomsky , Essais sur la forme et sur le sens , tr.fr : Joëlle sampy ,
Seuil,1980.
- N . Chomsky , La Nouvelle syntaxe , tr. fr : Léila Picabia , Seuil , 1987.
- J.Dubois et le Groupe , Dictionnaire de linguistique, Larousse , 1982

تطور مفهومي التوزيع والتحويل*

لا يمكن أن نحدد الفئات التركيبية (= الفئات التوزيعية والفئات التحويلية) إلا إذا حددنا مفهومي التوزيع والتحويل وتتبعنا التطورات التي عرفها.

1. تطور مفهوم التوزيع

1.1. التوزيعية التقليدية

يعتمد التوزيع التقليدي على ملاحظة توزيعات المورفيمات (Morphèmes)، التي هي مجموع محيطاته (Environnements)، وذلك قصد تصنيف هذه المورفيمات إلى فئات نحوية، فينتج عن هذا العمل فئة للأفعال وفئة للأسماء وفئة المروف، الخ (1). ويعتمد هذا التحليل في تحقيق هذا الهدف على المحور العمودي (= المحور الاستبدالي)، ويكون التوزيع متساويا، أو تكامليا (= Complémentaire)، أو تظنيا (= Distribution d'inclusion)، أو تقاطعيا (Distribution d'instruction)، الخ (2). يعتمد هذا النوع من التحليل، إذن، على عملية الإبدال (Substitution)، وعلى التصنيف الممض، مما يجعله غير قادر على معالجة المشاكل التركيبية التي تطرحها مختلف الجمل.

2.1. التوزيعية الجديدة

نقترح أن يسمى العمل الذي نتبناه في هذا المبحث بالتحليل التوزيعي الجديد أو بالتوزيعية الجديدة. فما هي أوجه الاختلاف بين التحليلين التوزيعيين التقليدي والجديد؟ يبدأ الاختلاف بينهما من أول مرحلة في التحليل، فالتحليل التوزيعي التقليدي يعتمد في وصف الظاهرة اللغوية على المحور الاستبدالي ليصل إلى نتيجة تصنيفية، أما التحليل الجديد فيعتمد على المحور المركبي الذي

عليه تتحقق العلاقات بين عناصر الجملة، فهو، على هذا الأساس، تحليل ذو طبيعة مركبية .

ويفرض علينا المبدأ الذي تبنيناه أن نقبل الفكرة التي تفيد أن هذه العلاقات التوزيعية ذات الطبيعة المركبية تنطلق من أجل تحققها من العنصر المحور (= القطب = Pivot)، وهو الفعل . وعلى هذا الأساس يصح لنا أن نقول إن الفعل يتوزع أفقياً مع باقي عناصر الجملة، أو أن هذه العناصر تتوزع مع محورها (= قطبها)، وهو الفعل، وهذا يسمح لنا بتبني فكرة A..Guillet التي تفيد أن التوزيع مجموعة من الأسماء التي لها حق الورد في مواقع متعلقات الفعل (3). ويمكن تمثيل التوزيع، بصفته مجموعة من الأسماء، بطريقتين :

. تقديم القائمة الشاملة لهذه العناصر ،

. تحديد هذه العناصر عن طريق الخصائص التي تطبعها (4).

إن الأسماء التي تتوزع مع الفعل المحور (= القطب) هي الفاعل والمفاعيل (Actants=Arguments). لكن التوزيعية الجديدة تساوي بينها وفي نفس الوقت تميز بينها تمييزاً يحدد وظائفها ومواقعها : س 0 = فاعل ، س 1 = مفعول أول ، س 2 = مفعول ثان (5).

نسلم من هذا المنظور بما يلي :

. إن الفعل القطب (= المحور) هو الذي ينتقي متعلقاته،

. إن الجمل التي تتوفر على نفس الخصائص التوزيعية تنتمي إلى نفس البنية

التركيبية، أي إلى نفس الإطار التركيبي .

3.1 . الأدوات التوزيعية

تعتبر القواعد الانتقائية (Règles de sélection) وقواعد المقولة الفرعية (Règles de sous - catégorisation) التي حددها شومسكي (6) أول محاولة لتحديد أدوات التوزيع ، هذه الأدوات عبارة عن قيود تخص الفعل والإسم .

وقد استفادت مجموعة من الباحثين اللسانيين الذين كانوا يسعون إلى وضع نظرية " المعجم . النحو " (= Le lexique - grammaire = النحو التأليفي) من أعمال شومسكي في هذا الميدان التوزيعي، لكنهم هذبوا القيود الانتقائية وبسطوها وأضافوا إليها قيوداً أخرى أكثر دقة ، أضف إلى ذلك استغناءهم عن التعامل مع مفهوم البنية العميقة ، حيث اكتفوا بالتعامل مع البنية السطحية . وهكذا احتفظوا ، مثلاً ، بالسمة : + إنسان ، وبالسمة الثنائية : + مجرد ، . مجرد ، وأضافوا سمات أخرى نحو : جزء من الجسم (ج . ج) ، غير مقيد (غ . ق) (7) . وسنقدم نماذج توضيحية :

أ) : + أو . إنسان :

يرى M.Gross أن السمة: /+ إنسان / ذات طبيعة دلالية، لكن تبدل جهود لربطها بخصائص تهم الشكل (8). ويقترح إحالة هذا المفهوم الدلالي على التركيب، رغم أنه يرى أن مثل هذا العمل يطرح بعض المشاكل، ففي الجملة التالية:

. هذا الخطاب يقلق الإدارة .

ينبغي أن يعتبر الاسم الواقع في موقع المفعول (= الإدارة) دالا على العاقل (+ إنسان)، لكن ينبغي، في نفس الوقت، أن يميز بينه وبين: "زيد" و "الموظف"، الخ إن تحليل هذه الجملة يتطلب الالتجاء إلى عملية تحويلية توصلنا إلى جملة من نوع:

. هذا الخطاب يقلق (رجال، مسؤولي، الخ) الإدارة .

هذا يعني أن كل الائتلافات بين الفعل ومتعلقاته الاسمية ممكنة، غير أن تأويلها قد يكون تأويلا مجازيا (9).

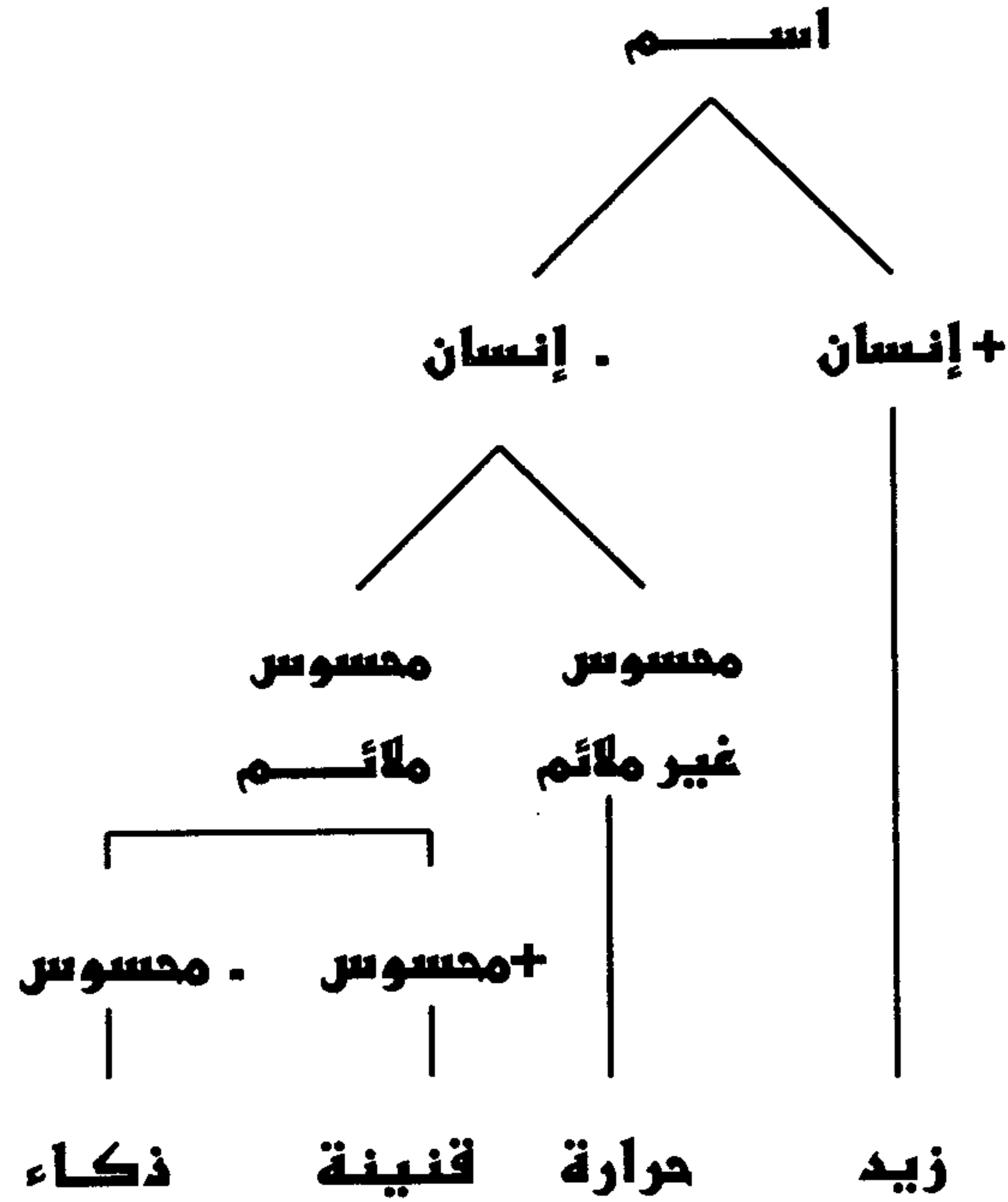
ب) : + أو . مجرد

تبدو السمة: /- مجرد / بسيطة، ولاسيما إذا سلمنا بأن السمة: /+ مجرد / تعادل السمة: /- محسوس /، ف: "الطاولة"، مثلا، توسم ب: /+ محسوس / أو ب: /- مجرد /.. لكن الباحث في مثل هذه المسائل يفاجأ بمشاكل عديدة. لنأمل المثال التالي:

. يتأمل زيد المرارة .

نلاحظ أن "المرارة" اسم لا يوسم لآب: /- مجرد / ولا ب: /+ مجرد /، فعندما نسمه ب: /- مجرد /، فإنه يجب علينا أن نحدد ما يميزه عن "القنينة"، وعندما نسمه ب: /+ مجرد /، فإنه يجب علينا أن نحدد ما يميزه عن: "الذكاء" (10).

أما تصور شيء مجرد وغير مجرد فليس أمرا سهلا، لكن A.Guillet يرى أن "المرارة" اسم ينطبق عليه ذلك (11). ولهذا فهو يقتحم أن يكون الاسم الحامل للسمة: /- إنسان / هو وحده المستحق لعمل السمة: /+ مجرد / أو السمة: /- مجرد /، وهذا يعطينا تصورا على الشكل التالي:



نلاحظ أن هذا التقسيم الثنائي لم يحمل المشكل إلا جزئياً . وهذا كاف للدلالة على مدى الصعوبة التي قد تعترض الباحث اللساني الذي يعتمد في تفسيره اللساني على هذه الأداة التوزيعية .

(ج) + أو - جزء من الجسم

تعتبر الأداة التوزيعية : / جزء من الجسم / (= ج ج) سمة دلالية مهمة يحتاج إليها الباحث في مجال " المعجم - النحو " ، فبفضل هذه السمة حلت مشكلة تحديد الإطار التوزيعي لكثير من الأسماء التي تدل عادة على جزء من الجسم (12)

(د) معنى نفسي

توجد أسماء تدل على معنى نفسي، نحو : اعتقاد، خيال، نفس، روح، نمرز إليها ب : س نف . تطرح هذه السمة عدة مشاكل ، فإذا كان من السهل التسليم بأن الصدر والقلب وما يشبههما أسماء تدل على جزء من الجسم ، فإن الأسماء التي نعتبرها دالة على معنى نفسي تتأرجح ، في الحقيقة ، بين الدلالة على معنى مجرد والدلالة على شيء يلزم الجسم . لابد ، إذن ، من الالتجاء إلى معيار تحويلي لحل المشكل ذي الطبيعة الدلالية التوزيعية . لنقارن بين : " نفس " و " حسابان " في الجمل التالية :

- أ . 1 . قطع زيد على نفسه أن يحارب العدو
- أ . 2 . * قطع زيد على النفس أن يحارب العدو
- ب . 1 . وضع زيد في حسابانه أنك كنت مريضا
- ب . 2 . وضع زيد في الحسابان أنك كنت مريضا

نلاحظ أن الاسم " نفس " لايقبل أن يتحلى ب : " أل " بينما يقبل الاسم : " حسابان " أن يتحلى بها وأن يضاف إلى ضمير يعود على الفاعل (= زيد = س 0)، وهذا يسمح لنا بوضع القاعدة المؤقتة التالية : الاسم الذي يقع في موقع س 2 ولايقبل أن يقترن ب : " أل " هو اسم يدل على معنى نفسي ، والاسم الذي يقبل أن يتحلى بها ويقع في موقع س 2 هو اسم يدل على معنى مجرد .

هـ) غير مقيّد

يرى M.Gross أن السمة :/ غير مقيّد / (= غ.ق) لا تنطبق على صنف معين من الأسماء ، فهي تعين موقعا تركيبيا قادرا على استقبال اسم ذي خاصية دلالية غير محددة، وذلك مثل الجملة المصدرية(13). نفهم من هذا أن الأداة التوزيعية :/ غير مقيّد / تعني أن موقعا تركيبيا معيننا من المواقم التي تشغلها العناصر الكبرى المكونة للجملة (الفاعل والمفعول) لا يفرض قيودا انتقائية محددة ، فالعناصر التالية : زيد (= + إنسان) ، هذه التفاحة (= + محسوس) ، الصدق (= + مجرد) ، أن ج (= أن جملة مصدرية) ، تقبل أن توضع في موقع واحد :

. (زيد ، هذه التفاحة ، الصدق ، أن يفعل خالد ذلك) يزعم عليا

يرى M.Gross أن هذا الموقع يحتاج إلى سمات فرعية تمكن ، في كثير من الحالات ، من تحديد السمة الأصلية :/ غير مقيّد / ، وذلك برفع الغموض الكامن وراء علاقة الفعل المحور (= القطب) بالفاعل .يقول : " إن العلاقة بين الفعل والفاعل قد تكون إما إرادية (+Actif) وإما لا إرادية (-Actif) (14) ، فالفعل : " يسلي " قد يكون له فاعل غير مقيّد أو دال على : + إنسان ، ففي الجملة التالية :

. تسلي الجارية سيدها

قد تكون العلاقة بين الفعل والفاعل إرادية ، إذا كانت الجارية تدل على / : + إنسان / وتتصرف تصرفا تقصد به التسلية . أما إذا كانت العلاقة بين الفعل والفاعل لإرادية ، فإن الاسم : " الجارية " يعامل ، آنذاك ، معاملة الاسم غير المقيّد . وهذه هي الفكرة التي عبر عنها A.Guillet (15).

هذه هي أهم الأدوات التوزيعية التي تبنتها التوزيعية الجديدة. ونستنتج من تتبعها ما يلي :

أ . إن الأدوات التوزيعية هي التي تحدد الخصائص التوزيعية .

ب . إن هذه الأدوات ذات طبعة دلالية ، لكنها ذات قيمة تركيبية.

ج . إن هذه الأدوات لا تستطيم أن تحمل وحدها المشاكل التركيبية المطروحة ، ولذلك فلا بد من الاستعانة لهما بأدوات تركيبية أخرى هي الأدوات التحويلية. وهذا ما سنكتشفه في : 2.2 من هذا المبحث .

2. مفهوم التحويل

لا يمكن أن نقتنع بعدم جدوى التحويلات في النمو التوليدي، ولا سيما في مراحله الأولى، وبقوة التحويلات في النمو التأليفي إلا بعد أن نحدد مفهوم التحويل في النحويين .

ليس سهلاً تحديد مفهوم التحويل لأسباب كثيرة نلخصها كالتالي :

أ. إن المناهج التحويلية متعددة.

ب. إن كل منهج تحويلي من هذه المناهج عرف تطورات سريعة أو بطيئة. يقول J.C.Milner عن مدرستي هاريس وشومسكي : " إن المدرستين عرفتا تطورات عبر السنين واختلافات واضحة حول كثير من النقاط " (16).

لكننا ، نظراً إلى ضيق الوقت ، سنكتفي بالمقارنة بين تحويلات كل من هاريس وشومسكي، حتى نتمكن من تبرير اختيارنا لهذه أو تلك .

1.2. تحويلات شومسكي

استمر شومسكي في تطوير مفهوم التحويل ، ففي المراحل الأولى للنمو التوليدي التحويلي كانت التحويلات عبارة عن عمليات شكلية تقوم بالربط بين البنية المركبية والبنية الصرفية الصوتية (17)، فالتحويل ، بهذا المعنى ، قاعدة تمكنا من تحقيق بعض التغيرات على المتواليات النهائية للنمو المركبي (18). وقد زادت التحويلات وضوحاً ودقة في المرحلة الثانية من تطور النمو التوليدي التحويلي ، فقد أصبحت الوظائف المهمة للتحويلات متمثلة في رد بنية عميقة مجردة معبرة عن مضمون جملة بنية سطحية غير مجردة ومعبرة عن ذلك الشكل المجرد (19)، فالقواعد التحويلية ، على هذا الأساس ، تعمل كمصفاة (Filtre) تمكن بعض المؤشرات (Indicateurs) المولدة من القيام فقط بدور البنيات العميقة (20). ويقوم المكون التحويلي ، أيضاً ، بتحديد القيود التوزيعية للعناصر المعجمية وبنيات الجمل (21). ورغم ذلك تبقى هذه التحويلات مجردة. وفي مرحلة تالية تنبه شومسكي إلى أن القواعد التحويلية لا تلعب دوراً في خلق بنيات جديدة (22). وإلى أن البنية السطحية تحدد مظاهر المعنى. وهنا يقوم شومسكي بمراجعة النظرية المعيار (Théorie standard =) ليعوضها بالنظرية المعيار الموسعة (Théorie standard étendue). وفي هذه المرحلة أكد أن التحويلات تقوم بوظيفة التصفية (Fonction filtrante) (23). ولعل كتاب شومسكي : " قضايا حول الشكل والمعنى " (24) خير كتاب عبر من خلاله عن التغيرات التي تهم التحويلات ، فقد بسط هذه الأخيرة (25)، حيث أصبح نقل

المركب الإسمي في حالة الاستفهام ، مثلا ، ممكنا دون أن تفرض على هذا النقل قيود خاصة (26). وقد سميت نظرية الأثار (Théorie des traces) مهمة تحويل النقل، فالمركب الإسمي، عندما ينقل يترك في الموقع الأصلي أثرا (Trace) (27). ورغم هذه الجهود فإن التحويلات في النحو التوليدي بقيت مجردة.

2. 2. نمويلات هاريس

إذا كان كل من هاريس وشومسكي يخرن في البداية من نظرية لسانية واحدة، فإنهما بعد ذلك اختارا طريقين مختلفين في البحث اللساني، وقد لاحظ ذلك كثير من الباحثين اللسانيين (28).

يلاحظ N.Ruwet أن التحويل عند هاريس يندرج ضمن النحو التصنيفي الذي هو نحو قوائم (Listes) وليس نحو قواعد (29). وبهذا المعنى سيكون التحويل عنده عبارة عن علاقة (Relation) بين جملتين أو أكثر (30). وتتميز هذه العلاقة بكونها تماثلية (Symétrique) (31). وتتوفر الجملتان (أو الجمل) التي تربط بينهما (أو بينهما) هذه العلاقة على نفس المضمون المعجمي وعلى نفس القيود التوزيعية (32). فإذا أخذنا التأسيم (Nominalisation) نموذجا للتعبير عن هذا النوع من العلاقات، فإننا سنلاحظ أنه ليس تحويل جملة إلى مركب اسمي (كما يرى شومسكي)، إنه تحويل جملة إلى جملة أخرى مهادلة لها دلاليا (33):

. أرعب العمدة الفلايين

← بث العمدة الرعب في الفلايين

وقد لاحظ بعض اللسانيين المهتمين بهذا المنهج أن التأسيم بهذا المعنى يستحق أن يسمى "تفسيرا" (= Paraphrase) (34)، بما أنه لا يؤدي إلى تغيير في المعنى وبما أنه لا يعمل معلومات إضافية (34). إن التحويل، على هذا الأساس، ذو طبيعة شكلية، لأنه يعتمد على الورد المشترك للمورفيمات المكونة للبناءات الملاحظة (35).

وإذا قمنا بإطالة على كتاب هاريس: "استخلاصات البحث في التركيب" (36)، فإننا نلاحظ أن هاريس يحدد التحويلات كالتالي: "إن الفطابات التي تظهر في نفس القسم المتكافئ (Classe d'équivalence) تعتبر محولات جمالية (Transformés phrastiques) (37). وقد مصر هاريس عدد التحويلات في أربعة تحويلات عامة: الاختزال (Réduction)، ويتضمن المحذف والإضمام والربط والتفسير (Paraphrase) وتبادل المواقع (Permutation) (38).

تجري هذه التحويلات على الجمل كما ترد في السطوح دون إحالتها على مستوى مغيب (= البنية العميقة = Structure-profonde). يقول A. Berrendonner : "إن التحويل علاقة تكافؤ (Relation d'équivalence) يمثل لها كالتالي : ج 1 و ج 2 يتوفران على نفس السلم" (39). ويقول أيضا : "تمكن هذه التحويلات الباحث من جمع مجموعة من البناءات المختلفة التي تخضع ، رغم ذلك ، لقيود انتقائية متماثلة (= متكافئة) وتتمتع بالقرابة التركيبية" (40). ويقول M. Gross في نفس الموضوع : "عندما ترتبط جملتان ج 1 و ج 2 فيما بينهما عن طريق التحويل ، فإن لوائح المورفيمات التي تتكون منها كل واحدة تكون متقاربة بالضرورة (41). تبين هذه الملاحظات مدى الاختلاف الذي يطبع تحويلات شومسكي وتحويلات هاريس .

3.2. مقارنة واقتراح

يتمثل الاختلاف الأساسي بين المنهجين في كون التحويلات عند شومسكي تطبق على بنيات مجردة ، حيث تحولها إلى بنيات أخرى مجردة ، ثم ، في الأخير ، إلى بنيات منجزة (42) ، وفي كونها عند هاريس تطبق على بنيات غير مجردة . وينتج عن هذا الاختلاف في نقطة الانطلاق اختلاف في تحديد مفهوم التحويل : فهاريس يمدده باعتبار " الماصدق " (L'extention) ، بينما يمدده شومسكي باعتبار " المفهوم " (L'intention) (43). وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار عمل شومسكي عملا نظريا مجردا ، وهذه الوضعية جعلته متميزا بمحدودية مجالاته التطبيقية . أما عمل هاريس فيهتم بالجانبين التطبيقي والتنظيري . هذه المقارنة كافية لإقناعنا بتبني ستراجية البحث اللساني الهاريسي ، حيث ننطلق في الدراسة من نموذج لساني محدد ولا نلتجئ إلى التجريد إلا إذا كان ذلك ضروريا . ذلك ما لاحظته بعض الباحثين اللسانيين ، نحو M. Gross (44) .

3. التكامل بين الأدوات التوزيعية والأدوات التحويلية

عندما نفرق في الدراسة بين الأدوات التوزيعية والأدوات التحويلية ، فإننا في الحقيقة نقوم بمجرد إجراء تقني منهجي ، ذلك أن الخصائص التركيبية هي نتاج تضافر جهودات مجموع الخصائص التوزيعية والتحويلية . يقول M. Gross في هذا السياق : " إن الخصائص التركيبية هي الخصائص التوزيعية والتحويلية التي تمثل

موضوعات الدراسات النظرية... (45). يسم لنا هذا التكامل بتسميتها أدوات الوصف التركيبي (46).

4. دور الدلالة في ضمان فعالية الأدوات التركيبية

بالرغم من أن الطبيعة الشكلية تغطي على الأدوات التركيبية ، فإن هذه الأدوات تعتمد ، في كل مرحلة من مراحل التحليل ، على الروائز الدلالية . ويتعلق الأمر بروائز الدلالة المعجمية (الأدوات التوزيعية تنتمي في أغلبها إلى مجال الدلالة المعجمية رغم وظائفها التركيبية) وبروائز الدلالة الجمالية أو المقامية (47).

الهوامش

* نص هذا المبحث هو في الأصل مقالة نشرتها في مجلة " مكناسة " العدد 3 ، السنة 1989 ، منشورات كلية الآداب بمكناس .

1 . انظر على سبيل المثال :

Z.Harris ، مقالته: Du Morphème à l'expression ، ص 30 - 23 .

- J.Lyons ، Linguistique générale ، p 56 - 57. - 2

A.Guillet ، Représntation des distributions dans un lexique - grammaire ، p 9 ، Revue: Langue française ,n° 69 ، 1986 . 3

- 4 نفسه ، ص 92 .

5 . انظر : المناش ، مقالته : النحو التأليفي ، ص 53 ، مجلة :دراسات أدبية ولسانية ، م 1 ، 1985 .

- N.Chomsky ، Aspect de la théorie syntaxique ، pp: 115 - 123, 129 - 131, 152 - 153, 187 - 190, 203 - 209, 225, Tr.fr , Seuil, 1971 - 6

وانظر كذلك :

Apropos du traitement des contraintes : مقالته ، R.Carter

30 ، Langue française : مجلة ، ص 120 ، sémantiques

- A.Guillet ، représentation des distributions dans un lexique - 7

- grammaire, p 95, Revue : Langue française n°69.

M.Gross ، Méthodes en syntaxe ، p 47- 49 . - 8

- 9 نفسه ، ص 50 .

- A.Guillet, Représntation des distributions dans un Lexique - grammaire ، p 93. - 10

- 11 نفسه ، ص 94 .

- M.Gross , Méthodes en syntaxe , p 193 . - 12
- 13 - نفسه ، ص 50 .
- 14 - نفسه ، ص 51 .
- 15 - نفسه ، ص 51 . وانظر أيضا :
- A.Guillet ، نفس المقالة ، ص 94 - 95 .
- J.C.Milner , Ecole de Cambridge et de Pennsylvanie : - 16
Deux théories de la transformation , p 98.
- N.Chomsky , Structures syntaxiques , pp 50 -52 , 129 - 132 - 17
وانظر أيضا :
- Introduction aux grammaires transforma- : E.Bach كتابه :
tionnelles ، ص 78 - 79 .
- 18 - نفسه ، ص 78 .
- 19 - شومسكي ، كتابه : Aspects ، ص 187
- 20 - نفسه ، ص 190 .
- 21 - نفسه ، ص 187 ، الهامش 10 .
- N.Chomsky , Linguistique cartésienne , p 72 . - 22
- N.Chomsky , Questions de sémantique , p 7 - 11. - 23
- N.Chomsky , Essais sur la forme et sur le sens . - 24
- Conditions sur les transformations : نفسه . انظر الفصل - 25
- A.Rouvert , Présentations , Revue : langage n°60, p:9. - 26
- J.Edmonds , Inversion généralisée N.P ,Revue : - 27
langages n° 60 .
- 28 - انظر على الخصوص :
- Introduction à la grammaire générative: N.Ruwet – 240 . 239 ، 233 ص
- Ecole de Cambridge et de Pennsy- : J.C. Milner - مقالته :
lvanie ، مجلة : Langages ، ص 29 ، ص 98 .
- N.Ruwet , Introduction à la grammaire générative, p 239. - 29
- 30 - نفسه ، 237 - 239 .
- 31 - نفسه ، ص 241 .
- Marie-Noëlle Gariy-Prieur , De la Grammaire à la - 32
Linguistique , p 122.
- G.Gross et R.Vivès , Les constructions Nominales et - 33
l'élaboration d'un lexique-grammaire , p6, Revue: Langue française n°69.

- D.Leeman , Les paraphrases , Revue: Langages n°29, p 43. - 34
- D.Leeman, Distributionnalisme et structuralisme , - 35
Revue : Langages n° 29 , p 33.
- Z.Harris , Notes du cours de syntaxe . - 36
- 37 **نفسه ، ص 37.**
- 38 **نفسه ، ص 21 - 61.**
- A.Berrendonner , Cours critique de grammaire générative , p 121. - 39
- 40 **نفسه ، ص 121.**
- Méthodes en syntaxe . - 41
- N.Ruwwet , Introductions...., p 141-142 . - 42
- J.C.Milner , Ecole de Cambridge et de Pennsy Ivanie , p42 . - 43
- Méthodes en syntaxe , p 46 . - 44
- 45 **نفسه ، ص 21 و 47.**
- Marie-Noëlle Gary-Prieur , De la grammaire à la linguistique , p 118 - 46
- 47 **نفسه ، ص 118 - 124. وانظر أيضا :**
- حماسة محمد عبد اللطيف ، النحو والدلالة ، المبحث الثالث .
- A.Guillet ، مقالته: Représentation... ، ص 104 .

المراجع

1. العربية

- . الحناش ، محمد ، مقالته : النحو التأليفي ، مجلة : دراسات أدبية ولسانية ، عم 1 ، 1985 ،
- . حماسة محمد عبد اللطيف ، النحو والدلالة ، كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة ، ط 1 ، 1983 .

2 . الأجنبية

- Bach .E , Introduction aux grammaires transformationnelles , tr.fr : Robert Sctrick , A.Colin , 1973 .
- Berrendonner.A,Cours critique de grammaire générative , Editions universitaires de Fribourg , Lyon , 1983 .
- Carter.R , A Propos du traitement des contraintes sémantiques, Langue française n° 30.
- Chomsky.N , Structures syntaxiques , tr.fr: Michel Braudeau , Seuil , Points , 1969 .
- Chomsky.N , Aspects de la théorie syntaxique , tr.fr : J.C. Milner , Seuil , 1971.
- Chomsky.N, Linguistique cartésienne , tr.fr: N.Danlaè et D.Sperber, Seuil , 1969.
- Chomsky.N , Questions sémantiques , tr.fr : Bernard Cerquiglini ,Seuil , 1975.
- Chomsky.N , Essais sur la forme et sur le sens , tr.fr : Joëlle Sampsy , Seuil ? 1980.
- Edmonds.J , Inversion généralisée N.P... , Langages n°60 , 1980.

- Gross .G et Vivès .R , Les constructions nominales , Langue française n°69, 1986 .
- Gross.M , Méthodes en syntaxe , Hermann ,Paris , 1975.
- Guillet.A , Représentation des distributions dans un lexique - grammaire , Langue française n°69 , 1986.
- Harris. Z , Du morphème à l'expression , tr.fr , langue française n°9.
- Harris.Z , Notes du cours de syntaxe , tr.fr : M.Gross , Seuil , 1976.
- Leeman.L, Distributionnalisme et structuralisme , Langages n° 29. 1973.
- Leeman.L , Les paraphrases , Langages n° 29. 1973.
- Lyons.J , Linguistique générale : Introduction à la linguistique théorique , tr.fr: F.Dubois et le groupe , Série: Langue et langage , Larousse , 1970.
- Marie-Noëlle Gary-Prieur, de la grammaire à la linguistique: l'étude de la phrase, Arman colin , 1985.
- Milner.J.C , Ecole de Cambridge et de Pennsylvanie :deux théories de la transformation, Langages n°29,1973.
- Rouvert.A , Présentation à la « syntaxe générative et syntaxe comparée », Langages n° 60 , 1980.
- Ruwet.N , Intriduction à la grammaire générative , Plon , 1970.

قيمة الروائز التركيبية والدلالية في التفسير اللساني *

0 - تعتبر الروائز التركيبية والدلالية وسائل فعالة تساعد الباحث اللساني بصفة خاصة ومستعمل اللسان بصفة عامة على التأكد من صحة حكم لساني أو من عدم صحته. وقد تساعدنا على التمييز بين الملفوظات المتشابهة شكلاً.

وفي هذا العرض سنحاول أن نبرز، باختصار شديد، بعض الأدوار التي يمكن أن تقوم بها هذه الروائز.

1 - ورد في النحو العربي القديم ما يثبت أن النحاة العرب كانوا يلتجئون إلى الروائز المختلفة لمل بعض الإشكالات المطروحة. وسنقدم نماذج مختلفة نبين من خلالها قيمتها التفسيرية. ولا ينفرد النحو العربي بهذه الخاصية، فالأنحاء الغربية التقليدية وكذلك بعض اللسانيات الحديثة تعتمد، في التفسير اللساني، على الروائز التركيبية والدلالية، فمارتني (A.Martinet)، مثلاً، يعتمد على رائز النقل، وهو إجراء تركيبية، في تحديد الاستقلال التركيبي للمونيم (Le monème) في سياق معين (1).

2 - وقد تتعارض الروائز لتحقيق نفس الهدف، وهو التأكد من صحة ملاحظة أو تحديد حكم. وحتى نخرج من حيز التجريد ننتقل مباشرة إلى حيز التطبيق. لنأمل المثالين التاليين :

1 - امتلاً زيد ماء

2 - تفقأ زيد شحماً

لكي يبرهن سيبويه على أن كلا من : (ماء) و : (شحماً) ليس مفعولاً به، فإنه يخفضهما إلى رائز الإضمار، حيث يتأكد من استحالة إضمارهما:

1. أ. * امتلاًه

2. أ. * تفقأه

أكد له هذا الرئز، أي رئز الإضمار التركيبي، أن الأمر يتعلق بمقولة أخرى غير مقولة المفعول به (2). ويستعمل سيبويه رئزا تركيبيا آخر، وهو رئز إظهار العنصر الممذوف (= المرف: من)، ليتأكد أكثر من صحة الملاحظة السابقة، حيث يلاحظ أن أصل المثالين 1 و 2 هو:

1. ب. امتلاً زيد من الماء

2. ب. تفقأ زيد من الشمم (2)

ولما تم حذف: (من) استخفافاً، فرض القياس النحوي ما يلي:

1. ج. * امتلاً زيد الماء

2. ج. * تفقأ زيد الشمم

لكن هذين الشكلين غير مستعملين. وقد استغلما سيبويه لإجراء رئز تركيبى دلالي على العنصرين: (الماء) و (الشمم)، فنتج عن هذا الإجراء الرئزي نتيجة تأكيدية: هذان الإسمان ليسا مفعولين، لأنهما لو كانا كذلك، لقبل أن يستعملا معرفين (2). ولجأ سيبويه إلى رئز تركيبى إضافي ليعزز النتائج التي توصل إليها: استعمل رئز النقل، فلاحظ أن كلا من العنصرين: (ماء) و (شمم) لا يقبل أن يتقدم على الفعل:

1. د. * ماء امتلاً زيد

2. د. * شمما تفقأ زيد (2)

قد لا يتفق بعض النحاة مع سيبويه في موضوع نحوية أو عدم نحوية الشكلين: (1. د) و (2. د)، ولكن ما يهمننا الآن هو التسليم بأن سيبويه استطاع أن يوظف تحويل النقل، وهو إجراء تركيبى، توظيفاً رئزيا.

وهكذا يكون سيبويه قد استعمل أربعة روائز تركيبية ودلالية تعاضدت كلها لتبين أن الإسمين المنصوبين بعد الفعلين: (امتلاً) و (تفقأ) (المثالان 1 و 2) ليسا مفعولين، وهي روائز تؤكد ضمناً أن هذين الفعلين لا يتعديان وأنها فعلا انفعال (2)، أي فعلا مطاوعة.

3. ويستعمل النحاة رئز الاستفهام ليميزوا بين الدلالات التي تفرزها البنيات المتشابهة شكلاً. وهكذا نلاحظ أن سيبويه، مثلاً، يستغل هذا الرئز للتمييز بين بنية تتوفر على "المال" وبنية تتوفر على عنصر دال على "المفعول لأجله"، فهوى يرى أن الاستفهام ب: (كيف) يحدد "المال" وأن الاستفهام ب: (لما) يحدد المفعول لأجله (3). لنأمل الأمثلة التالية:

3 . فعلت ذاك حذار الشر

3.أ. ؟ فعلت ذاك لمذار الشر؟

3.ب. لما فعلت ذاك ؟

يتبين لنا في هذه الأمثلة الحقائق اللسانية التالية : إننا نفهم أن الأمر يتعلق بمفعول لأجله في المثال 3 ، وذلك بفضل رائر الاستفهام الذي يمثله المثال : (3.ب) . ويبين المثال : (3.أ) أن الأصل هو أن يكون المفعول لأجله مجرورا بلام . وقد مكننا رائر الاستفهام أيضا من التأكد من صحة هذه الملاحظة ، حيث إن هذه اللام تظهر وجوبا في حالة الاستفهام : (المثال : 3.ب) . ولنتأمل أمثلة أخرى :

4 . جاء زيد راكبا

4.أ. كيف جاء زيد؟

يبين لنا رائر الاستفهام المستعمل في النموذج : (4.أ) أن العنصر : (راكبا) حال في المثال (4) .

ويستعمل رائر الاستفهام لأغراض تعليمية كثيرة ، فقد يتعذر على متعلم أن يحدد فاعل فعل أو مفعوله ، ويكون رائر الاستفهام جاهزا لحل المشكل . لنأمل الأمثلة التالية :

5 . يسرني أن ينجم زيد

5.أ. ما الذي يسرك ؟

5.ب. من يسر أن ينجم زيد؟

يساعدنا رائر الاستفهام في المثال : (5.أ) على تحديد الفاعل ، حيث يكون الجواب متضمنا له :

. أن ينجم زيد

ويساعدنا رائر الاستفهام في المثال : (5.ب) على تحديد المفعول به ، حيث يتضمنه الجواب :

. ني (= أنا)

ويساعدنا رائر الاستفهام أيضا على التأكد من أن ما يسمى في النموذج العربي القديم بالمفعول به الثاني للفعل : (ظن) ليس مفعولا به ولا يمكن أن يكون كذلك (5) . لنأمل الأمثلة التالية :

6 . ظننت زيدا مريضا

6.أ. ماذا ظننت؟ زيدا مريضا

6.ب. ظننت أن زيدا مريض

6.ج. * ماذا ظننت زيدا؟

نلاحظ ما يلي :

- يبين رائز الاستفهام في المثال : (6.أ) أنه لابد أن يقرن الجواب "زيد" و "مريض" في موقع المفعول به ، كما يبين لنا أن الجواب الأصلي يأتي بالضرورة على الشكل الذي يمثله المثال : (6.ب).

- يبين لنا رائز الاستفهام في المثال : (6.ج) أنه لا يمكن أن نستفهم عن العنصر : (مريض) ، الذي يعتبره النحو العربي القديم مفعولا ثانيا ، وهذا يؤكد أن هذا العنصر في المثال 6 ليس مؤهلا لأن يشغل موقع المفعول به .

4- ومن الروائز التركيبية التي يستعملها النحو القديم وبعض اللسانيات الحديثة الرائز الذي يسمى اليوم بالتوزيع العمودي الاستبدالي ، حيث يستعمل هذا الرائز لتمديد ما يسمى بأقسام الكلام .لنتأمل كيف يحدد ابن مالك قسم الاسم :
بالجر والتنوين والندا وأل .

ومسند الاسم تمييز حصل (6)

إن ابن مالك يحصر هنا العلامات المحددة لقسم الاسم .ونحن نعتبر هذا التمديد ضربا من ضروب الروائز . ولنجرب الرائز الذي يحدد المسند إليه :
. جاء { س }

نلاحظ أن كل كلمة قبلت أن تدخل في الخانة : (س) تقبل بالضرورة أن تعتبر اسما فاعلا للفعل : (جاء) ، أي مسندا إليه هذا الفعل ، وتقبل أيضا أن يعوض بعضها البعض عموديا .

ويستعمل نفس الرائز لتحديد قسم الأفعال :

. بتأفعلت وأتت ويا أفعلني

ونون أقبلن فعل ينجلي (7)

نلاحظ أن ابن مالك يستعمل رائز وجود علامات الفعل لتمديد قسم الأفعال ، وهو رائز شكلي .

لا يعني هذا أننا نمكّم على روائز ابن مالك بالقوة المطلقة . نحن نريد فقط أن نبين أن النحو العربي القديم قد استعملها وأنه يمكن للباحث اللساني أن يستعين بها استعانة محدودة .

5- كان هدفنا في هذا المبحث أن نبرز ، ولو بطريقة مختصرة ، قيمة الروائز التركيبية والدلالية في تفسير عدد كبير من الظواهر اللغوية . وعلى هذا الأساس فإن اعتبار الرائز التركيبي أو الدلالي أداة لسانية مفسرة أمر مشروع .

الهوامش

- * نص هذا المبحث هو في الأصل مقالة نشرت في مجلة: "مكناسة"، عدد 11، سنة 1997، منشورات: كلية الآداب بمكناس.
1. أ. مارتيني، التركيب العام، ص 161.
 2. الكتاب، ج 1، ص 204-205.
 3. نفسه، ج 1، ص 367، 369، 372.
 4. نفسه، ج 1، ص 372.
 5. استدرك بعض النحاة الموقف لما رفضوا أن يكون لـ: "ظن" مفعولان. انظر، مثلا، الأسترابادي، رضي الدين، في: "شرح الكافية في النحو"، ج 2، ص 286.
 6. ابن عقيل، شرحه لألفية ابن مالك، ج 1، ص 16-21.
 7. نفسه، ج 1، ص 22-23.

المصادر والمراجع

1 - بالعربية

- . الأسترابادي، رضي الدين
شرح الكافية في النحو لابن الحاجب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2،
سنة 1979
. ابن عقيل، بهاء الدين
شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المركز
الثقافي العربي للنشر والتوزيع.
. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر
الكتاب، ت: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت.

2 - بالفرنسية

- Martinet, A
Syntaxe générale, Armand colin, Paris, 1985



الزمن والجهة*

يلاحظ المنتبم لكتب النحو والبلاغة العربيين أن دراسة النظام الزمني والجهي في اللغة العربية لم يحظ بما يستحقه من الأهمية. وفي هذا المبحث سأحاول أن أقوم بمقاربة هذا الموضوع ، حيث سأناقش المصطلحات التالية : الزمن، الجهة (= Aspect)، النمط (= Mode)، النمطية (= Modalité)، التناسب الزمني (= Concordance de temps).

1. اهتم النحاة العرب القدماء بالزمن الصرفي ، حيث كانوا يعززون الزمن إلى البنية الصرفية للأفعال وإلى الأدوات، مثل : (لم) و (لن)، وإلى الظروف ، وأهملوا الزمن النحوي الذي يحدده السياق الجملي أو الخطابي، فاستمروا يقسمون الزمن إلى الأحياء الثلاثة : الماضي والحال والمستقبل ، وهذا تقسيم منطقي . وغالبا ما يعبرون عنه بخليط من المقولات الشكلية والمعنوية ، فيقولون ، مثلا : الماضي والمضارع والأمر . لاشك في أن الماضي والمستقبل معنيان زمنيان . ولكن المضارع ليس كذلك ، فهو شكل يصلح أن يعبر بواسطته عن معنى زمني ، قد يدل على الحال أو على المستقبل أو على الماضي . والأمر كذلك ليس معنى زمنيا . إنه نمط قد يدل على معنى زمني .

وقد تنبه بعض الباحثين المحدثين في المجال اللغوي العربي إلى هذا النقص ، فحاولوا إعادة النظر في النظام الزمني والجهي العربي ، فكانت نتائج بحثهم مهمة . وقد استطاع تمام حسان أن يحدد الجهات الزمنية العامة في اللغة العربية (1) .

لكن المشكل الذي يفرض نفسه يتمثل في صعوبة التمييز بين الجملة التي تتوفر على مسنديين (= فعل 1 ، فعل 2) ، أي تتوفر على زمنين (= ز 1 ، ز 2) ، والجملة التي تتوفر على مسند واحد (= فعل واحد) ، أي تتوفر على زمن واحد . ذلك ما تمثله على التوالي الجملتان التاليتان :

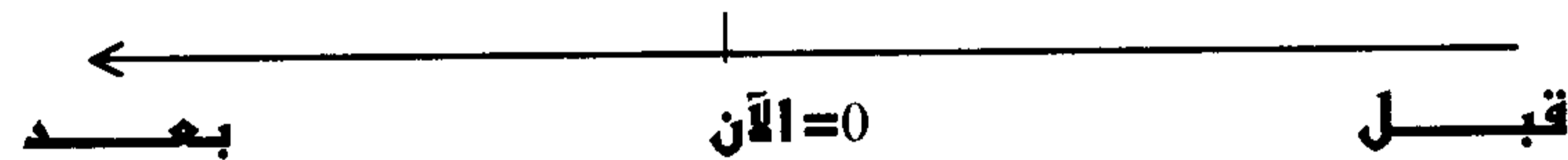
أ . استأصلت من جسمي شوكة

ب . استأصلت من اعتقاده أن تكون خائنا

صحيح أن الجملتين (أ) و (ب) تقبلان أن تدخل في إطار تركيب أصلي واحد هو : (فعل فاعل مفعول أول مفعول ثان) ، أي : (ف س 0 س 1 م س 2) ، وهذا ما يحفز على اعتبارهما جملتين بسيطتين . لكن طبيعة المفعول الأول (= س 1) فيهما تختلف ، وهذا الاختلاف يفول الجملة (ب)

حق الدخول في إطار مركبي فرعي هو : فس 0 س 1 (= أن ج) م س 2 ، وهو إطار يمكن اختصاره كالتالي : فس 0 أن ج م س 2 ، فإذا اعتبرنا الجملة (ب) جملة مركبة ، فلأنها تتركب من مسندين بطرحان مشكل التناسب الزمني (Concordance de temps) . وهذا الاعتبار لا يتناقض مع القاعدة الأساسية ، والتي تفيد أن كل جملة تعامل معاملة الجملة البسيطة عند ما يتعلق الأمر بالمواقع التركيبية : فعل ، فاعل ، مفعول أول ، مفعول ثان . وعندما يميز M. Gross بين الفعل الرئيسي (= Verbe Pricipal) والفعل المصدر (Verbe de la complétive) ، فإنه يهدف إلى التمييز بين نوعين من الجمل : الجمل البسيطة والجمل المركبة (2) .

2. وتعتبر مقولة الزمن مقولة معقدة ، ولا أدل على ذلك من توفرها على تسميات مختلفة : الزمن الصرفي ، الزمن النموي ، الزمن المنطقي ، الخ . وقبل تنبم تطور مختلف الآراء في هذا الموضوع ، لابد من التركيز على مبدأ أساسي : إن لكل لسان نظاما زمنيا خاصا به . هذا ما يؤكد H. Weinrich عندما يقول : " لابد أن توضع لكل لغة وظيفة زمنية خاصة بها " (3) . وهو ما يؤكد أيضا J. Lyons . يقول : " من غير الممكن عرض التنوع الكبير للأنظمة الزمنية التي نجدها في مختلف اللغات " (4) . ورغم ذلك ، فإن هذه الخصوصية لا تمنع من وجود خصائص مشتركة . يرى Jespersen أن الزمن الحقيقي يعكس الزمن النمو . ويقترح الشكل التالي :



حيث يساوي " قبل " الماضي ، ويساوي " الآن " الحال أو الحاضر ، ويساوي " بعد " الاستقبال . ثم يقسم الماضي إلى ما قبل الماضي وما بعده ، ويقسم الاستقبال إلى ما قبل الاستقبال وما بعده . فينتج عن هذا التقسيم نظام زمني متكون من سبعة أحيياز تتوفر عليها كل الألسن جزئيا أو كليا (5) . لكن J. Lyons يرى أنه من الممكن تصور تقسيمات أخرى ، فنقطة الصفر النظرية قد تتداخل مع حيز الماضي ، مما يؤدي إلى التقسيم الثنائي التالي : ماض / لاما ، وقد تتداخل مع حيز الاستقبال ، فيكون الناتج هو : استقبال / لا استقبال (6) ، فكأننا نريد أن تنتظم الأحيياز الزمنية حول حيز زمن الحال الذي يعتبر زمن التحدث (7) .

ورغم ملاحظات J. Lyons فإن فرضية Jespersen تبقى مقبولة ، لأنها تتميز بالشمولية ، حيث تصم أن تطبق على الأنظمة الزمنية المختلفة . والسؤال المطروح هو : ما هو المجال الذي يصلح أن يطبق فيه هذا التقسيم الزمني ؟ يختلف الباحثون في هذه القضية ، فمنهم من يرى أن النظام الزمني لا يمكن أن يحدد داخل الجملة وهي منعزلة عن سياق أكبر هو الخطاب ، ويقترحون الانطلاق من النص عند دراسة كل نظام زمني . هذا ما

يدعو إليه H. Weinrich (8). ومنهم من ينطلق في الدراسة من الجملة دون نسيان أن اللجوء إلى عناصر خارج الجملة أمر ضروري. وهذا هو العمل الذي يتبناه أغلب الباحثين في هذا الميدان .

يعبر عن الزمن النحوي بوسائل مختلفة، فلا يقتصر التعبير عنه على صيغة الفعل (9). يصدق ذلك على كل الألسن، ففي العربية، مثلا، يرى تمام حسان أن "الزمن النحوي وظيفته في السياق يؤديها الفعل أو الصفة أو ما نقل عن الفعل من الأقسام الأخرى كالمصادر والخوالب" (10). ويضم الباحث C. Rohrer، في الإطار نفسه، قاعدة دقيقة: لتحريف البنية الزمنية للجملة، يجب أن ندخل في الاعتبار ثلاثة عوامل:

. دلالة الصيغ الزمنية

. دلالة ظروف الزمن

. البنية الزمنية للسياق الذي يعبر عنه الفعل (11).

لكنه يؤكد على ضرورة وضع قواعد دقيقة توضح التفاعل بين هذه العوامل (11)، وعلى ضرورة الاعتماد على المنطق الزمني، لأنه يستطيع تزويد الباحث بوسائل ناجعة للوصول إلى الهدف (11). غير أن H. Weinrich يرى ضرورة الفصل بين الإشارات الزمنية (التواريخ والظروف)، لأنها غير ثابتة وغير متواترة، وبين الأزمنة الناجمة عن الأفعال، لأنها تتميز بالثبات والاستقرار (12). وفي الواقع فإن التكامل بين كل هذه الوسائل يصبح في بعض الأحيان أمرا ضروريا.

3 . ويطرح السؤال التالي نفسه: هل يمكن الحديث في اللغة العربية عما يسمى في الأنماء الغربية بالنمط (Mode =)؟ يرى بعض الباحثين في الميدان اللساني العربي أن الجمل المصدرية المصدرية ب: / أن / والذي يكون الفعل بعدها مضارعا منصوبا تعتبر "Subjonctif" وأن الجملة المصدرية المصدرية ب: / أن / تعتبر "Indicatif" (13). إذا تبيننا هذين المصطلحين الغربيين، فإن شكلي الجملتين المصدريتين يكونان عبارة عن نمطين مختلفين. وقد أحس بعض النحاة العرب القدماء بضرورة هذا التمييز، حيث تفيد الجملة المصدرية المصدرية ب: / أن / التمقق (14) وتفيد الجملة المصدرية المصدرية ب: / أن / (والتي يكون الفعل المضارع بعدها منصوبا) الاحتمال. ورد في "شرح الكافية في النحو أن: / أن / تكون في المضارع مصدرية ناصبة مخلصلة للاستقبال" (15). والاستقبال غالبا ما يكون متضمنا لمعنى الاحتمال. معنى هذا أن شكل الجملة التي تأتي مباشرة بعد الأدوات المصدرية تدل على نمط معين. لكن اعتبار النمط الناتج

عن / أن ج / معادلا لما يسمى في النحو الفرنسي بـ: "Le subjonctif" والنمط الناتج
عن: / أن ج / معادلا لما يسمى فيه بـ: "L'indicatif" لايفلوم من تعسف.

فما هو النمط إذن؟ يرى J.Lyons أن النمط، كالزمن، يعبر عنه غالبا
بواسطة شكل الفعل أو بواسطة مساعد يلحق بالفعل (16). يمكن أن تنطبق
هذه الملاحظة على النمط في الجملة العربية.

أما النمطية فهو الموقف الذهني للمتكلم إزاء الحدث الذي يعبر عنه
بواسطة الفعل (17). يتمثل هذا الموقف الذهني من خلال أشكال مختلفة يعبر عنها
عادة في النحو بالإثبات والشك والافتراض والأمر والتمني، الخ (18).

ويعبر عن النمطية كذلك بواسطة المساعد النمطي نمو: يجب، يمكن،
الظروف، الخ (18). والنمطية، بهذا المعنى، معروفة في النحو العربي، حيث يكثر
استعمال المصطلحات التالية: الطمع، الترجي، التمني، الإشفاق، الظن، الشك،
اليقين، الخ، وهي مصطلحات مشحونة بدلالات تعبر عن موقف المتكلم الذي يساهم
في تحديد نمط الجملة المصدرية وزمنها.

4. أما الجهة فترتبط دائما بمقولة الزمن. وقد اختلف الباحثون في تعريف هذا
المصطلح، فمنهم من ضيق مجاله ومنهم من وسعه. يرى تمام حسان "أن الجهة
تخصيص لدلالة الفعل ونحوه، إما من حيث الزمن وإما من حيث الحدث" (19). وقد لاحظ
أن اللغة العربية تتوفر على تسع جهات للماضي وثلاث للمال وأربع للاستقبال (20).
من جهات الماضي: البعيد المنقطع (كان فعل)، القريب المنقطع (كان قد فعل)،
المتجدد (كان يفعل)، المنتهي بالماض (ما زال يفعل)، المستمر (ظل يفعل)،
البسيط (فعل)، المقارب (كاد يفعل)، الشروع (ي (فعل) يفعل) (20). أما
جهات المال (الماض) فهي: العادي (يفعل)، التجديدي (يفعل)، الاستمراري
(يفعل) (20). وتشمل جهات الاستقبال مايلي: البسيط (يفعل)، القريب
(سيفعل)، البعيد (سوف يفعل)، الاستمراري (سيظل يفعل) (20).

وتعتمد بعض الأبحاث اللسانية في تحديد الجهة على مفهومي التام
(Perfectif, Accompli =) واللاتام (Imperfectif, Inaccompli =). يرى J.Dubois أن تقابل هذين
المفهومين هو الذي يحدد الجهة (21). ويؤكد H. Weinrich هذه الملاحظة (22). لكن سبل
التعبير عن التام واللاتام تختلف من لسان لآخر، فالعربية، مثلا، تعبر عن التام بصيغ
فعلية بسيطة: خرج زيد، أو بصيغة مركبة (كان يلعب).

لكن التقابل بين التام واللاتام لا يحدد الجهة بدقة، لأنهما عامان. ولذلك
ينبغي الالتجاء إلى وسائل أخرى متخصصة، كالاستعانة بالعناصر المساعدة
(أفعال أو أدوات). تعتمد اللغة العربية، مثلا، على عناصر مساعدة نمو: كان،
يكون، قد، الخ. الجهة، إذن، أوسع من أن تنحصر في مفهومي التام واللاتام.

5 . أما التناسب الزمني فمجال يتسم للمشاكل التي سبق ذكرها ، فالفعل الرئيسي (= الفعل المحور ، الفعل القطب) يفرض قيودا دلالية وتركيبية على الجملة المصدرية بصفتها جملة خاضعة أو تابعة . وبمعنى آخر فإن الفعل الرئيسي يتحكم دلاليا وتركيبيا في الجملة المركبة التي يقودها ، فهو يحدد بدلالته الداخلية الملازمة له نمط وشكل الجملة المصدرية ويحدد زمنه وجهته زمن وجهة الجملة المصدرية ، فإذا كان زمن الفعل الرئيسي يدل على الحال ، فبالإمكان ، نظريا ، أن يكون زمن الفعل المصدرية متزامنا مع زمن الفعل الرئيسي أو سابقا عليه أو لاحقا به . وعندما يكون زمن الفعل الرئيسي دالا على الماضي أو على المستقبل ، فإن زمن الفعل المصدرية يحدده زمن الفعل الرئيسي ودلالته الداخلية ، حيث يكون زمن الفعل المصدرية ، نظريا ، متزامنا معه أو سابقا عليه أو لاحقا به . وقد ترفض الدلالة الداخلية للفعل الرئيسي علاقة زمنية معينة ، كأن يرفض الفعل " يتمنى " علاقة التزامن مع زمن الفعل المصدرية .

6 . نستنتج ما يلي :

- أ . إن التناسب الزمني مسألة معقدة تحتاج إلى دراسة متأنية .
- ب . إن العلاقات الزمنية ذات طبيعة جسمية .
- ج . إن الصيغ الفعلية لا تكفي وحدها للتعبير عن الزمن أو الجهة بدقة .
- د . إن الفعل الرئيسي في الجملة المركبة يلعب دورا كبيرا في تحديد الجهة الزمنية .

الهوامش

* نص هذا المبحث هو في الأصل مقالة نشرتها في مجلة "مكناسة" ، العدد 9 ، السنة 1992 ، منشورات كلية الآداب بمكناس .

1 - اللغة العربية : معناها ومبناها ، ص 240-260 .

2 - M.Gross , Méthodes en syntaxe , p 65-75 .

وانظر أيضا كتابه :

Grammaire Transformationnelle : syntaxe du verbe ، ص 21 .

3 - H.Weinrich , Le temps , p 11 .

4 - J.Lyons , Linguistique générale , p 234 ,

5 - O.Jespersen , La philosophie de la grammaire , p 359 , 360 , 363

وانظر كذلك كتاب J.Lyons السابق ، ص 234 .

6 - J.Lyons ، كتابه السابق ، ص 234 .

7 - T.Todorov et O.Ducrot , Dictionnaire encyclopédique , p 398 .

8 - H.Weinrich , Le temps , p 13 .

- P.Fabre et C.Baylon , Grammaire systématique , p 81. - 9
- اللغة العربية :معناها ومبناها** ، ص 240 . - 10
- C.Rohrer , Quelques remarques sur l'analyse de la forme progressive de l'anglais , p 29. - 11
- H.Weinrich , Le temps , p 17. - 12
- A.Hilmi Ibrahim , La structure de base des complétives , p 326. - 13
- سيبويه ، الكتاب ، ج 3 ، ص 166.** - 14
- وردت هذه الإشارة في الهامش 4 ، الأستراباذي ، شرح الكافية في النحو ، ج 2 ، ص 233** - 15
- J.Lyons ، **نفسه** ، ص 235 . - 16
- P.Fabre et C.Baylon ، **نفسه** ، ص 76 . - 17
- نفسه** ، ص 76-77 . - 18
- تمام حسان ، نفسه** ، ص 257 . - 19
- نفسه** ، ص 20 . - 20
- J.Dubois , Grammaire Structurale:Le verbe,p176 - 21
- **انظر : H.Weinrich ، كتابه : Le temps ، ص 107 .** - 22

المصادر والمراجع

1. بالعربية

- . الأستراباذي ، رضي الدين .
شرح الكافية في النحو لابن الحاجب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1979 .
تمام حسان .

اللغة العربية : معناها ومبناها ، دار الثقافة ، الدار البيضاء .

- . سيبويه ، أبو بشر ، عمرو بن عثمان بن قنبر .
الكتاب ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، عالم الكتب ، بيروت.

2. بالفرنسية

- Amr Hilmi Ibrahim
 La structure de base des complétives , Revue: Lingusticae , Investigationes , Amsterdam 1978.
- Baylone , C et Fabre , P Grammaire systématique de la langue française , Nathan 1978 .
- Dubois ,J Grammaire structurale du français : le verbe , Larousse, 1967 .
- Gross, M
 Méthodes en syntaxe , Hermann , Paris , 1975 .
- Gross , M
 Grammaire transformationnelle : syntaxe du verbe , Larousse , 1973 .
- Jespersen , O
 La philosophie de la grammaire , tr . fr : Anne-Marie Léonard , Minuit , 1971 .
- Lyons, J
 Linguistique générale: introduction à la linguistique théorique , tr fr : F.Dubois-Charlier et D.
- Robinson ,
 Série : langue et langage , Larousse , 1970 .
- Rohrer ,
 Quelques Remarques sur l'analyse de la forme pro- gressive de l'anglais , Langages n°64 , 1981.

الإعراب

أداة لسانية واصفة ومفسرة*

0 . في هذا المبحث نعتبر الإعراب أداة لسانية تساهم مساهمة فعالة في وصف مختلف وظائف مكونات الجملة.

لكن قبل أن نقدم التفاصيل عن الأدوار التي يلعبها الإعراب يجب أن نوضح أننا لن نهتم هنا إلا بالإعراب الذي يسم أواخر مكونات الجملة التي تقوم بالوظائف التركيبية أو الدلالية الكبرى ، ويتعلق الأمر بالمحولات وموضوعاتها وملحقاتها. وبمعنى آخر فإننا لن نهتم هنا بـ " علم الإعراب " الذي يعني عند بعض النحاة علم النحو ؛ هؤلاء يختصرون ، إذن ، قواعد النحو في علم الإعراب .

1 . بناء على هذا التوضيح يمكن أن نحدد الإعراب كالتالي : إعراب مكون في الجملة هو وسم آخره . ويكون هذا الوسم لفظيا أو معنويا (1) ، أي محققا أو غير محقق.

ونعتقد أن الأصل هو أن يكون الوسم الإعرابي لفظيا محققا . ونقصد بالتحقق ظهور أثر (1) صوتي واضح ومحدد في آخر المكون . هذا الأثر هو ما يسمى بالمركبة (1) الإعرابية أو العلامة الإعرابية (2) . وتتغير هذه المركبة حسب موقع المكون الأصلي ووظيفته الدلالية أو التركيبية أو هما معا (سنوضح هذه الفكرة في موضع لاحق) فتكون ضمة أو فتحة أو كسرة . وتسمى المركبات في الصواتة بالصواتات ، وهذه تسمية عامة تضم المركبات الإعرابية وغير الإعرابية ، وما يميز الأولى هو أنها تقع في آخر المكون . أما الثانية فلا تشترط ذلك . ويرى ابن يعيش أن المركبة الإعرابية تأتي في آخر المكون ، لأن " الإعراب دليل والمعرب مدلول عليه ولا يصح إقامة الدليل إلا بعد تقدم المدلول عليه " (3) .

وقد يكون هذا الأثر الصوتي ثابتا كليا أو جزئيا . الثابت كليا هو ما يسميه النحاة بالمبني . ويرى أغلب النحاة أن الأمر يتعلق هنا بالبناء وليس بالإعراب . ونحن

نرى أن الإعراب إجراء مستقل عما يسمى في النحو بالبناء. ويمكن أن نعتبر البناء شكلاً من أشكال الإعراب، وهذا يعني أن مبدأنا يرفض أن يكون الإعراب مقابلاً للبناء (4) وأن توجد حركات بناء وحركات إعراب (5).

أما الثابت جزئياً فيشمل ما يسمى في النحو بجمع مؤنث السالم وجمع مذكر السالم، حيث نلاحظ أن الكسرة، بالنسبة للنوع الأول علامة واحدة لمفعولين مختلفين (المفعول المنصوب والمفعول المجرور في الأصل)، وكذلك الشأن بالنسبة للنوع الثاني، حيث تصلح الكسرة الطويلة لوسم المفعول المنصوب والمفعول المجرور.

ويعتبر الأثر الإعرابي الذي يسم أو آخر ما يسمى في النحو بالأسماء الخمسة متغيراً، حيث يوسم آخر الإسم بضممة أو فتحة أو كسرة، لكن كل واحدة منها تمدد وتطول لتصير حركة طويلة.

أما الإعراب المعنوي، أي غير المحقق فيهم، في اعتقادنا، الجملة أو الملفوظ الواقعي في موقع المفرد. وقد اتخذ النحاة القدماء موقفين متباينين إزاء وسم الجملة أو الملفوظ إعرابياً عندما يقعان في موقع المفرد: يرى عدد قليل منهم أنه لاداعي إلى تقدير وسم إعرابي يسم هذه الجملة أو هذا الملفوظ وأن الأمر يتطلب فقط أن يعتبر الموقع الإعرابي. يقول الأستراباذي: "يكفي في تقدير الإعراب في الجمل وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد فيه" (6). وحينئذ أن قولنا: "في محل رفع أو في محل نصب أو في محل جر" لا يدل على التقدير بالمفرد، وكان الأستراباذي وأمثاله يريدون أن يبرهنوا على أن ملاحظة الموقع في حالة شغله بجملة أو ملفوظ أهم من ملاحظة الإعراب المعنوي. أما أصحاب الرأي الآخر فيرون أن ملاحظتهما معا ضرورية في الوصف والتفسير، حيث تستعمل العبارة الوصفية التفسيرية التالية: "في محل رفع أو في محل نصب أو في محل جر". ونحن نتبنى الرأي الأخير لأنه ينسجم مع الاعتبارات النظرية والتطبيقية. ونحن نعتبر هذا النوع من الإعراب هو وحده المستحق لأن يسمى بالإعراب المملي (7).

نستنتج أن الإعراب وضع في الأصل ليتحقق على شكل آثار صوتية هي الحركات الإعرابية القصيرة، وهذا هو الشكل الإعرابي الأكثر شيوعاً. وقد تكون هذه الحركات الإعرابية طويلة ملحوظة في آخر المكون (الأسماء الخمسة، مثلاً)، وقد تكون طويلة ومذيلة بمقطع نونوي (=ن)، وهذه هي الحالة التي تناسب جمع مذكر السالم. وبهذا تكون طبيعة الإعراب صوتية. أما الإعراب المعنوي الذي يسم الجملة أو ما فوق الجملة فيمثل حالات خاصة.

2. بقي أن نمدد المقصود بالإعراب المجرد في بعض اللسانيات الحديثة. يرى المتوكل أن الإعراب نوعان: إعراب مجرد وإعراب محقق. الإعراب الأول نتاج الحالات الإعرابية والإعراب الثاني نتاج العلامات الإعرابية (8). ويرى أن الحالات الإعرابية تسند في مستوى البنية الوظيفية وتنمق على شكل علامات إعرابية بواسطة قواعد صوتية (8) تنتمي إلى قواعد التعبير (9). ويرى أن الإعراب المجرد تمثله الحالة الإعرابية وأن الإعراب المحقق تمثله العلامة الإعرابية (10). ويرى أن الإعراب المجرد قد يتحقق في شكل علامة إعرابية وقد لا يتحقق (10). ويرى أن كلام من الرفع والنصب والجر يمثل حالة إعرابية تتمق على شكل علامة إعرابية، أي على شكل ضمة أو فتحة أو كسرة (11). وقد لاحظ بعض النحاة العرب أن القياس هو أن يقال: رفعة ونصبة وجر (12)، وهذه ملاحظة ذكية. أما شومسكي فيرى أن "نظرية الإعراب" (Théorie des cas) تهتم بمسألة إسناد الإعراب المجرد إلى العناصر التي تحتل مواقع يهملها التأثير الإعرابي (13). ويرى أن وجود الحالة الإعرابية يجعل العناصر واضحة وجاهزة لأن تطبق عليها قواعد مختلفة (صوتية ومنطقية) مسؤولة عن تحديد مختلف الأدوار في السلسلة الكلامية (13).

لا يختلف تحليلنا عن تحليلات بعض اللسانيات الحديثة إلا على مستوى المنهجية والمصطلح. ونقترح أن يسمى الإعراب المجرد إعراباً نظرياً. وإذا تبيننا هذا المصطلح سهل علينا أن نقول إن الإعراب يبدأ نظرياً ثم يصير تطبيقياً، حيث يحقق كلياً أو جزئياً، وهذا هو الإعراب اللفظي، وقد يحقق على شكل ثابت، وهذه خاصية ما يسمى بالمبني. وقد لا يحقق، وهذا هو الإعراب المعنوي (=المقدر = المنوي).

ويميز الفهري بين ثلاثة أنواع من الإعراب: الإعراب النحوي، وهو خاص بالحدود (الفاعل، المفعول)، والإعراب الدلالي، ويسند إلى الملحقات نحو الظروف والتمييز والحال، وإعراب التجرد، ويسند إلى الوظائف التي ليست موضوعات ولا ملحقات، كالمبتدأ والخبر (14). نلاحظ بسهولة أن الاختلاف في تفسير ظواهر الإعراب ذو طبيعة مصطلحية محضة.

3. قد يلاحظ أننا لم نعر، لحد الآن، اهتماماً لإعراب المحمولات. لقد تعمدنا تأخير الحديث عن ذلك حتى نتمكن من مجابهة مشكل إعرابي من نوع آخر. يرى النحاة البصريون أن "الإعراب أصل في الأسماء وفرع في الأفعال" (15)، ومجتهم أن "الإسم يقبل بصيغة واحدة معاني مختلفة، وهي الفاعلية والمفعولية والإضافة، فلولا الإعراب ما علمت هذه المعاني من الصيغة. (و) لولا الإعراب

لوقم اللبس ، بخلاف الفعل ، فإن الالتباس فيه لا يعرض لاختلاف صيغه باختلاف معانيه " (15). ويرى الكوفيون أن الإعراب " أصل فيهما ، لأن اللبس الذي أوجب الإعراب في الأسماء موجود في الأفعال في بعض المواضع ، نمو : (لا تأكل السمك وتشرب اللبن)" (15).

نعتقد أن النحاة البصريين أقرب إلى الصواب ، ذلك أن الإسم داخل الجملة أشد حاجة إلى الإعراب من الفعل الذي يمتد كثيرا في تمديده على الصيغة وعلى أشياء أخرى ، نمو اللواصق والعوامل اللفظية. وقد عبر ابن يعيش عن هذه الفكرة بوضوح : " الإعراب في الإسم إنما كان للفصل بين المعاني ، فكل واحد من أنواعه أمانة على معنى ، فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الإضافة ، وليس في الأفعال كذلك ، وإنما يدخل فيها لضرب من الاستحسان ومضارعة الإسم ، ولم يدل الرفع فيها على معنى الفاعلية ولا النصب على معنى المفعولية كما كان في الأسماء " (16).

وإذا كان لابد أن يكون للأفعال إعراب ، فإن إعرابها لابد أن يختلف عن إعراب الأسماء داخل الجملة. وسنعود إلى هذه المسألة في فقرة آتية (= الإعراب والعاملية).

أما المحمولات الإسمية أو الشبيهة بالإسمية فنعالها معاملة خاصة يفرضها شكلها ووظيفتها.

4. بعد أن حددنا مفهوم الإعراب وطبيعته ، نوضح الآن الأدوار التي يلعبها الإعراب بصفته أداة لسانية واصفة ومفسرة. يرى النحو العربي أن الإعراب وضع في الأصل ليلعب أدوارا مختلفة ومتكاملة. لتأمل الأفكار التالية:

. الإعراب دليل والمعرب مدلول عليه (17).

. الإعراب هو الاختلاف (18).

. الإعراب إبانة المعاني المختلفة (19).

. الإعراب علم للمعاني (20).

. الأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني (21).

هذه الأفكار المقتبسة من كتب النحو العربي متكاملة الأهداف : فالإعراب علم للمعاني (= الوظائف) ، وهذا يعني أن لكل وظيفة علما. وينتج عن هذا أن الإعراب وضع لإبانة المعاني (= الوظائف) والتمييز بينها. وبعبارة أبسط : يمكن أن نقول إن الإعراب وسيلة لتحديد وظائف مكونات الجملة ودليل عليها ولها .

وقد حدد الجرجاني أهمية الإعراب بطريقة واضحة ومقنعة. يقول: " إذ قد علم أن الألفاظ مخلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كاملة فيها حتى يكون (الإعراب) هو المستخرج لها، وأنه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه، والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه" (22). ويحدد السيوطي دور الإعراب في تحديد الأساليب والمقامات كالتالي: "أما الإعراب فبه نميز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين (23).

وقد حددت بعض اللسانيات هذه الأدوار بطرق مختلفة. لتأمل بعض الأفكار الواردة في أعمال المتوكل :

. تسند الحالات الإعرابية الرفعُ والحالات الإعرابية النصبُ والحالات الإعرابية الجرُ إلى المكونات بمقتضى وظائفها الدلالية أو التركيبية أو التداولية (24).

. يأخذ المكون حالته الإعرابية على أساس دوره الدلالي أو وظيفته التركيبية أو وظيفته التداولية (25).

ويرى الفهري أن التطابق الإعرابي ينتج عن التطابق الوظيفي (26). وهذه فكرة توضح أن لكل وظيفة إعراب ايحدها وأن كل إعراب يحدد وظيفة ، وذلك بوسم آخر المكون الذي تنسب إليه هذه الوظيفة.

وعندما ينتقل النحاة العرب إلى التطبيق فإنهم يلاحظون أن إعراب العمدة يختلف عن إعراب الفضلات. ونراهم يميلون إلى اعتبار الرفع علما للعمدة وإلى اعتبار النصب علما للفضلات. ويعتبر عمدة ، في رأيهم ، كل من الفاعل والمبتدأ. ولكنهم يصطدمون بحقيقة وجود عمدة تحمل علم النصب وفضلات تحمل علم الرفع. وقد تنبه بعضهم إلى ذلك فرأى أن الصواب هو أن يقال: الأصل هو أن يكون الرفع للعمدة والنصب للفضلات (27). ونرى أن الرأي الأكثر صوابا هو أن نستغني عن مصطلحي عمدة وفضلة، نظرا إلى عدم دقتهما، وأن تستعمل المصطلحات الواضحة نحو: متعلق ، موضوع ، مسند إليه. وتبقى ملاحظاتهم الأخرى مقبولة: الرفع علم للفاعلية (28)، ويدخل ضمن ذلك فاعل (كان) وأخواتها وما يسمى بالنائب عن الفاعل ، وعلم للمبتدأ، أي علم للمسند إليه. هذه هي القاعدة العامة. وقد يخفض المسند إليه إلى قاعدة خاصة فيصمب النصب علما له، وأحسن نموذج للدلالة على ذلك المسند إليه المتأثر بعامل لفظي (إن ، مثلا)، وهذا هو ما يسمى في النحو منصوبا بالناسخ (29). أما النصب فهو في الأصل علم للمفعولية (30) بمعناه

الواسم والضييق (نقصد بالمعنى الضيق المفعول به المنصوب وبالمعنى الواسم المفاعيل الأخرى).

أما الممولات الإسمية فيكون علمها الرفع، وهذه هي الحالة الأصلية. أما إذا تأثرت الجملة بمؤثر لفظي، فإن الممول الإسمي قد يغير علمه، حيث يصير هذا العلم نصباً، إذا احتفظ موضوعه بعلمه، ويحتفظ بعلمه إذا غير موضوعه علمه. ذلك ما تمثله جملتا (كان) و(إن):

1. زيد مريض

2. كان زيد مريضاً

3. إن زيدا مريض

ويعتبر الجر علماً للإضافة. وهذا هو المصطلح الذي يستعمله النحاة (31). وينطبق هذا الإعراب بصفة عامة على المفعول الذي يتعدى إليه الفعل بواسطة حرف جر والذي يستحق أن يسمى مفعولاً مجروراً، وينطبق بصفة خاصة على ما يسمى في النحو بالمضاف إليه.

يمكن أن نستنتج القواعد الإعرابية العامة المتكئة في مكونات الجملة كالتالي:

. لا يميز النحو العربي بين إعراب الوظائف التركيبية وإعراب الوظائف الدلالية.

. الرفع علم دائم للفاعل وما يشبهه وللمبتدأ أيضاً.

. النصب علم دائم للمفاعيل.

. قد يكون دور الرفع والنصب خلافاً فقط، حيث يبقى الخبر، مثلاً، خبراً، سواء

رفع أو نصب. وهذه ميزة تتميز بها الممولات الإسمية أو الشبيهة بالإسمية.

. الجر علم دائم للمفعول المجرور.

. علم بعض ملحقات الممول، كالمال، هو النصب.

. علم الملحقات الأخرى، كالتمييز، هو النصب أو الجر، ولا غرابة في ذلك، إذ

الجر أخ النصب (32).

5. ويبقى الدور الأساسي المنوط بالإعراب هو التمييز بين وظائف مكونات

مختلفة تأتلف منها الجملة. لكن الإعراب وحده لا يستطعم أن يقوم بهذا الدور:

يجب أن تتضافر جهوده وجهود قواعد الترتيب أو قواعد الموقعة في تحديد مختلف

الوظائف، يجب أن يلاحظ الموقم الأصلي للمكون وشكله الإعرابي لكي تتمدد

الوظيفة، فالفاعل، مثلاً، يقع بعد الفعل ويكون مرفوعاً، وعندما لا يتحقق الوسم

الإعرابي تقوم الموقعة بتحديد وظيفة المكون. وعندما ينتقل المكون إلى موقع غير موقعه الأصلي يقوم الوسم الإعرابي بمهمة التحديد. لذلك يعتبر الإعراب أداة لسانية مساعدة على التحديد. وهذا هو السبب الذي دعا بعض النحاة إلى التشبث بالفكرة التي تفيد أن الإعراب عرض تابع للكلام (33). ويرى ابن جني أنه إذا تعارض المعنى والإعراب وجب التمسك بالمعنى وتصحيح الإعراب (34). وهذا يدل على أن الأسبقية للمعنى وأن الإعراب في خدمته. ولاشك أنهم يقصدون الإعراب المحقق. أما الإعراب النظري فدائم الوجود. وقد لاحظ بعض النحاة أن الحركة الإعرابية قد تزول بالوقف مثلا، ويبقى الحكم الإعرابي قائما (35).

لا تتناقض النتائج التي توصلت إليها بعض اللسانيات في هذا الموضوع مع معطيات النحو العربي القديم، فهذه اللسانيات تلاحظ أن كل وظيفة توسم إعرابيا. لتأمل بعض أفكار الفهري:

- يوسم الموضع (= البؤرة) المنتقل من موقع المفعول بسمة إعرابية توافق الوظيفة التي يشغلها قبل النقل، لا السمة الإعرابية التي يمكن أن يأخذها في مكان الموضع (36).

. يأخذ المبتدأ إعراب التجرد، وهو الرفع، وعندما يوجد عامل بنيوي، فإنه يتلقى الإعراب من هذا العامل (37)، وهو هنا يقصد المثالين التاليين:

أ . زيد مريض

ب . إن زيدا مريض

ولنتأمل بعض أفكار المتوكل:

. تسند إلى كل من المبتدأ والذيل حالة الرفع (38).

. يأخذ المكون المسند إليه وظيفة الفاعل الحالة الإعرابية الرفع (39).

. قد يرد الفاعل حاملا لعلامة إعرابية لا تطابق حالته الإعرابية المجردة،

وهو هنا يقصد الفاعل الذي تؤثر فيه (إن) أو ما شابهها (39).

- يأخذ المكون المفعول الحالة الإعرابية النصب بمقتضى وظيفته التركيبية ذاتها، أيا كان موقعه (40).

ويرى المتوكل أن الوظيفة التركيبية "تعجب" إعرابيا الوظيفة الدلالية التي "تعجب" بدورها الوظيفة التداولية (41). يهدف المتوكل من وراء هذه الملاحظة إلى توضيح سلمية إسناد الإعراب وإلى تأكيد دور الإعراب في تحديد الوظائف وأسبقية الوظيفة التركيبية في طلب الوسم الإعرابي.

إعرابا وعلى تسمية الموجب لتغيير الحركات عاملا (42). هذا التحديد بسيط ، لكنه مفيد واف بالغرض ، فقد استطاع أن يبين لنا أن الإعراب مرتبط بالعمل وأن هذا الأخير هو الذي يجلب الأول ويمدده (43).

ويقسم النحاة العامل إلى لفظي ومعنوي ، وهذا التقسيم صالح للإعراب ، فقد رأينا أنه ينقسم ، هو أيضا ، إلى لفظي ومعنوي ، وهذا التطابق في التقسيم دليل على ارتباطهما إلى درجة الذوبان. ورغم ذلك يبقى كل من الإعراب والعمل محتفظا بما يميزه.

يرى النحاة ان العمل اللفظي من اختصاص الأفعال وبعض الحروف ، ولكن الفعل يبقى أقوى العوامل الجالبة للإعراب لأنه يعمل مطلقا (44). أما العمل المعنوي فيقوم به ، في نظرهم ، عامل مفترض ، أو ما يمكن أن نسميه بالعامل المجرد. يرى النحاة البصريون أن العمل المعنوي خاص بالمبتدأ المسند إليه ، ويضيفون إليه بعض أشكال الفعل المضارع باعتبارها مرفوعة في الأصل ، فإذا دخل عليها مؤثر ، خرجت عن أصلها وتأثرت .

ويضع النحاة قواعد عامة تضبط العوامل اللفظية : رتبة العامل أن يكون قبل المعمول ، وهكذا يجب ، مثلا ، أن يقدم الفعل على فاعله ، لأن الأول عامل في الثاني (45).

لا ينبغي أن يفهم أننا نتبنى كل طروحات النحاة فيما يتعلق بالعملية ، فمبدؤنا يرفض الأفكار النحوية التي تختصر النحو في العملية ويرفض الأفكار التي تلغي العملية من كل تفسير (وهنا أشير إلى ابن مضاء القرطبي من النحاة القدماء من خلال كتابه " الرد على النحاة " ، وإلى تمام حسان من المحدثين من خلال كتابه " اللغة العربية : معناها ومبناها ، ص 158 على الخصوص).

ونعثر في التراث اللغوي العربي على إشارات تربط بين العمل والتعلق ، فقد لاحظ ابن يعيش أن الفعل عامل في الفاعل والمفعول ، لأنهما متعلقان به ولأنه مقتض لهما (46). تسمح لنا هذه الإشارة بأن نربط بين الإعراب والعمل والتعلق برابط متين: الإعراب أثر والعمل محدد له وضابط والتعلق ضامن لهما.

وقد لاحظ الفهري أن شومسكي ، في بعض أعماله ، يعتبر الفعل والحروف الأدوات والصرفاء ، الخ مسندات إعراب (47). لننأمل كيف يتم الانتقال من

الجملة (أ) إلى الجملة (ب) :

أ . الرجل جاء

ب . إن الرجل جاء

عندما ننتقل من (أ) إلى (ب) فإننا نعتمد على الإعرابين المجرد والمحقق، ففي (أ) وقع العنصر "الرجل" مبتدأ فاستمق بذلك أن يحمل إعراب الرفع، وهو إعراب تجرد (48). وفي (ب) تلقى العنصر "الرجل" الإعراب من (إن)، وهو عامل لفظي في اصطلاح النحو العربي، ويسميه الفهري عاملاً بنيوياً (48).

نلاحظ أن هذا النموذج استطاع أن يبين لنا كيف يرتبط العمل بالإعراب ليقوما بدور تحديد وظائف مكونات الجملة.

ونعود إلى مسألة إعراب الأفعال التي أشرنا في موضع سابق. عندما نتبعم أشكال الفعل العربي في سياقاتها المختلفة، فإننا نكتشف بسهولة أنه يصعب الحديث عن إعراب هذا الفعل، ذلك أن الأشكال التي يرد فيها الفعل متعددة ومتنوعة. لتأمل الأشكال التالية:

. يفرجون ، تفرجان ، أخرجوا ، خرجا ، الخ.

عندما يقول ابن يعيش: "أصل الأفعال أن تكون ساكنة الآخر، وذلك من قبل أن العلة التي من أجلها وجب إعراب الأسماء غير موجودة فيها، لأن العلة الموجبة لإعراب الأسماء الفصل بين فاعلها ومفعولها، وليس ذلك في الأفعال" (49)، فإنه في الحقيقة يكون قد حمل جزءاً مهماً من المشكل المطروح، ذلك أن الإعراب الحقيقي للأفعال يجب أن يهتم جذر الفعل وحده، وفي هذه الحالة تكون كل الأفعال منتهية في الأصل بساكن، أي بصامت. وعندما تتصل العلامات الضميرية بهذا الساكن الصامت، فإنها تغيره. ذلك ما توضحه الأشكال الممثل بها سابقاً، والأشكال الأخرى التالية:

. خرجت ، خرجتا ، أخرجي ، الخ.

وتنطبق هذه الملاحظة أيضاً على الأشكال التالية:

. أخرج ، نخرج ، يخرج.

نلاحظ أن العلامة الضميرية في الأشكال الأخيرة ظهرت على شكل ضمة قصيرة ولها علاقة بما يسمى بالضمير المستتر. وقد تتصل العلامة الضميرية بهذا الجذر دون أن تغير آخر الساكن:

. خرجت ، خرجنا ، خرجتما ، خرجن .

نستنتج أن الإعراب الذي يعزوه النحاة إلى المركب الفعلي المكون من اللواحق ذو طبيعة وصفية وغرض تعليمي. وتنطبق هذه الملاحظة كذلك على ما يسمونه ببناء الأفعال. ذلك ما توضحه عباراتهم المشهورة: مرفوع بثبوت النون، مبني

على الفتح ، منصوب ب (لن) ، مجزوم ب (لم) ، الخ . لا يمكن إنكار الأهمية التعليمية لهذه المنهجية (50) بالرغم من تناقض هذه الأخيرة مع منهجية التفسير اللساني الدقيق . كيفما كان الحال فإن الإعراب الوظيفي وضع في الأصل للأسماء . أما إعراب الأفعال فهو وسيلة و صفة محضة للأفعال ، والدليل على ذلك أن لكل حالة فعلية إعرابا : حالات الفعل المضارع وحالات الفعل الآتي على صيغة الفعل الماضي وحالات الفعل الآتي على صيغة فعل الأمر وحالات الفعل المتأثر بجازم أو بناصب .

الهوامش

* نص هذا البحث هو في الأصل عرض شاركت به في ندوة " الإعراب " التي نظمتها كلية الآداب بفاس سايس أيام : 1، 2، 3 دجنبر 1994 .

1. السيوطي ، الهمع ، ج 1 ، ص 14
- 2- لا بد من وصف الحركة بأنها إعرابية حتى يتحدد تخصصها .
3. شرح المفصل ، ج 1 ، ص 51 .
4. انظر رأي السيوطي في " الهمع " ، ج 1 ، ص 15 .
5. نفسه ، ج 1 ، ص 20 .
6. شرح الكافية ، ج 1 ، ص 259 .
7. يرى بعض النحاة أن الإعراب المحلي خاص بالإسم المبني .
8. من قضايا الرابط ، ص 106 .
9. الوظائف التداولية ، ص 46 و ص 128 . وانظر أيضا : من البنية العملية إلى البنية المكونية ، ص 8
10. الجملة المركبة ، ص 112 .
11. الوظائف التداولية ، ص 127 - 128 .
12. السيوطي ، الهمع ، ج 1 ، ص 22 .
13. انظر : La Nouvelle syntaxe ، ص 81 و 221 و 225 .
14. المعجم العربي ، ص 49 .
15. السيوطي ، ج 1 ، ص 15 .
16. شرح المفصل ، ج 7 ، ص 11 .
17. نفسه ، ج 1 ، ص 51 .
18. الأستراباذي ، شرح الكافية ، ج 1 ، ص 24 .
19. انظر : ابن يعيش في " شرح المفصل " ، ج 1 ، ص 78 و السيوطي في " الهمع " ، ج 1 ، ص 14 .

20. السيوطي ، الأشباه والنظائر ، ج 1 ، ص 191 .
21. نفسه ، المهم ، ج 1 ، ص 93
22. دلائل الإعجاز ، ص 23 - 24 ،
23. المزهري ، ج 1 ، ص 329 .
24. الوظائف التداولية ، ص 47 .
25. نفسه ، ص 128 .
26. اللسانيات واللغة العربية ، ج 2 ، ص 100 .
27. الأستراباذي ، شرم الكافية في النحو ، ج 1 ، ص 113 .
28. ابن جنبي ، الخصائص ، ج 1 ، ص 184 - 185 .
29. السيوطي ، المهم ، ج 1 ، ص 93 .
30. ابن جنبي ، الخصائص ، ج 1 ، ص 184 ، 185 ، 197 - 198 .
31. السيوطي ، المهم ، ج 1 ، ص 15 ، ج 2 ، ص 19 .
31. نفسه ، الأشباه والنظائر ، ج 2 ، ص 37 .
33. نفسه ، ج 1 ، ص 90 ، وانظر له أيضا : المهم ، ج 1 ، ص 14 - 15 .
34. الخصائص ، ج 3 ، ص 255 .
35. السيوطي ، المهم ، ج 1 ، ص 14 .
36. اللسانيات واللغة العربية ، ج 2 ، ص 99 .
37. البناء الموازي ، ص 68 .
38. الوظائف التداولية ، ص 128 و 157 .
39. اللسانيات الوظيفية ، ص 202 .
40. نفسه ، ص 206 .
41. من البنية العملية إلى البنية المكونية ، ص 35 .
42. المقدمة ، ص 604 . وانظر أيضا : الحلواني ، أصول النحو العربي ، ص 131 .
43. السيوطي ، المهم ، ج 1 ، ص 14 .
44. نفسه ، الأشباه والنظائر ، ج 2 ، ص 249 .
45. ابن يعيش ، شرم المفصل ، ج 1 ، ص 74 .
46. نفسه ، ج 1 ، ص 75 ، ج 6 ، ص 62 .
47. البناء الموازي ، ص 27 .
48. نفسه ، ص 68 .
49. شرم المفصل ، ج 7 ، ص 4 .
50. انظر التفاصيل في " شرم المفصل " لابن يعيش ، ج 7 ، ص 2-62 .

المصادر والمراجع

1. العربية

- . الأسترابادي ، رضي الدين
شرح الكافية في النحو لابن الحاجب ، دار الكتب العلمية ، 1979 ، بيروت .
. ابن جنبي ، أبو الفتح عثمان
الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت ،
الطبعة الثانية .
. ابن يعيش ، أبو البقاء
شرح المفصل للزمخشري ، دار الكتاب ، بيروت .
. تمام حسان
اللغة العربية : معناها ومبناها ، دار الثقافة ، البيضاء .
- . الجرجاني ، عبد القاهر
دلائل الإعجاز ، تحقيق : محمد رشيد رضى ، دار المعرفة ، بيروت ، 1978 .
. السيوطي ، جلال الدين
جمع الهوامع في شرح جمع الجوامع في علم العربية ، تصحيح :
بدر الدين النعساني ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت .
. السيوطي ، جلال الدين
المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، شرح وتعليق : أحمد جاد المولى والمجموعة ،
دار الفكر ، بيروت .
. السيوطي ، جلال الدين
الأشباه والنظائر في النحو ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
. الفهري ، عبد القادر الفاسي
اللسانيات واللغة العربية : نماذج تركيبية ودلالية ،
دار توبقال ، البيضاء ، الطبعة الأولى ، 1985
. الفهري ، عبد القادر الفاسي
المعجم العربي : نماذج تحليلية جديدة ، دار توبقال للنشر ،
الطبعة الأولى ، 1986 .
. الفهري ، عبد القادر الفاسي
البناء الموازي ، دار توبقال للنشر ، البيضاء ، ط 1 ، 1990 .
. المتوكل ، أحمد
الوظائف التداولية في اللغة العربية ، دار الثقافة ،
الطبعة الأولى ، 1985 ، البيضاء .

- . المتوكل ، أحمد
من قضايا الرابط في اللغة العربية ، منشورات عكاظ ، 1986 .
. المتوكل ، أحمد
من البنية العملية إلى البنية المكونية ، دار الثقافة ، الطبعة الأولى ، 1987
. المتوكل ، أحمد
الجملة المركبة في اللغة العربية ، منشورات عكاظ ، ط 1 ، 1988 ، الرباط .
. المتوكل ، أحمد
اللسانيات الوظيفية ، منشورات عكاظ ، 1988 ، الرباط .

2. الأجنبية

- N.Chomsky , La Nouvelle syntaxe , tr.fr : Lélia Picabia ,
Seuil , Paris , 1987.

المجاز

مقاربة دلالية تركيبية*

0. سحاول أن أبرز في هذا المبحث أن دراسة المجاز ما زالت في بدايتها بالرغم من تراكم معلومات تهم هذا الموضوع. وسوف نرى أن التعريفات والتقسيمات المتعلقة بالمجاز قابلة للمراجعة وأن التراث البياني العربي يتوفر على إشارات مهمة ولكنها متفرقة في مختلف كتب البلاغة العربية وأن الدراسات اللسانية الحديثة تلتقي مع مضامين هذه الإشارات التراثية. وهنا لابد من الإشارة إلى أنه لا توجد، حسب علمي، ولحد اليوم، نظرية لسانية حديثة تختص بدراسة المجاز، بل إن بعض النظريات اللسانية صرحت بعجزها عن دراسة المجاز (النحو التوليدي، مثلا). وعلى هذا الأساس فإن مقاربتنا هنا للمجاز ستستفيد من كل دراسة تستطيع أن تقدم البحث في مجال المجاز، سواء كانت هذه الدراسة قديمة أو حديثة. وستكون هذه المقاربة دلالية تركيبية باعتبار أنه لا يوجد مجاز خارج إطار تركيبية ولا يوجد إطار تركيبية بدون مضمون دلالي.

1. عندما يريد البلاغيون تعريف المجاز فإنهم يجدون أنفسهم مجبرين على تعريفه عن طريق تعريف الحقيقة. وقد صار من المسلمات عندهم أن لكل مجاز حقيقة. يقول الجرجاني: "المجاز في مقابلة الحقيقة.. (1)". غير أن هذه المسألة تحتاج إلى نقاش، فعلى المستوى النظري يمكن أن نقبل هذه الفرضية، لكن ليس ضروريا على مستوى الواقع اللغوي أن نعثر لكل مجاز على حقيقة تقابله. يرفض Searle الفرضية التي توجب أن يكون لكل مجاز حقيقة. يقول: "ليس صحيحا أنه ينبغي لكل استعمال استعماري أن يكون مرهونا بورود حرفي للعبارة الأخرى" (2).

2. لكن ما الحقيقة وما المجاز؟ يقول الجرجاني: "كل كلمة أريد بها ما وقعت له في وضع واضح... فهي حقيقة" (3). ويقول: "...كل كلمة أريد بها غير ما وضعت له في وضع واضعها، لملاحظة بين الثاني والأول، فهو مجاز" (4). ويقول

السكاكي: " (الحقيقة) هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من غير تأويل في الوضع، كاستعمال الأسد في الهيكل المخصوص (..). وأما المجاز فهو الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق... " (5). ويتبنى القزويني نفس التعريف (6).

3. لن نلتفت إلى هذه التعريفات التي تعزو المجاز إلى الكلمة المفردة. ما يهمنا هو وعي البيانين بضرورة عزو المجازية إلى الجملة. يقول الجرجاني: "لامجاز في دلالة اللفظ، وإنما المجاز في أمر خارج عنه" (7). يمكن أن نفهم من قوله: "في أمر خارج عنه" أنه يقصد الإسناد أو ائتلاف عناصر الجملة. ويقول أيضا: "وحده (=حد المجاز) أن كل جملة أخرجت الحكم المفاد بها عن موضوعه في العقل لضرب من التأويل فهي مجاز" (8). وستتضح هذه الفكرة أكثر في الفقرة 10.

وترى I.T.Mecz أن المجاز ليس موجودا في الوحدات المعجمية ولا في الإطارات التركيبية. إنه نتاج الترابط بين المكونات المعجمية والنحوية (9). وترى أن المعنى المجازي ليس دلالة منحرفة ملازمة لكلمة في استعمال خطابي، إنه دلالة علائقية تتولد عن عمليات تلفية منتظمة، نجد أثرها في المستوى التركيبي والمرجعي الملفوظ (10). وتنقل هذه الباحثة عن Du.Marsais قوله: "لا تكتسب الكلمات معناها الاستعماري (=المجازي) إلا عن طريق ائتلاف جديد فيما بينها" (10). ويرى Searle أن أبسط شكل يمكن التعبير بواسطته عن المجاز هو الشكل المكون من مسند إليه ومسند (11).

نفهم من هذه النصوص أن المجاز لا يتحقق إلا داخل إسناد أو ائتلاف. وعلى هذا الأساس نقترح أن يكون تعريف الحقيقة والمجاز على الشكل التالي: "كل ملفوظ (Enoncé) أريد به ما وضع له في وضع واضح فهو حقيقة، وكل ملفوظ أريد به غير ما وضع له في وضع واضح، لملاحظة بين الثاني والأول، فهو مجاز". وقد استعملنا مصطلح "ملفوظ" لأنه يشمل الجملة وما فوق الجملة.

4. ويوجد باحثون قدماء ومحدثون ينكرون وجود المجاز. ورد في "المزهر" مايلي: "لامجاز في لغة العرب بحجة أن العرب نطقت بالحقيقة والمجاز على وجه واحد، فجعل هذا حقيقة وهذا مجازا ضرب من التكميم" (12). ويرى لطفني عبد البديع متبنيا رأي (كروتشه) أنه "إذا كان اللفظ الحقيقي غير معبر في بعض الأحيان...، فهذا يعني أن المجاز هو نفسه اللفظ الحقيقي... " (13). أما ابن جني فيرى عكس ذلك. يقول: "إن أكثر اللغة، مع تأمله، مجاز لا حقيقة" (14).

5. لقد ذكرنا كل هذه النصوص ، على اختلاف مصادرها وأزمنة صدورها ،
لنوكد مدى صعوبة الحسم في مشكل الحقيقة والمجاز. لكننا ، تسهيلا
لمهمة البحث ، نفترض أن التمييز النظري بين الحقيقة والمجاز موجود وأن
وسائل تحديد مجاليهما مختلفة.

6. يبقى مشكل تحديد أنواع المجاز مطروها ، فالبلاغيون العرب يقسمون
المجاز إلى مجاز استعارة ومجاز مرسل ، يقول القزويني : " والمجاز ضربان :
مرسل واستعارة ، لأن العلاقة المصححة إن كانت تشبيهية معناه بما هو موضوع
له ، فهو استعارة ، وإلا فهو مرسل " (15). حاصل ما في الأمر هو أن المجاز إذا قبل أن
يفضخ لعلاقة التشبيهية فهو استعارة ، وإذا لم يقبل ذلك فهو مجاز مرسل .

7. لكن السؤال المطروح هو : هل يسهل دائما إرجاع الاستعارة إلى
تشبيهه مناسب ؟ تكون محاولة الإرجاع عملية تعسفية في بعض الأحيان .
وتكمن صعوبة هذا الإرجاع في كون الاستعارة عبارة عن ائتلاف عناصر محددة
ائتلافا خاصا وفي كون التشبيه يقتضي إحضار عناصر التشبيه ، ويصعب تصور
كيفية إقحام هذه العناصر في بناء مكتمل مؤتلف ، فإذا كان من السهل أن
نفضخ استعارة من النوع التالي :

. رأيت أسدا

إلى هذه العملية ، حيث نحصل ، مثلا ، على التشبيه التالي :

. رأيت رجلا كالأسد في الشجاعة

فإنه يصعب إجراء عملية مماثلة على الجملة التالية :

. نزعنا من تفكيره أن يكون زيد خائنا

8. ويعتبر المموران الاستبدالي والمركبي من أهم الروائز التي
تستعمل في تحديد المجاز . إذا اعتمدنا على المحور الاستبدالي ، فإن الجملة
التالية :

. غرست في قلب زيد أنك ظريف

تعامل كالتالي :

. المعنى المجازي : غرست في قلب زيد أنك ظريف

. المعنى الحقيقي : غرست في البستان أشجارا

نلاحظ أن المقطع : " في قلب زيد " يستبدل بالمقطع : " في البستان " ، وأن
المقطع : " أنك ظريف " يستبدل بالمقطع : " أشجارا " . أما المقطع :
" غرست " فلم يتغير ، فكأننا بهذا الإجراء نوضح أن " قلب زيد " يشبه مكان
الغرس ، وهو " البستان " ، وأن عبارة : " أنك ظريف " تعبر عن شيء يشبه شيئا
يغرس ، وهو : " أشجارا " .

وإذا اعتمدنا على المحور المركبي فإننا سنصل إلى أشكال من النوع التالي :

. غرست في قلب زيد أنك ظريف كما غرست في البستان أشجارا .
تتجلى قيمة هذه العملية في كونها تمثل رائزا قد يستعمله الباحث للتأكد من وجود علاقة تشبيه أو من عدم وجودها .

9 . نلاحظ أن المحور المركبي أهم من المحور الاستبدالي في تحديد المجاز ، ذلك أن المحور الاستبدالي لا يكتسب قيمته إلا بعد أن يكون الائتلاف بين العناصر قد تم . وقد كان للجرجاني إحساس بذلك ، فقد توصل إلى أنه لا يمكن تفتيت الجملة المجازية . يقول عن المثل العربي المشهور : " الآن أخذ القوس باريها " : لا يجوز أن يقول : القوس مستعار للخلافة على حد استعارة النور والشمس ، لأجل أنه لا يتصور أن يخرج للخلافة شبه من القوس على الانفراد ، وأن يقال : هي قوس ، كما يقال : هي نور ، وإنما الشبه مؤلف بحال الخلافة مع القائم بها ومن حال القوس مع باريها " (16) . واضح ، إذن ، أن الجرجاني يرى أنه من الضروري اعتبار المجاز نتاج ائتلاف عناصر الجملة المجازية . ذلك ما يمكن أن نلاحظه بسهولة في الجملة التالية :

. محوت من ذاكرة زيد أن تكون فعلت ذلك

إن المجاز في هذه الجملة ناجم عن ائتلاف العناصر المكونة لها .

10 . يبقى أن نتحدث عن جهات المجاز . عندما يقول الجرجاني : " ومما تجب مراعاته أن الفعل يكون استعارة مرة من جهة فاعله الذي رفع به .. ويكون أخرى استعارة من جهة مفعوله .. " (17) ، فإنه يعترف بأن جهات المجاز يحددها ائتلاف الفعل بالفاعل أو الفعل بالمفعول . وعندما يعزو الاستعارة (= المجاز) إلى الفعل ، فإنه يقصد الجملة التي يقودها هذا الفعل ، باعتبارها العنصر الرئيس (= القطب = المحور) الذي تعتمد عليه باقي العناصر المكونة للجملة .

وقد لاحظت I.T.Mecz من جهتها أنه : " عندما يتعلق الأمر بمحور (= قطب فعلي = Pivot verbal) ، فإن الفعل يدخل في علاقة مجازية مع فاعله من جهة ، ومع مفاعيله من جهة أخرى .. " (18) .

من الناحية النظرية يمكن أن نتصور جهات المجاز المحتملة كالتالي : فعل فاعل ؛ فعل مفعول أول ؛ فعل فاعل مفعول أول ؛ فعل مفعول ثان ؛ فعل فاعل مفعول أول مفعول ثان .

نلاحظ أن الفعل دائم الوجود وأن المجاز لا يتم في استقلال عنه ، كما نلاحظ أن هذه الإمكانيات نظرية ومجردة ، وبالتالي فإن تطبيقها على مستوى لغوي واقعي هو الذي يحدد بدقة الجهات المجازية المستعملة . لنأمل المثالين التاليين :

1 . رسم زيد في خيال عمر أن الأمر سهل

2 . رسمت الظروف في خيال زيد أن المغامرة ضرورية

لاتوجد علاقة مجازية بين الفعل وفاعله في الجملة الأولى ، لأن إسناد الفعل الرئيس إلى فاعله لا يعبر عن معنى مجازي . لكن ائتلاف هذا الفعل بالمفعول الأول وبالمفعول الثاني ينتج مجازا ، ذلك أن الحقيقة تقتضي أن يرسم شيء محسوس في مكان قابل لذلك . وفي هذه الجملة نلاحظ أن المرسوم (=المفعول الأول) عبارة عن فكرة ، وأن المرسوم فيه (=المفعول الثاني) هو الخيال . نستنتج أن المجاز تحقق هنا من ائتلاف الفعل بمفعوله الأول ومفعوله الثاني .

وفي الجملة الثانية نلاحظ وجود علاقة مجازية بين الفعل وفاعله وبين الفعل ومفعوله الأول وبين الفعل ومفعوله الثاني ، حيث أسند "الرسم" إلى "الظروف" و"وقم" الرسم "في" خيال زيد "وجاء" المرسوم "على شكل فكرة (=المغامرة ضرورية) ، فكانت بذلك هذه الجملة مجازية من ثلاث جهات .

11 . نستنتج ، بعد هذا العرض الموجز ، ما يلي :

لا يمكن البحث عن المجاز في اللفظة المفردة ،

يجب البحث عنه داخل ائتلاف من الائتلافات التي تمثلها الجهات المجازية التي حددنا ،

لدراسة المجاز يجب الاعتماد على تضافر المعايير التركيبية والدلالية .

الهوامش

* نص هذا المبحث هو في الأصل عرض شاركت به في يوم دراسي نظمته وحدة اللسانيات في شعبة اللغة العربية بكلية الآداب بمكناس يوم : 25 أكتوبر 1991 في موضوع : " اللسانيات العربية بين النظرية والتطبيق " ، ونشرته الكلية ضمن سلسلة الندوات : 4 . 1991 .

- 1 . الجرجاني ، أسرار البلاغة ، ص 153 .
- 2 . J.Searle - Sens et Expression - p 137 - 138
- 3 . الجرجاني ، أسرار البلاغة ، ص 396 .
- 4 . نفسه ، ص 398 .
- 5 . مفتاح العلوم ، ص 152 - 153 .
- 6 . الإيضاح ، ص 151 - 153 .
- 7 . أسرار البلاغة ، ص 456 .
- 8 . نفسه ، ص 430 .
- 9 . Irène Tamba Mecz - Le Sens figuré - p 31
- 10 . نفسه ، ص 188 .
- 11 . J.Searle - Sens et Expression - p 129
- 12 . السيوطي ، المزهر ، ج 1 ، ص 364 - 365 .
- 13 . التركيب اللغوي للأدب ، ص 86 - 87 .
- 14 . الفصائل ، ج 2 ، ص 447 .

15. الإيضاح ، ص 154 .
16. أسرار البلاغة ، ص 293 .
17. نفسه ، ص 61 .
18. Sens Figuré , p 107 .

المصادر والمراجع

1. العربية

- . ابن جني ، أبو الفتح عثمان
الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، الطبعة الثانية .
. الجرجاني ، عبد القاهر
أسرار البلاغة ، تحقيق: مصطفى المراغي ، مطبعة الاستقامة ، القاهرة .
. السكاكي ، أبو يعقوب
مفتاح العلوم ، دار الكتب العلمية، بيروت .
. السيوطي ، جلال الدين
المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، شرح وتعليق: أحمد جاد المولى والمجموعة ،
دار الفكر ، بيروت .
. القزويني ، الفطيب
الإيضاح في علوم البلاغة ، دار الجيل ، بيروت .
. لطفي عبد البديع
التركيب اللغوي للأدب ، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الأولى ، 1970 .

2. الأجنبية

- I.T.Mecz , Le Sens figuré , Puf , Linguistique nouvelle .
- J.Searle , Sens et Expression , Minuit , 1982 .

الإحصاء والتصنيف والمقبولية والابتداء إشكالات وحلول *

0 . في هذا المبحث سأحاول أن أثير بعض الإشكالات التي تفرض نفسها على الباحث اللساني الذي يعمل في إطار النحو التاليفي (La grammaire combinatoire)، وألخص هذه الإشكالات في التساؤلات التالية : كيف يصفي الباحث اللساني الجمل التي تمثل مادة بحثه ؟ كيف يصنفها ؟ ما هي المعايير التي يعتمد عليها في إحصائه وتصنيفه ؟ كيف يتعامل مع مشكلي المقبولية والمستوى اللساني ؟ كيف يعالج مشكل الابتداء الدلالي (= التوليد الدلالي = Néologie sémantique) ؟

وسأحاول أن أجيب عن هذه التساؤلات معتمدا في ذلك على الأدوات الواصفة والمفسرة التي يتوفر عليها النحو التاليفي ، الذي يسمى أيضا بـ : "المعجم . النحو" (Le lexique grammaire).

1 . في النحو التاليفي يطرح السؤال التالي نفسه بإلحاح : هل يمكن إحصاء الجمل الممكنة التي تدخل في إطار تركيبها معين ؟ إن عدد الجمل القابلة للإنجاز لانهاضي ، ولذلك فإن إحصاءها مستحيل . وعلى هذا الأساس فإن المل الوحيد والأمثل هو اللجوء إلى إحصاء العناصر القادرة على أن تكون محاور (أو أقطابا = Pivots) تتممور حولها باقي عناصر البنية . والأفعال هي العناصر التي تستحق أن تقوم بهذا الدور ذي الطبيعة التركيبية الدلالية المعجمية .

لكن إحصاء الأفعال ليس عملا هينا ، فالباحث اللساني مجبر على تتبع المداخل المعجمية للأفعال في أكثر من معجم ، ولا يخفى أن عدد هذه المداخل يعد بالآلاف . وهو مجبر أيضا على الاهتمام بالأفعال التي أهدمتها القواميس . أثناء هذا العمل يكون الباحث اللساني مطالباً بانتقاء الأفعال التي تدخل في الإطار التركيبي المحدد مسبقا ، ولا يتم هذا الانتقاء إلا عن طريق التجريب ، حيث يدخل الفعل في الإطار التركيبي الذي سيفضم للدراسة ، ثم يفضم لروائز تركيبية ودلالية محددة ، فإذا قبل الفعل الخضوع للقيود المحددة ، فإنه يدخل ضمن معجم تركيبية معين ، وإذا لم يقبل ذلك ، بحثنا له عن إطار تركيبية آخر مناسب . ينتج عن هذا العمل وضع معاجم تركيبية خاصة بالأفعال ، وهي بالضرورة معاجم لبنيات لسان معين .

2 - لكن تحقيق هذا العمل تعترضه صعوبات ، حيث إن مشكلي المقبولية والمستوى اللساني يبقيان مطروحين ، ففي مثل هذه الدراسات لا يعتمد الباحث اللساني على متون قديمة جاهزة ، فهو يضم أمثله بنفسه (الباحث يكون هنا مبدعا على غرار الشاعر أو الكاتب) ، لأن المتون الجاهزة لا تكفي لاحتواء القضايا التركيبية والدلالية الممكنة. وينتج عن إجراءات من هذا القبيل اختلاف مستعملي اللسان في قبول أو رفض جمل معينة. هذه الظاهرة قديمة ، فقد كان النقاد يختلفون في تقييم الصورة البيانية الواحدة . أما مشكل المستوى اللساني فيتمثل في كون الجمل التي توضع للتجريب لا تنتمي كلها إلى مستوى لساني معين ، فمنها ما ينتمي إلى التعابير القديمة ومنها ما ينتمي إلى التعابير الحديثة. لكن التحليل اللسانية الحديثة لا تعترف باختلاف مستويات اللسان .

3- يجرنا الحديث عن مشكلي المقبولية والمستوى اللساني إلى الحديث عن مشكل الابتداء الدلالي (= التوليد الدلالي = Néologie sémantique) (1) ، فقد تفرق جملة مجازية ، لا تنتمي إلى المجازات الجاهزة ، القواعد التوزيعية الجاهزة ، ففي أي إطار ندخلها ؟ لنأمل ، قبل الإجابة عن هذا السؤال ، الجملة التالية :

أ . عقت سياسة الوزير الجو الاقتصادي

تقبل هذه الجملة الدخول في الإطار التركيبي التالي : ف س 0 س 1 . وقد يقبل الفرق ذو الطبيعة التوزيعية ("عقم" فعل يتوزع في الأصل مع : س 0 = + إنسان ، س 1 = + جسم يقبل التحقيم) ، ولكن مستعمل اللغة العربية العادي لا يقبل بسهولة مضمون هذه الجملة ، وجمته هي أنها غريبة دلاليا . ولنعد إلى السؤال السابق . يمكن الإجابة عنه من وجهة النظر التالية: إن الاستعمال في هذه الجملة غير حقيقي ، فيجتمل ، بذلك ، أن يكون استعمالا مجازيا. وبما أن المقياس الذي يلتجأ إليه للتأكد من مجازية هذا الاستعمال هو إيجاد استعمال حقيقي يقابل ذلك الاستعمال المجازي ، فإن الجملة الحقيقية المقابلة للجملة (أ) قد تكون كالتالي :

ب . عقم (زيد ، الطبيب) (ثيابه ، الجرم)

لكن الجملة (أ) لا تنتمي إلى الجمل المجازية الجاهزة ، وبمعنى آخر فإنها تعبر عن مجاز غير مسجل في الكتب اللغوية التقليدية القديمة ، ولذلك يدخل المجاز الذي تعبر عنه في إطار المجازات المخترعة ، أي في إطار الابتداء (= التوليد) الدلالي . ويسمى كل مجاز مخترع ابتداء دلاليا بالنظر إلى حداثة النسبية وبمقارنته بالمجازات الجاهزة المحفوظة في ذاكرة مجتمع لساني معين .

وقد بقي مشكل قبول الاستعمالات الجديدة مطروحا إلى أن جاءت بعض الاتجاهات اللسانية (النمو التأليفي على الخصوص) فأكدت مشروعيتها وجودها واهتمت بتحديد القوانيين المتمكمة فيها.

4. وقد كان سوسير واعيا بضرورة الاهتمام بالفعل الفردي (= الكلام = Parole)، لأنه هو الذي يطور اللسان (2). لكن تصوره هذا يبقى عاما. أما شومسكي، فرغم اهتمامه الكبير بالاستعمالات العادية، فإنه كان واعيا بضرورة الاهتمام بالاستعمالات المجازية والمخترعة. يقول شومسكي: "إن الجمل التي تفرق القواعد الانتقائية تقبل أن تفسر في إطار مجازي" (3)، لكنه لم يقترح إطارا صالحا لتحقيق ذلك. وقد أكد Ruwet عجز النمو التوليدي عن تحقيق ذلك. يقول: "إن مشكل المجاز مشكل كبير أخفق النمو التوليدي لحد الآن في حله" (4).

ويرى M. Gross أن الاستعمالات المجازية معقدة، ولكن من السهل الكشف عنها، بما أن البنيات التركيبية للاستعمالات الحقيقية والمجازية المنبثقة عن نفس الفعل متساوية (5).. ويرى أيضا أن بعض الأفعال تستعمل استعمالا مجازيا، لكن درجات مقبوليتها تختلف من متكلم لآخر (6). ويقصد الاستعمالات المجازية التي يفتخرها المتكلم أو "يصنعها" الباحث اللساني، وبالتالي فهو يقصد ما يسمى بالابتداء (= التوليد) الدلالي، ذلك أن M. Gross لا يعترف بالمتون (Corpus) الجاهزة، وبعده هي أن المتن عاجز عن تقديم النماذج الكافية للدراسة وأن النصوص المتوفرة لا تستطيع أن تزود الباحث بالأمثلة التي يحتاج إليها (7). ويرى أن الاقتصار على دراسة النماذج الملاحظة في النصوص يؤدي إلى عرقلة تنظيم البحوث في الميدان التركيبي والدلالي (8).

5. إن الابتداء الدلالي، إذن، ظاهرة لسانية تقيم علاقات دلالية جديدة غير مألوفة، حيث يتم تغيير المدلولات وقواعد انتقاء العناصر (9). والسؤال المطروح هو: ما مصدر هذا التغيير الدلالي الذي يسمى ابتداء (توليدا) دلاليا؟ الفعل وحده؟ المركب الفعلي؟ إن الجملة كلها هي المسؤولة عن ذلك. ولكن توضيح ذلك يحتاج إلى مبحث آخر.

6. إن الفرق بين المجاز والابتداء الدلالي يتمثل في كون هذا الأخير يبدأ انطلاقا وجوده من الفرد المبدع أو المبتدع، وعندما تتبنى المجموعة اللسانية التي ينتمي إليها هذا المبدع نتاج إبداعه، يصبح هذا النتاج ملكا لها، فتخول له صفة مجاز، فالفرق، إذن، دياكروني. ليس معنى هذا أن الابتداء الدلالي لا يفضم لقوانيين، فهو يفضم لقوانيين تركيبية تتحكم في ائتلاف عناصر البنية ولقوانيين دلالية تتحكم في انتقاء مكونات الجملة (10).

إن المنهج اللساني مطالب، إذن، بأن يكيف وسائله على التنبؤ بكل ابتداء دلالي.

الهوامش

- * نص هذا المبحث هو في الأصل مقالة نشرتها في مجلة مكناسة ، منشورات كلية الآداب بمكناس ، عدد 4 . 5 ، سنة 1990-1991 .
- 1 - للمزيد من المعلومات عن الابتداء الدلالي انظر العدد 36 من مجلة Langages ، وخصوصاً مقالة: J. Bastuji ، تحت عنوان : Aspects de la néologie sémantique ، ص 6-19
 - 2 - كتابه : C.L.G ، ص 37 .
 - 3 - كتابه : Aspects de la théorie syntaxique ، ص 203 .
 - 4 - وردت الفكرة في المقالة : « Le lexique » المنشورة في المجلة : Langue française ، عدد 30 ، ص 27 ، لمؤلفتيهما : Marie-Noëlle و Simone Delesalle .
 - 5 - M.Gross ، كتابه : Méthodes en syntaxe ، ص 22 .
 - 6 - نفسه ، ص 24 .
 - 7 - نفسه ، ص 25 .
 - 8 - نفسه ، ص 20 .
 - 9 - J.Bastuji ، المقالة السابقة ، ص 12 .
 - 10 - نفسه ، ص 19 .

المراجع

- Bastuji , J : Aspects de la néologie sémantique, Revue: Langages , n° 36, Didier , Larousse , Paris, 1974 .
- Chomsky , N : Aspects de la théorie syntaxique , tr.fr: J.Claude Milner , Seuil , Paris , 1971 .
- De Saussure ,F : Cours de linguistique général , Payot, Paris , 1981.
- Gross , M : Méthodes en syntaxe , Hermann , Paris , 1975 .
- Marie-Noëlle et Simone Delesalle
Le lexique , entre la lexicologie et l'hypothèse lexicaliste, Revue : langue française , n° 30 , Larousse , Paris , 1976 .

معجم الأفعال التركيبي

تطور دراسة البنيات اللسانية*

0 - سنتبم في هذا المبحث التطورات التي عرفتها دراسة البنيات اللسانية قبل أن تقترح بعض النظريات اللسانية الحديثة (المعجم. النحو، مثلا) المبدأ الذي يفيد أن الفعل (أو ما يقوم مقامه) هو العنصر الذي يتمكم في باقي عناصر الجملة وينتقياها ويمدد خصائصها التركيبية والدلالية.

1 - معجم الأفعال في النحو العربي القديم

يمكن لمتتبم النحو والبلاغة العربيين أن يلاحظ ورود بعض الإشارات التي توحي بأن النحاة والبلاغيين العرب القدماء كانوا يحسون بأهمية الفعل في الجملة وقدرته على التحكم في باقي العناصر المكونة لها وبأهمية وجود معاجم تصنف الأفعال حسب قولها الدلالية والتركيبية. وتتمثل هذه الإشارات في استعمال مصطلحات من قبيل ما يلي: الفعل ومتعلقاته، الفعل ومملاته، أفعال السجايا، أفعال القلوب، أفعال المركبة، أفعال الطمع، أفعال الترجي، الخ. ورغم أهمية هذه الإشارات فإنها تبقى مجرد إشارات عابرة.

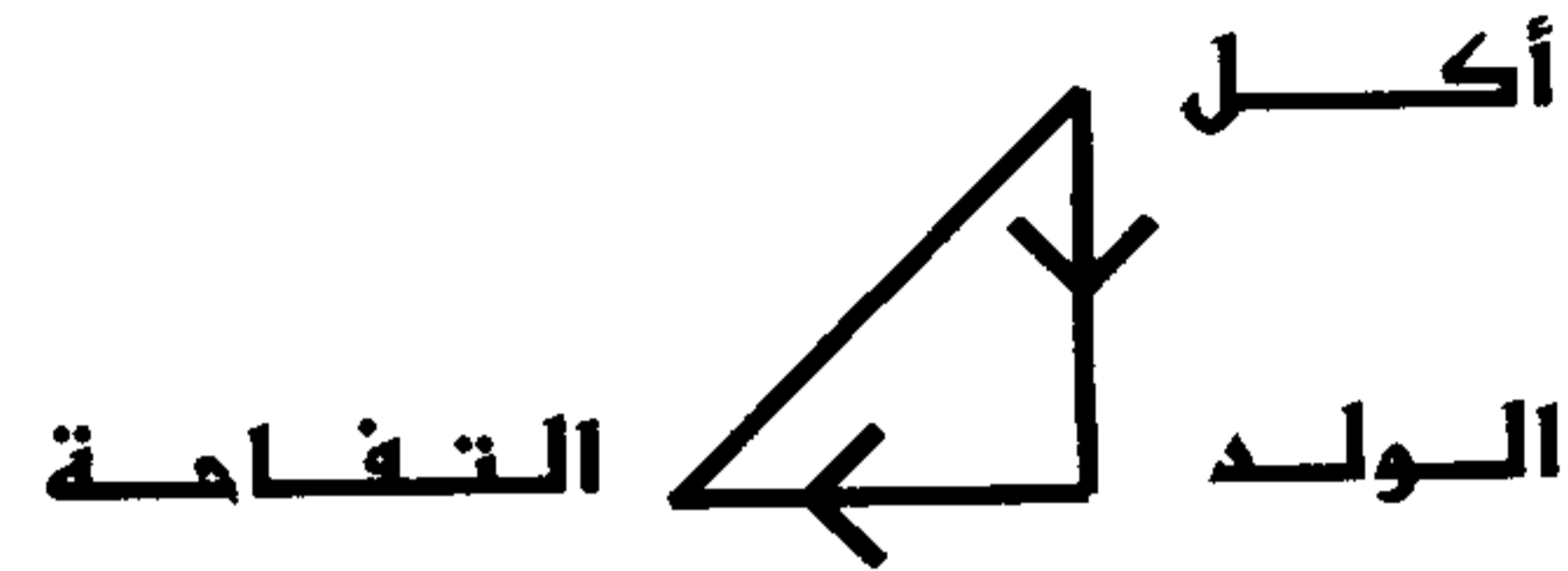
2 - معجم الأفعال في اللسانيات البنيوية

عندما يقول سوسير: "للمصول على العناصر المكونة للنظام بواسطة التحليل، ينبغي الانطلاق من النظام بصفته كلاً متعاضداً" (1)، فإنه، في الحقيقة، يضم البذرة الأولى للتصور البنيوي الذي سيرى أن بين عناصر البنية علاقات وتماسكاً وتعاضداً. وتجعل هذه الوضعية من البنية بناءً مستقلاً. وبالنظر إلى هذا المبدأ اللساني البنيوي العام، يمكن التسليم بتكافؤ عناصر البنية، بما أن كل عنصر منها يقوم بوظيفة معينة داخل البنية، وبذلك يكون الفعل عنصراً عادياً.

وقد تجرأ بعض اللسانيين البنيويين على تجاوز هذه القاعدة البنيوية .
وهكذا نجد طنبيير Tesniere يهتم بالفعل ويعتبره عنصرا فعالا داخل
البنية. ذلك ما يتضح من الرسم التمثيلي الذي يسميه طنبيير Stemma ، حيث
تمثل جملة من نحو:

. أكل زيد التفامة

كالتالي :



فالفعل "أكل" يتمكم في العنصرين الآخرين، الفاعل والمفعول، اللذين
اعتبرهما طنبيير متساويين، وفي هذه الحالة يمثل الفعل عقدة مركزية
في Stemma ، ويعتبر عاملا (Régissant). ويعتبر الفاعل والمفعول
معمولين (Subordonnés) (2). ليس معنى هذا أن طنبيير كان واعيا بضرورة وضع
معجم تركيبى للأفعال ، إنه كان يحس ، فقط ، بضرورة توزيع الأدوار بين
عناصر البنية، فكان يرى أن مجموعة علائقية لا تقبل إلا عاملا واحدا (3)، ويكون
الفعل هو هذا العامل المقبول ، عندما تكون الجملة فعلية.

ويعتبر بنفنيست Benveniste ، أيضا ، من اللسانيين الذين يرون أن
الفعل أهم عنصر في الجملة بحكم الوظيفة المخولة له. يقول : " يعرف الفعل
بأنه العنصر الضروري لتشكيل ملفوظ إثباتي منته " (4). ويقول في موضع
آخر وفي نفس السياق : " وظيفة الفعل مزدوجة : وظيفة علائقية ، يقوم
الفعل بمقتضاها بتنظيم العناصر ضمن بنية تامة... ، ووظيفة إثباتية
تقوم بتزويد الملفوظ بمسند من الواقع... " (4). ورغم ذلك فإن هذا
الاهتمام النسبي الموجه إلى الفعل لا يعني الاهتمام بمعجم الأفعال .

3 - معجم الأفعال في اللسانيات التوزيعية

يعترف التليل إلى المكونات المباشرة بمكونين رئيسيين يكونان
الجملة ، هما العبارة الإسمية (Expression Nominale) والعبارة الفعلية
(Expression Verbale) . يحتل المكون الأول موقع الفاعل (Acteur) ويحتل
المكون الثاني موقع الفعل أو الحدث (Action) (5). وعلى هذا الأساس فإن الفعل
والإسم يعاملان على قدم المساواة. وإلى جانب اعتماد التوزيعية التقليدية

على التحليل إلى المكونات المباشرة، تعتمد أيضا على التوزيع والتصنيف (6). ولذلك لم يكن باستطاعتها أن تميز بين جملتين متشابهتين شكلا ومختلفتين تركيبيا :

أ. اشترى الرجل منزلا

ب. جاء الرجل ليلا

لامناص من إخضاع هاتين الجملتين إلى بعض الإجراءات التحويلية للتحقق من اختلافهما ، كأن يخضع إلى إجراء تحويل الإضمار :

أ.1. اشتراه الرجل

ب.1. * جاءه الرجل

واضح أن هذا الإجراء التحويلي مكننا من التمييز بين نوعين من الأفعال ومن الاقتناع بضرورة تحديد بعض القيود التي يفرضها الفعل على باقي مكونات الجملة. مثل هذا العمل يرد إلى معجم الأفعال قيمته التركيبية والدلالية التي فقدتها في التحليل التوزيعي التقليدي .

4. معجم الأفعال في النحو التوليدي

يساوي شومسكي في أعماله الأولى بين الإسم والفعل (7). وينتج عن هذا العمل إهمال العلاقة الموجودة بين التركيب والمعجم . وفي نموذج 1965 (8) يغير شومسكي رأيه فيربط العلاقة بين التركيب والمعجم ، حيث يعترف بالدور الذي تلعبه الوحدات المعجمية ، ليس فقط في تحديد دلالة الجملة ، ولكن أيضا في تحديد بنيتها الشكلية (9) ، ولذلك نلاحظ اهتماما ملحوظا بالمعجم على العموم وبمعجم الأفعال على الخصوص ، حيث يعرض شومسكي مجموعة من القواعد التي تحاول أن تمدد الفعل :

. ف _____ + فعل ، + متعدد / _____ م س

. ف _____ + فعل ، - متعدد / _____ #

. أكل _____ + فعل ، + _____ م س

. ظرف _____ + فعل ، + _____ # (10)

وبعد تردد بين تخويله الفعل حرية انتقاء الأسماء وعدم تخويله هذه المهمة ، يرجع إمكان اختيار الأفعال بالاعتماد على الأسماء (11). لكن نلاحظ في موضع آخر أنه يميل إلى تخويل الفعل دورا أكثر أهمية ، فهو يرى أن المركب الفعلي هو الذي يحتضن المركب الاسمي ، وأن المركب الإسنادي هو الذي يحتضن المركب الفعلي . لكن هذا التغيير في الموقف لا يرقى إلى مستوى تصور واضح لمعجم الأفعال .

5 . معجم الأفعال في الدلالة التوليدية

واهتم علم الدلالة التوليدية بالفعل ، حيث اعتبره أهم العناصر في التركيب وفي الدلالة ، فالجملة ، من هذا المنظور ، مكونة من فعل يدخل في علاقة مع مركب اسمي واحد أو أكثر (12) . يمكن التمثيل لذلك كالتالي : فعل (1 x 2 x) ، فالجملة التالية :

. أعطى زيد خالد كتابا

تمثل كالتالي :

. أعطى (1 x : زيد ، 2 x : خالد ، 3 x : كتابا)

نلاحظ أن الفعل هو المحور أو القطب (Pivot) ، أي هو العنصر الذي ينتجا إليه دائما في تحديد الهوية التركيبية والدالية للجملة . ورغم هذا الاهتمام الواضح بالفعل ، فإنه يبقى اهتماما موجها إلى البنية العميقة ، ولا يمكن تقييم النتائج إلا على المستوى السطحي . وسوف نرى أن المنهج التركيبي الدلالي الذي يمثله المعجم . النحو (Lexique - grammaire) سيكون قادرا على القيام بوصف شامل وتفسير دقيق للبنيات اللسانية عن طريق التعامل مع المستوى السطحي .

6 . معجم الأفعال في المنهج التركيبي الدلالي

يمزج المنهج التركيبي الدلالي ، الذي يمثله المعجم . النحو (أو ما يعرف أيضا بالنحو التأليفي) ، في وصف الجمل وتفسيرها بين المعايير التركيبية والدالية . وينطلق في عمله من المبدأ الذي يفيد أن البنية عبارة عن عناصر منسجمة مترابطة . لكن هذا المنهج اللساني يرى أن وجود عنصر قوي يضمن تحقيق هذا الانسجام وهذا الارتباط أمر ضروري . والفعل هو العنصر الوحيد المرشح للقيام بهذه الوظيفة ، والعناصر الأخرى في البنية مهياة لأن ترتبط بهذا العنصر الأساسي . فالفعل هو الذي يستدعي عناصر البنية الأخرى . وإذا اعتبرنا الفعل هو العنصر الأساسي في الجملة ، فإن وضع معجم تركيبية للأفعال يصبح عملا مشروعاً . لا يعني هذا الموقف أن الدراسة تنطلق من عناصر منعزلة ، فالفعل لا يدخل في معجم تركيبية إلا بعد أن يدخل في بنية أو بنيات . وطبقا لهذا المبدأ فإن بنيات لسان معين (اللسان العربي ، مثلا) تنحصر في إطارات تركيبية من النوع الآتي :

. ف س 0

. ف س 0 س 1

. ف س 0 ح س 1

. ف س 0 س 1 س 2

. ف س 0 س 1 ح س 2

. ف س 0 ح س 1 ح س 2

. الخ .

ينتج عن هذا العمل الجمع بين أفعال مختلفة (إذا ما اعتبرت المعايير التقليدية) ، لكنها تتوفر على خصائص تركيبية دلالية تربط بينها. وتصلح هذه الخصائص لوضع ما يسمى بالمقول الدلالية الكبرى: أفعال التواصل ، أفعال الحركة، الأفعال النفسية ، الخ (13).

يتجلى مركز قوة هذا المنهج في تضافر الروائز التركيبية (الروائز التوزيعية والروائز التحويلية) والروائز الدلالية:

أ. الروائز التوزيعية

لكي تنتمي مجموعة من الأفعال إلى معجم واحد ، ينبغي أن تقبل الدخول في إطار تركيب واحد. لكن هذا الإطار يبقى مجردا إلى إن تقول فيه جمل يقودها الفعل المحور الذي يفرض قيودا توزيعية على باقي العناصر المحيطة به .

ب. الروائز التحويلية

قد تتشابه جملتان على المستوى الشكلي ، لكن هذا التشابه لا يكفي وحده للمكتمل بأنهما تنتميان إلى إطار تركيب واحد ، فالجملتان التاليتان :

أ. يكتب الطالب بالقلم

ب. يقوم الأمير ببناء المسجد

تقبلان ، إذا نظرنا فقط إلى شكلهما، أن تدخلا في إطار تركيب واحد هو: فـ س 0 م س 1. لكن بعض الإجراءات التحويلية تمكننا من إدراك الفرق بينهما، فأصل الجملة (ب) هو الجملة (ب.1):

ب.1. يبني الأمير المسجد

وبذلك يدخل الفعل " يقوم " في معجم خاص هو الفعل العماد (Verbe support). ويمكن الاعتماد ، في حالات أخرى ، على روائز تحويلية أخرى نحو: الإرجاع إلى الأصل وإظهار العناصر المحذوفة والإضمار .

ج. الروائز الدلالية

تتضافر الروائز التركيبية بالضرورة مع الروائز الدلالية حتى يتحقق الوصف الشامل والتفسير الدقيق للبنى المدروسة. وقد يكون الروائز الدلالي ذات طبيعة معجمية (أغلب السمات التوزيعية تدخل في إطار الدلالة

المعجمية، وذلك نحو: + إنسان ، + مجرد) . وقد يكون ذا طبيعة جمالية أو مقامية .

7 - تبين من هذا العرض الموجز أن دراسة جمل لسان معين ، بالاعتماد على المنهج التركيبي الدلالي ، الذي يمثل ، بصفة عامة ، المعجم . النمو أو النمو التأليفي ، يقتضي دراسة أفعاله بواسطة أدوات تركيبية (توزيعية وتحويلية) ودلالية ومعجمية .

المصادر

* هذا المبحث هو في الأصل مقالة نشرت في مجلة مكناسة، العدد السابع، سنة 1993، منشورات: كلية الآداب بمكناس.

- 1 . F. de Saussure , Cours de linguistique générale , p 157 .
- 2 . L.Tesnière , Eléments de syntaxe structurale , p 16 - 17 .
- 3 . نفسه ، ص 39 .
- 4 . E.Benveniste , Problème de linguistique générale , t 1 , p 154
- 5 . L.Bloomfield , Le Langage , p 175 .
- 6 . نفسه . انظر على الخصوص ص : 175 ، 193 ، 194 .
- 7 . N.Chomsky , Structures syntaxiques .
- 8 . N.Chomsky , Aspects de la théorie syntaxique .
- 9 . Simone Delesalle ; Marie-Noëlle , Le lexique , p14,L.F n°30
- 10 . N.Chomsky , Aspects... , p 129-130 , 134
- 11 . نفسه ، ص 160 .
- 12 . M.Galmiche , Sémantique générative , p 152 .
- 13 . Simone Delesalle ; Marie-Noëlle , Le lexique , p 27 , L.F n° 30

المراجع

- Benveniste , E : Problèmes de linguistique générale, Tel-Gallimard ,1982.
- Bloomfield , L : Le langage , tr.fr , Payot ,1973 ,Paris.
- Chomsky ,N : Structures syntaxiques , tr.fr :Michel Braudeau, Seuil , Paris , 1969 .
- Chomsky ,N : Aspects de la théorie syntaxique , tr.fr : J.Claude Milner , Seuil , 1971.
- Delesalle .S et Marie- Noëlle Gary-Prieur : Le Lexique entre la lexicologie et l'hypothèse lexicaliste , Revue, Langue française , n°30 .
- Galmiche, M : Sémantique générative , Larousse Université , 1975.
- De Saussure ,F : Cours de linguistique générale , Payot , 1981
- Tesnière , L : Eléments de syntaxe structurale ,Klincksieck , Paris , 1976.

مساهمة النحو العربي القديم في وضع المصطلح اللساني*

0 - سحاول أن أبين في هذا العرض أن النحو العربي القديم يستطيع أن يساهم مساهمة فعالة في وضع المصطلح اللساني العربي الحديث .

1 - وقد أصبحت هذه المساهمة ممكنة التحقق بعد أن انتهت عهود العداوة بين البحث اللغوي التقليدي والبحث اللساني الحديث، أو بعد أن هدأت على الأقل .وأصبحنا نرى اليوم اللسانيات الحديثة تستفيد من مصطلحات الأنماء التقليدية ، فتبقيها على شكلها الأصلي أو تكيفه .وقد أخذ النحو التوليدي التمويلي ، في مختلف مراحل تطوره، أهم مصطلحاته من النحو العام التقليدي الغربي .ولنقدم نماذج من ذلك : أخذ منه مصطلحي : " بنية عميقة " و " بنية سطحية " والمصطلحات : " ربط " (Liage) و " عاملية " (Gouvernement) و " إعراب " (Cas) .وتطول لائحة المصطلحات اللسانية التي أخذها النحو التوليدي التمويلي من هذا النحو، ولكن ضيق الوقت لايسمح بعرضها . واستفادت اتجاهات الأسلوبية والتداولية أيضا من المصطلحات اللسانية التي يزخر بها خزان البلاغة التقليدية .

2 . أما اللسانيات العربية التي ما زالت تحبب فأمامها خزان مصطلحات كبير ، وهو النحو العربي القديم . ولا نقصد هنا النحو التعليمي . نعم نقصد النحو الأصيل الذي تزخر به كتب النحو وفقه اللغة والبلاغة وأصول الفقه والتفسير وغيرها ، فالنحو الأصيل يوجد مشتتا في هذه الكتب ، وهو يتوفر على كم مصطلحي هائل يكفي لتغطية المجال اللساني ، أو يكاد يكفي لتغطيته .

3 - وحتى نخرج من حيز التجريد والتعميم إلى حيز التطبيق والتجريب نقدم بعض النماذج المصطلحية . ليكن على رأس القائمة المصطلحية المصطلحات التي حدد بواسطتها سيبويه درجات الكلام . يقول سيبويه في " باب الاستقامة من الكلام والإحالة " : " فمنه مستقيم حسن ، ومحال ، ومستقيم كذب ، ومستقيم قبيح ، وما هو

محال كذب . فأما المستقيم الحسن فقولك : أتيتك أمس وسأتيك غدا . وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره ، فتقول : أتيتك غدا ، و : وسأتيك أمس ، وأما المستقيم الكذب فقولك : حملت الجبل ، وشربت ماء البحر ، ونحوه . وأما المستقيم القبيح فأن تضم اللفظ في غير موضعه ، نحو قولك : قد زيدا رأيت ، وكفي زيد بأتيتك ، وأشباه هذا . وأما المحال الكذب فأن تقول : سوف أشرب ماء البحر أمس " (1) .

هذا النص ذو فوائد كثيرة . لكن ما يهمنا الآن هو الفائدة المصطلحية . يمكن لتأمل هذا النص أن يكتشف بسهولة أنه نص زاخر بالمصطلحات اللسانية المتخصصة في قياس درجات صحة وسلامة الكلام . عندما يقسم سيبويه الكلام إلى مستقيم وغير مستقيم ، ويقسم المستقيم إلى مستقيم حسن ومستقيم كذب ومستقيم قبيح ، ويقسم غير المستقيم إلى محال ومحال كذب ، فإنه في الحقيقة يحدد درجات صحة الكلام وسلامته . وما يهمنا الآن هنا هو المصطلحات اللسانية التي وظفها للوصول إلى الهدف . وتظهر أكثر قيمة هذه المصطلحات اللسانية الواصفة عندما نقارنها بالمصطلحات اللسانية التي يستعملها النحو التوليدي التحويلي ، ونقصد بها على الخصوص المصطلحات التالية : المقبولية / اللامقبولية (Acceptabilité/Inacceptabilité) ، النحوية / اللانحوية (Grammaticalité/Agrammaticalité) . ويرى شومسكي أن المقبولية واللامقبولية والنحوية واللانحوية درجات (2) ، ولكنه لم يضم مصطلحات تمدد هذه الدرجات . لانقصد 8/ بهذه الإشارة المفاضلة بين أعمال عالمين عاشا في ظرفين تاريخيين مختلفين كل الاختلاف . ما نقصده هو إثبات ضرورة استمرارية وجود التراث اللغوي الذي يستمق ذلك . وما نقصده بالضبط هو أن نشير إلى أن مصطلحات سيبويه التي وردت في النص السابق تبقى مفيدة في مجال البحث اللساني العربي . ولانعتقد أن سيبويه وضع لائحة نهائية للمصطلحات اللسانية المحددة لدرجات الكلام ، فعندما نتتبع " الكتاب " نكتشف ، في مواضع مختلفة منه ، مصطلحات أخرى لها نفس الخصائص ، وذلك نحو : الحسن والجائز والجيد والأجود والأمثل والضعيف والمكروه (3) .

لأنستطيع أن ندرس هذه المصطلحات في هذا العرض نظرا إلى ضيق المجال . ولكن ما لا بد من الإشارة إليه هو أن النص السابق يبقى ضروريا لفهم المصطلحات الأخرى الواردة في " الكتاب " لنفس الغرض .

3. واستفاد ابن جنى من تجارب سيبويه في هذا المجال المصطلحي ، ولكنه ابتدع مصطلحات أخرى تحقق نفس الهدف ، وهو تحديد درجات صحة الكلام وسلامته ، فقد ابتدع المصطلحات التالية: المطرد في القياس ، المطرد في الاستعمال ، الشاذ في القياس ، الشاذ في الاستعمال . ويرى ابن جنى أن أعلى درجات الصحة والسلامة هو الاطراد في القياس والاستعمال (4) .
لاشك في أن هذه المصطلحات تقوي قدرات مصطلحات سيبويه .

4 . لانتحصر مجهودات ابن جنى في المجال المصطلحي فيما ذكرنا أعلاه ، فابن جنى عاش في فترة ازدهار المصطلح . وقد ساهم بقسط وافر في إثراء هذا المجال . وقد استفاد من ذلك ميدان التركيب وميدان الدلالة وميدان الصرف وميدان الأصوات . ويعتبر كتابه " الخصائص " خزانا مصطلحيا ضخما . وقد حاول بعض طلبة الإجازة * * أن يجمعوا هذه المصطلحات وأن يصنفوها ، وقد كان عملهم مفيدا ، لكنه لم يكن كافيا .

من المصطلحات التي استعمل ابن جنى نذكر ، على سبيل المثال ، مصطلح : " الأفعال الواصلة " (5) . لا يعترف الباحث بقيمة هذا المصطلح إلا بعد أن يقارنه بمصطلح نحوي آخر هو " الأفعال المتعدية " ، حيث سيكتشف أن مصطلح : " فعل واصل بنفسه " أدق من مصطلح : " فعل متعد بنفسه " وأن مصطلح : " فعل واصل بحرف " أدق من مصطلح : " فعل متعد بحرف " .

ومن المصطلحات المفيدة في ميدان التركيب مصطلح : " أصل مرفوض " الذي يرادف مصطلح : " أصل متروك " (6) و : " أصل مهجور " . واستغل ابن جنى مصطلح : " تجاور " في عدة ميادين : الإعراب والدلالة والزمان ، الخ ، فبواسطة مصطلح : " التجاور الزمني ، مثلا ، أصبح من الممكن التعبير عن فكرة تقارب زمنيين يكادان يتطابقان . يرى ابن جنى أن التجاور الزمني ينطبق ، مثلا ، على الجملة التالية :

. أحسنت إليه إذ أطاعني .

حيث تجاور زمن الطاعة وزمن الإحسان ، رغم أن زمن الطاعة أسبق ، وصار الزمان كالزمن الواحد (7) .

إن مجهودات ابن جنى في مجال المصطلح أوسع وأضخم بكثير مما ذكرنا . ولكننا نميل إلى الاختصار .

المصطلح لم يلق ما يستحقه من العناية ، فإنه يبقى مصطلحا لسانيا قويا ومؤهلا لأن يحمل كثيرا من إشكالات التفسير اللساني. وقد حاول بعض الباحثين اللسانيين إبراز قيمة "النظم" بصفته مصطلحا ونظرية (9).

6. ولاتخلو كتب النحاة المتأخرين وكذلك كتب أصول الفقه من مساهمات في هذا المجال. وقد جمع السيوطي ، وهو من المتأخرين ، في كتبه ، مادة مصطلحية غزيرة ، ففي كتابه : " الاقتراح في علم أصول النحو " نكتشف مصطلحات نقلها عن تجارب سابقيه ، وذلك نمو : الأصل والفرع والقياس والسماح والتعليق والاستدلال والاستصحاب (10). وأورد الشوكاني في كتابه : " إرشاد الفحول " مصطلحات مهمة منها مصطلح : " اشتقاق " (11) ، وهو يتجاوز مصطلح : " اشتقاق " الذي وضعه ابن جنبي ، لأنه يهتم بنية الجملة التركيبية والدلالية . ويعادل هذا المصطلح مصطلح " العلاقة التحويلية " عند هاريس (Harris) (12) .

7. نستنتج ، بعد هذا العرض الموجز ، أن النمو العربي الأصيل قادر على مد البحث اللساني العربي بمادة مصطلحية لسانية هامة تجنبه سلبيات المصطلحات اللسانية المترجمة. لا يعني هذا الاستنتاج أن البحث اللساني العربي مدعو إلى الانعزال والانغلاق ، فهو مدعو ، عكس ذلك ، إلى الانفتاح على البحث اللساني العالمي ، لكن دون أن يفرق في بحر التبعية .

الهوامش

* هذا نص العرض الذي شاركت به في ندوة : " مكانة الأنحاء التقليدية في اللسانيات الحديثة " بكلية الآداب بمكناس بتاريخ : 15 - 17 مارس 1994. وقد نشرته الكلية ضمن " سلسلة ندوات " العدد 10 ، السنة 1997 .

1. الكتاب ، ج 1 ، ص 24-25 .

2. Aspects de la théorie syntaxique , p 23-28

3. الكتاب ، ج 1 ، ص 138 ، ج 2 ، ص 80 ، 88 ، 377 ، 388 .

4. الفصائل ، ج 1 ، ص 97-98 .

** تخصص : اللسانيات العربية ، فوج : 1995 ، كلية الآداب بمكناس .

5. نفسه ، ج 1 ، ص 106 .

6. نفسه ، ج 1 ، ص 256 .

7. نفسه ، ج 3 ، ص 222 .
 8. دلائل الإعجاز ، ص 199 ، 282-302 .
 9. نقصد على الفصوص تمام حسان من خلال كتابه: " اللغة العربية : معناها ومبناها ، ص 186-188 ، وأحمد المتوكل من خلال مقالته : " نمو قراءة جديدة لنظرية النظم عند الجرجاني " .
 10. كتاب : " الاقتراح في علم أصول النحو " كله زاخر بالمصطلحات النحوية .
 11 - ص 17 .
 12 . Harris .Z , Notes du cours de syntaxe , p 21-61 .

المصادر والمراجع

1. العربية

- . ابن جنبي ، أبو الفتح عثمان :
 الخصائص ، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت ، ط 2 .
 تمام حسان
 اللغة العربية : معناها ومبناها ، دار الثقافة ، البيضاء .
 الجرجاني ، عبد القاهر
 تحقيق : محمد رشيد رضا ، دار المعرفة ، بيروت ، 1978 .
 سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر
 الكتاب ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، عالم الكتب ، بيروت .
 السيوطي ، جلال الدين
 الاقتراح في علم أصول النحو ، تحقيق وتعليق : أحمد محمد القاسم ،
 القاهرة ، ط 2 ، 1976 .
 الشوكاني ، محمد بن علي
 إرشاد الفحول ، دار الفكر ، بيروت .
 المتوكل ، أحمد
 مقالته : " نمو قراءة جديدة لنظرية النظم عند الجرجاني " ، منشورات كلية
 الآداب ، الرباط ، 1976 .

2. الأجنبية

- N.Chomsky ,
 Aspects de la théorie syntaxique , tr .fr : J.C .Milner , Seuil , 1971 .
 - Z.Harris ,
 Notes du cours de syntaxe , tr.fr /M.Gross , Seuil , 1976 .

المحتوى

- 7 . الإضمار التركيبي
- 15 . الانعكاسية أو التحويل الانعكاسي
- 21 . مفهوم الرتبة
- 31 . تطور مفهومي التوزيع والتحويل
- 43 . قيمة الروائز التركيبية والدلالية في التفسير اللساني
- 49 . الزمن والجمّة
- 55 . الإعراب أداة لسانية مفسرة
- 69 . المجاز: مقارنة دلالية تركيبية
- 75 . الإحصاء والتصنيف والمقبولية والابتداء : إشكالات وحلول
- 79 . معجم الأفعال التركيبي: تطور دراسة البنيات اللسانية
- 85 . مساهمة النحو العربي القديم في وضع المصطلح اللساني